منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأمـانة الفنيـة

S/1943/2021
12 April 2021
ARABIC
Original: ENGLISH

مذكرة من الأمانة الفنية

التقرير الثاني لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية

المقدّم بموجب الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3

"التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"

سراقب (الجمهورية العربية السورية) – ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

موجز وافٍ

١- أنشأ المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ("المنظمة") فريقَ التحقيق وتحديد الهوية ("فريق التحقيق") عملا بالقرار الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف بعنوان "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-SS-4/DEC.3 المؤرخة بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨). وقد بدأ فريق التحقيق عمله في حزيران/يونيه ٢٠١٩، مركِّزا على حادثات بعينها كان قد ثبت لبعثة المنظمة لتقصي الحقائق ("بعثة التقصي") أنّ أسلحةً كيميائيةً استُخدمت أو يرجَّح أنها استُخدمت فيها على أراضي الجمهورية العربية السورية ولم تتوصّل بشأنها آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة إلى استنتاج نهائي.

٢- وفريق التحقيق ليس هيئة قضائية تملك سلطة إسناد المسؤولية الجنائية للأفراد، ولا هو يملك سلطة إصدار استنتاجات نهائية بشأن عدم الامتثال للاتفاقية. فولاية فريق التحقيق هي إثبات الوقائع.

٣- وتُبيَّن في هذا التقرير الثاني لفريق التحقيق استنتاجات التحقيقات التي أُجريت في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١، مع التركيز على الحادثة التي وقعت في سراقب بالجمهورية العربية السورية، يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويخلُص فريق التحقيق، استنادا إلى جميع المعلومات التي حصل عليها وإلى تحليله لها، إلى أنّ ثمة أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد أنه في الساعة ٢١:٢٢ تقريبًا من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، أثناء هجمات جارية على سراقب، قصفت مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية العربية السورية تسيطر عليها قوات النمر شرقَ سراقب بإلقاء أسطوانة واحدة على الأقل. وتمزقت الأسطوانة وانبعث منها غازٌ سامٌ، هو الكلور، انتشر على مساحةٍ واسعةٍ وأدّى إلى إصابة ١٢ شخصاً معروفين بأسمائهم.

٤- وقد خلُص فريق التحقيق إلى استنتاجاته على أساس معيار "الأسباب المعقولة" من معايير درجة اليقين. وأجرى فريق التحقيق، سعيًا إلى الوصول إلى هذه الاستنتاجات، تقييمًا دقيقًا للمعلومات التي حصل عليها من بعثة التقصي ودول أطراف وكيانات أخرى، بالاقتران مع المقابلات التي أجراها فريق التحقيق، وتحاليل العينات وبقايا الذخائر ونماذج انتشار الغاز، والدراسات الطوبوغرافية، وكذلك المشورة التي قدّمها خبراء واختصاصيون ومعاهد للبحث الجنائي، فضلا عن مواد ومصادر أخرى ذات صلة. وفحص فريق التحقيق آلافا من الملفات زاد حجمها عن ٤٠٠ غيغابايت، وحصل على ٤٤ إفادةً من أكثر من ٣٠ شاهداً، ونظر في البيانات المتعلقة بـ١٨ عيّنة. وأجرى تقييمًا شاملا لهذه المعلومات، ومحّص قيمتها الإثباتية وفق منهجية متداولة على نطاق واسع، ممتثِلاً لأفضل الممارسات المعمول بها في هيئات تقصي الحقائق ولجان التحقيق الدولية. وتقيّد فريق التحقيق في ذلك بالإجراءات المعمول بها

في المنظمة، مستكمَلةً بحسب الاقتضاء، ومنها الإجراءات المتصلة بسلسلة العُهدة. وتتبَّع فريق التحقيق مسارات تحقيق وسيناريوهات اقترحتها السلطات السورية، ولكن تعذّر عليه الحصول على أيّ معلومات ملموسة تدعمها. ويُستند في الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير إلى اقتران جميع المعلومات التي حُصّل عليها إجمالا، ومطابقتها، والتثبّت من صحّتها.

٥- وفريق التحقيق ممتنٌّ للدعم الكبير الذي تلقّاه خلال التحقيق من دول أطراف، وكيانات أخرى، وأفراد.

٦- ومن التحدّيات التي واجهت فريق التحقيق أنّه لم يستطع الوصول إلى موقع الحادثات في الجمهورية العربية السورية. ويعرب فريق التحقيق عن أسفه لعدم السماح له بذلك رغم: (أ) الطلبات المتعدّدة التي قدّمتها الأمانة الفنية إلى سلطات الجمهورية العربية السورية؛ و(ب) الالتزام الواقع على الجمهورية العربية السورية بأن تتعاون مع الأمانة الفنية بموجب الفقرة ٧ من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ و(ج) الالتزام الواقع على الجمهورية العربية السورية، بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بأن تتعاون تعاونًا كاملا مع المنظمة من خلال إفساح السبل أمام الموظفين الذين تعيِّنهم المنظمة للوصول فورًا ودون قيد إلى جميع المواقع والأفراد الذين لدى المنظمة أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنهم مهمّون لأغراض ولايتها. وقد أعرب فريق التحقيق في مناسبات عدّة عن استعداده للقاء ممثّلين عن الجمهورية العربية السورية في الوقت الذي يناسبهم وفي المكان الذي يختارونه لمناقشة التقدّم المحرَز في أنشطته وطرائق عمله.

٧- ويقضي القرار الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بأن تقدّم الأمانة الفنية التقارير عن تحقيقات فريق التحقيق إلى المجلس التنفيذي للمنظمة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي ينظُرا فيها، وأن تحتفظ بالمعلومات وتُقدّمها إلى الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٤٨/٧١ (٢٠١٦)، وكذلك إلى أيّ كيانات تحقيق ذات صلة تُنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة. وبناءً عليه، سعى فريق التحقيق إلى جمع هذا التقرير وما يتّصل به من سجلات واستنتاجات على نحو يجعله مناسبًا لأن تستخدمه تلك الهيئات في المستقبل. وهذا يعني أيضًا أنّ فريق التحقيق قد نظر مليًّا، في سعيه للوصول إلى استنتاجاته، في احتمال قيام هيئات أخرى بتقييم المعلومات الواردة في هذا التقرير واستخدامها في المستقبل.

جدول المحتويات

أولا- الولاية ٧

١- إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية ٧

٢- مهمة فريق التحقيق ٨

ثانيا- أنشطة التحقيق ١٠

٣- النهج المتبع في التحقيق والتحديات التي واجهته ١٠

٤- موقف الجمهورية العربية السورية بشأن حادثة سراقب ١٤

ثالثا- الحادثة التي وقعت في سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ ..... ١٥

٥- معلومات أساسية ١٥

٦- حادثة سراقب، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ ..... ٢٢

رابعاً- الاستنتاجات الوقائعية ٥١

٧- الملاحظات الختامية ٥١

٨- الاستنتاجات الوقائعية بشأن حادثة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ ..... ٥١

٩- ملاحظات ختامية عامة ٥٤

١٠- ملخص الاستنتاجات الوقائعية ٥٥

المرفقات:

المرفق ١: إدارة المعلومات وسائر الإجراءات الداخلية ٥٧

المرفق ٢: النهج المتبع في الحصول على المعلومات وتأمينها ٦٠

المرفق ٣: موجز ما أجري من اتصالات بممثلي الجمهورية العربية السورية في ما يتصل بالتحقيقات التي يجريها حاليا فريق التحقيق وتحديد الهوية ٦٥

المرفق ٤: الفقرات التي حُجبت معلومات منها ٧٨

أولا- الولاية

١- إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية

١-١ يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٠ من القرار الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف ("المؤتمر") في دورته الاستثنائية الرابعة بعنوان "التصدّي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-SS-4/DEC.3 المؤرخة بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨) ("قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨")، ويتناول التحقيقات التي أجراها فريق التحقيق وتحديد الهوية ("فريق التحقيق") في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ حتى آذار/مارس ٢٠٢١.

١-٢ وذكّر المؤتمر في قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمسؤوليته بموجب الفقرة ٢٠ من المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ("الاتفاقية") عن الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، والعمل على تعزيز موضوعها والغرض منها، واستعراض الامتثال لها.[١]

١-٣ وقرّر المؤتمر تحديدًا، في الفقرة ١٠ من قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنّ على الأمانة الفنية ("الأمانة"):

> أن تتّخذ [...] ترتيبات لكي تحدّد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من خلال تمييز وتبليغ جميع المعلومات التي يمكن أن تكون ذات صلة بمنشأ تلك الأسلحة الكيميائية في الحالات التي يَثبُت أو ثبت فيها لبعثة [المنظمة] [لـ]تقصّي الحقائق في سورية [("بعثة التقصي")] أنّ أسلحةً كيميائيةً قد استُخدمت أو يرجّح أنها استُخدمت، والحالات التي لم تُصدِر آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة [("آلية التحقيق المشتركة")] تقريرًا عنها؛ و[...] أن تقدّم الأمانة تقارير منتظمة عن تحقيقاتها إلى المجلس [التنفيذي للمنظمة] والأمين العام للأمم المتحدة لكي ينظرا فيها.

١-٤ وكما ذُكر في "التقرير الأول لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية المقدّم بموجب الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، اللطامنة (الجمهورية العربية السورية)، ٢٤ و٢٥ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧"، المؤرخ بـ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ (S/1867/2020) ("التقرير الأول لفريق التحقيق")، واتساقًا مع المعايير التي تتقيّد

---

[١] انظُر الفقرة ٦ من ديباجة القرار C-SS-4/DEC.3.

بها بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق الدولية، فإنّ ولاية فريق التحقيق هي أن يحدّد – استنادًا إلى مجموعة كافية وموثوق بها من المعلومات (أي معيار "الأسباب المعقولة")[٢] – هويةَ من شاركوا مشاركةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ في استخدام أسلحة كيميائية في الحادثات التي يشملها نطاق التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق، أفرادًا كانوا أو كياناتٍ أو جماعاتٍ أو حكوماتٍ (أي الجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الفاعلة من الدول).[٣]

٢- مهمة فريق التحقيق

٢-١ فريق التحقيق ليس هيئة قضائية تملك سلطة إسناد المسؤولية الجنائية إلى الأفراد ولا هو يملك سلطة الوصول إلى استنتاجات نهائية بشأن عدم الامتثال للاتفاقية. وإنما الغرض من فريق التحقيق تيسيرُ عمل آليات أخرى منها (أ) في المقام الأول، هيئتا توجيه المنظمة في بتّهما في عدم الامتثال وما يتصل به من تبعات على دولةٍ طرفٍ وفقًا للاتفاقية؛[٤] و(ب) عن طريق الآلية الدولية المحايدة المستقلة، المحاكمُ أو الهيئات القضائية المحلية أو الإقليمية أو الدولية التي لها اختصاص البتّ في التصرّفات التي يحقّق فيها فريق التحقيق. ويتوقّع قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ دعم فريق التحقيق للفئة الثانية من الكيانات، إذ يؤكد مجدّدًا مبدأ "أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية"،[٥] ويقضي بأمور منها أنّ على الأمانة أن "[تقدّم المعلومات] إلى آلية التحقيق التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٤٨/٧١ (٢٠١٦)" ("الآلية الدولية المحايدة المستقلة")،[٦] و"كذلك إلى أيّ كيانات تحقيق ذات صلة تُنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة".[٧]

---

[٢] انظُر الفقرات ٢-١٧ إلى ٢-٢٠ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٣] انظُر الفقرات ٢-٥ إلى ٢-١٦ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٤] انظر الفقرة ١١ من القرار C-SS-4/DEC.3.

[٥] انظر الفقرة ٥ من ديباجة القرار C-SS-4/DEC.3.

[٦] تتمثل الولاية الرئيسية للآلية الدولية المحايدة المستقلة في "[...] تجميع وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإعداد ملفات لتيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية نزيهة ومستقلة، وفقا لمعايير القانون الدولي، في المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها، أو قد ينعقد لها مستقبلا، الاختصاص بهذه الجرائم وفقا للقانون الدولي". انظُر الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٨/٧١ (المؤرخ بـ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

[٧] انظُر الفقرة ١٢ من القرار C-SS-4/DEC.3.

٢-٢ ويهدف فريق التحقيق إلى أداء هذه المهام من خلال إثبات الوقائع المتصلة بتحديد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الحادثات التي وقعت في الجمهورية العربية السورية والتي يشملها نطاق ولايته.

٢-٣ وتتعلق *الاستنتاجات الوقائعية* لفريق التحقيق بعملية جمع الوقائع التي لها صلة بنَسب تصرّف بشري محدّد إلى فردٍ أو كيانٍ، وتحليل تلك الوقائع، والإبلاغ عنها. وتختلف هذه الاستنتاجات الوقائعية، بحكم طبيعتها، عن *الاستنتاجات القانونية*، التي تتعلق بأوجه عدم مشروعية ذلك التصرّف بموجب الإطار القانوني المنطبق وبآثاره القانونية (أي المسؤولية).[٨] ولا تندرج هذه الفئة الأخيرة من الاستنتاجات ضمن اختصاص فريق التحقيق. بيد أنّ من المهم بالنسبة إليه، في ظل إمكانية اتخاذ *استنتاجاته الوقائعية* أساساً أولية لإجراءاتٍ قانونيةٍ لاحقة، أن يعتمد في جمع المعلومات وفحصها منهجيةً متسقةً مع ما قد يُبذل من جهود مستقبلا في هذا الشأن.

٢-٤ ولذلك، يسعى فريق التحقيق جاهدًا إلى تجميع سجلاته واستنتاجاته الوقائعية على نحو يجعلها مناسِبة لأن تستخدمها في المستقبل هيئتا توجيه المنظمة، وكذلك الآلية الدولية المحايدة المستقلة، وأيّ هيئة تحقيق أخرى ذات صلة قد تطلب مواد من الآلية الدولية المحايدة المستقلة.

٢-٥ ويمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بولاية فريق التحقيق وأساليب عمله في تقريره الأول،[٩] وفي ثلاث مذكرات وزّعتها الأمانة، وهي المذكرات EC-91/S/3 (المؤرخة بـ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩)،[١٠] وEC-92/S/8 (المؤرخة بـ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)، وS/1918/2020 المؤرخة بـ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠)، على التوالي.

---

[٨] راجع، على سبيل المثال، القرار ٥٩/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/46/59 (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، الفقرة ١٧، التي تشير إلى أن تقرير هيئة لتقصي الحقائق "ينبغي [...] أن يقتصر على عرض ذي طابع وقائعي للنتائج". وانظُر أيضًا، من جملة مراجع أخرى، G. Arangio Ruiz, State Responsibility Revisited. The Factual Nature of the Attribution of Conduct to the State, Quaderni della Rivista di Diritto Internazionale 6, Volume C-2017, pp. 3 and 110.

[٩] انظُر الفقرات ١-١ إلى ٣-٧ من التقرير الأول لفريق التحقيق ومرفقيه ١ و٢ (والمراجع الواردة بها).

[١٠] ضمّ فريق التحقيق، أثناء إعداد هذا التقرير، عاملين من جميع المجموعات الإقليمية الخمس.

ثانيا- أنشطة التحقيق

٣- النهج المتبع في التحقيق والتحديات التي واجهته

٣-١ استند فريق التحقيق إلى استنتاجات بعثة التقصي متّخِذًا منها منطلقًا،[١١] فأجرى فحصًا محايدًا وموضوعيًا ومستقلا لجميع المعلومات المتاحة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحادثة التي وقعت في مدينة سراقب (بالجمهورية العربية السورية) يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، ابتغاءَ جمع مزيد من المعلومات، ومقارنتها، وتحليلها لتحديد هوية المرتكبين، على النحو المبيّن أعلاه. وتندرج هذه الحادثة ضمن قائمة الحادثات التي قرّر فريق التحقيق أن يركّز عمله التحقيقيّ عليها، والتي أتاحتها الأمانة للدول الأطراف في المرفق ٢ بالمذكرة EC-91/S/3. ولدى انتقاء هذه الحادثة من تلك القائمة لمتابعة التحقيق فيها، أخذ فريق التحقيق بالمعايير التي ترد مفصّلةً في تقريره الأول، ومنها ما يتعلق بما يلي: (أ) خطورة الحادثة؛ و(ب) مقدار المعلومات المتاحة بالفعل عن الحادثة وموثوقيتها الظاهرة؛ و(ج) نوع المادة (المواد) الكيميائية التي كُشف عنها. ووضَع فريق التحقيق أيضاً في اعتباره أنماطَ حادثات مماثلة وموثوقيةَ الأشخاص الذين يُدّعى أنهم شهود على الأحداث،[١٢] وأنّ قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ قد أخذ علمًا، مع القلق، بهذه الحادثة تحديدًا.[١٣]

٣-٢ ويتّسق النهج الذي سلكه فريق التحقيق عند تحقيقه في حادثة سراقب التي وقعت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ مع النهج المبيّن في تقريره الأول.[١٤] وأجرى فريق التحقيق بوجه خاصٍّ الأنشطة التالية: (أ) حلّل المعلومات التي تلقّاها من بعثة التقصي؛ و(ب) طلبَ معلوماتٍ من الدول الأطراف، ومنها الجمهورية العربية السورية، وفحَص تلك المعلومات لدى تلقّيها؛ و(ج) أجرى تقييماً للإفادات التي قدّمها الشهود مِن قبلُ، وأجرى بنفسه مقابلات مع أشخاص محلّ اهتمام؛ و(د) حصل على مقاطع فيديو ووثائق ومواد أخرى من مصادر شتّى؛ و(هـ) طلبَ إعادة فحص التحاليل السابقة للعينات، بما في ذلك الرجوع

---

[١١] انظُر الفقرة ٧-٤ من "تقرير بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصّي الحقائق في سورية بشأن حادثة ادُّعي وقوعها في سراقب بالجمهورية العربية السورية، في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨" (الوثيقة S/1626/2018 المؤرخة بـ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨) ("تقرير بعثة التقصي عن سراقب").

[١٢] انظُر الفقرتين ٣-٤ و٣-٥ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[١٣] انظُر الفقرة ٩ من قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ التي جاء فيها أن المؤتمر "[أخذ] علما مع القلق بأن بعثة تقصّي الحقائق قد ميّزت مزيدا من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، في اللطامنة في ٢٤ و٢٥ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأن هوية مرتكبي هذه الهجمات لم تُحدَّد بعد".

[١٤] انظُر الفقرات ٤-١ إلى ٤-١٠ من التقرير الأول لفريق التحقيق ومرفقاته ١ و٢ و٣ (والمراجع الواردة به).

إلى مختبرات معيّنة لدى المنظمة لاستخراج البيانات المتعلقة بمواد كيميائية بعينها، وكذلك إجراءُ تحاليل جديدة، والحصولُ على تقييمات تقنية من عدد من المعاهد والمختصّين في البحث الجنائي؛ و(و) طلبَ صورًا ساتليةً وحلَّلها؛ و(ز) جمعَ معلومات من مصادر مفتوحة؛ و(ح) استشار خبراء. واستند فريق التحقيق، في إجراء هذه الأنشطة، إلى الأساليب والإجراءات ذاتها التي طبَّقها خلال التحقيق المبيَّن في تقريره الأول،[١٥] ومنها ما يتعلق بما يلي: (أ) النهج الذي سلكه في الحصول على المعلومات وحفظها (مثل سلسلة العهدة، ومناولة المعلومات، وأمن الشهود، وأخذ العينات وتحليلها في مختبرات معيّنة)؛ و(ب) النُظُم التي استعان بها في إدارة المعلومات والحالات؛ و(ج) درجة اليقين المطبَّقة على تحديد هوية المرتكبين. وسلك فريق التحقيق نهجًا يتّسق مع الاتفاقية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئتي توجيه المنظمة،[١٦] وأفضل الممارسات التي تتّبعها هيئات تقصي الحقائق ولجان التحقيق الدولية، لا سيما عند جمع المعلومات، مثل إفادات الشهود، وتقييم وجاهتها، ومدى كفايتها، ومصداقيتها، بما في ذلك تأكيد صحّتها من خلال مصادر منفصلة.

٣-٣ وكما ذُكر أعلاه، تطلّب جمع المعلومات عن حادثة سراقب التي وقعت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ التواصلَ مع الدول الأطراف، ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، وأفراد، فضلاً عن عدد من معاهد وخبراء البحث الجنائي المرموقين دولياً، وكيانات أخرى ذات صلة. ولمّا كان فريق التحقيق لا يملك الصلاحية القضائية للإلزام بتقديم المعلومات والمواد، فقد عوّل مرةً أخرى على التعاون الطوعي من تلك الجهات جميعِها. وفي ما يتعلق بالدول الأطراف خاصة، توقّع فريق التحقيق منها أن تفسح له السبل للوصول إلى المعلومات والأماكن ذات الصلة على وَفق ما تقضي به الفقرة ٧ من المادة السابعة من الاتفاقية.

٤-٣ وعلى هذا الأساس، عقد فريق التحقيق خلال الأشهر الماضية ٤٣ اجتماعًا ثنائيًّا مع دول أطراف وكيانات أخرى. واستعرض أيضًا آلافا من الملفات زاد حجمها عن ٤٠٠ غيغابايت، وحصل على إفادات من أكثر من ٣٠ شاهداً (وعاد أحيانًا إلى أفراد بعينِهم يستوضح إفاداتهم السابقة)، وطلبَ نتائج تحليل ١٨ عينة متصلة بهذا التحقيق وبيانات إضافية عنها فحصل عليها. وأجرى فريق التحقيق

---

[١٥] انظُر الفقرات ١-١ إلى ٣-٧ من التقرير الأول لفريق التحقيق ومرفقيه ١ و٢ (والمراجع الواردة بها)، والوثيقتين EC-91/S/3 المؤرخة بـ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ وEC-92/S/8 المؤرخة بـ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

[١٦] إضافة إلى القرار C-SS-4/DEC.3، انظُر قرار المؤتمر الصادر بالعنوان "أخذ العينات والتحليل خلال التحقيقات في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-I/DEC.47 المؤرخة بـ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧)، الذي استند إليه فريق التحقيق في تحقيقاته، مع تعديل ما يلزم تعديله. وانظُر المرفق ٢ أدناه للاطلاع على تفاصيل بشأن هذه المنهجيات.

تقييماً للمعلومات التي حصل عليها، شمل أيضًا تأكيدها من مصادر أخرى، لتحديد مدى كفايتها، ووجاهتها، وموثوقيتها. وفي ما يتعلق بمقاطع الفيديو والصور على وجه التحديد، أجرى فريق التحقيق بنفسه تحليلا جنائيا أو حصل عليه بقصد التحقق من صحة مقاطع الفيديو والصور عن طريق تحديد الموقع الجغرافي الذي صُوّرت فيه، وتقييم بياناتها الوصفية، والاستعانة بأساليب أخرى. وسيقدّم فريق التحقيق هذه المعلومات إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة عملا بما تقضي به الفقرة ١٢ من قرار ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ووفقًا لقواعد المنظمة وبروتوكولاتها السارية في ما يتعلق بالسرية.

٣-٥ واقد اعترضت فريق التحقيق، عند التحقيق في الحادثة التي وقعت في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، مشكلاتٌ شبيهةٌ بتلك التي ذُكرت في تقريره الأول،[١٧] ولا سيما ما يتعلق منها بـ(أ) عدم تعاون الجمهورية العربية السورية، وتحديدًا إحجامها عن الردّ على طلبات الأمانة، على النحو المبيّن أدناه؛ و(ب) استحالة الوصول إلى موقع الحادثة؛ و(ج) انقضاء فترة من الزمن بين تاريخ وقوع الحادثة وتحقيق فريق التحقيق فيها؛ و(د) ما صاحب ذلك من مصاعب في جمع معلومات إضافية. وإضافة إلى ذلك، واجه فريق التحقيق، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمانة، وقعَ تفشي جائحة فيروس الكورونا (كوفيد-١٩) على تنفيذ أنشطة المنظمة وما اتُّخذ من تدابير للتخفيف من وطأتها، على النحو المبيّن في المذكرات التي أصدرتها الأمانة في هذا الشأن.[١٨]

٣-٦ وبالرغم من هذه القيود، تمكّن فريق التحقيق من أداء أنشطته التحقيقية المبيّنة أعلاه. ورأى فريق التحقيق أنّ من الواجب إيلاء القدر اللازم من العناية خلال جمعه المعلومات وتقييمها، بما في ذلك إجراء مشاورات مع خبراء في مختلف التخصّصات.

٣-٧ وفي هذا السياق، بعث المدير العام، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٠، رسالةً إلى نائب وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، بصفته رئيسَ اللجنة الوطنية السورية، شفع بها مذكرةً من فريق التحقيق دعت الجمهورية العربية السورية إلى أمورٍ منها تقديم أيّ معلومات ومصادر ملموسة أو مسارات تحقيقٍ إضافية في ما يتعلق بحادثة سراقب التي وقعت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأشارت إلى استعداد فريق التحقيق لعقد اجتماع مع ممثلين رئيسيين عن الجمهورية العربية السورية، في الوقت

---

[١٧] انظُر الفقرات ٤-١ إلى ٤-١٠ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[١٨] انظُر بوجه خاصّ الوثائق التالية: S/1863/2020 المؤرخة بـ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠، وS/1870/2020 المؤرخة بـ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وS/1876/2020 المؤرخة بـ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وS/1890/2020 المؤرخة بـ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وS/1918/2020 المؤرخة بـ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وS/1930/2021 المؤرخة بـ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢١. وانظُر أيضا الفقرة ٧ من تقرير المدير العام (الوثيقة EC-95/DG.15 المؤرخة بـ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠).

الذي يناسبهم والمكان الذي يختارونه. وذُكر أن الغرض من الاجتماع سيكون بحث التقدم في التحقيق وتقديم معلومات أخرى، منها إتاحة الوصول إلى الأماكن التي بوسع سلطات الجمهورية العربية السورية أن تيسّر الوصول إليها.

٣-٨ وبعث المدير العام، مرةً أخرى، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، رسالةً أخرى إلى نائب الوزير. وأعاد المدير العام في هذه الرسالة الثانية تأكيد الطلبات التي قدّمت من قبلُ إلى الجمهورية العربية السورية أن تقدِّم ما بحوزتها من معلومات، وأكّد استعداد فريق التحقيق لعقد اجتماع مع السلطات السورية بالرغم من أيّ قيودٍ على السفر متصلة بجائحة كوفيد-١٩. وشُفعت برسالة المدير العام الثانية هذه مذكرةٌ أخرى من فريق التحقيق أُشيرَ فيها تحديدًا إلى حادثة سراقب وطُلب فيها أن يُتاح لفريقِ التحقيق الوصول، من جملة أمور أخرى، إلى سجلات الطيران والطيارين والعاملين في القيادة العسكرية، الذين كانوا مكلّفين بعمليات القوات الجوية العربية السورية أو شاركوا فيها في منطقة سراقب ومحيطها يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ أو في تاريخ قريب منه.

٣-٩ وترد في المرفق ٣ بهذا التقرير نُسخ من رسالتَي المدير العام المذكورتين آنفًا ومذكرتَي فريق التحقيق المشفوعتين بهما. وبحلول تاريخ هذا التقرير، لم تتلقّ الأمانة ردًّا من الجمهورية العربية السورية على الطلبات المبيّنة في الرسالتين.[١٩]

٣-١٠ وكما أشير إليه في الضميمتين إلى رسالتي المدير العام، أخذ فريق التحقيق علماً بوجه خاص بالموقف الذي سبق للجمهورية العربية السورية أن أعربت عنه بشأن الحادثة التي وقعت في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، بما في ذلك ما قدّمته من معلومات ذات صلة، في بعض مذكراتها الشفوية إلى الأمانة، في عام ٢٠١٨ في أعقاب الحادثة. وبناءً على ذلك، وضع فريق التحقيق في اعتباره المعلومات التي قدّمتها الجمهورية العربية السورية في تلك المذكرات الشفوية لدى نظره في السيناريوهات المكِنة المتعلّقة باستخدام أسلحةٍ كيميائيةٍ في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، وتُتناول هذه المعلومات بمزيد من التفصيل في الفقرات التالية من هذا التقرير.

٣-١١ وتمكَّن فريق التحقيق أيضًا من تقييم الإيضاحات وبعضٍ ممّا أحالته الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة من معلومات — محدودة – متعلقة بالحادثة بُعيد وقوعها. ولم تقدّم السلطات السورية أيّ تفاصيل أو أدلة داعمة إضافية، بالرغم من طلبات الأمانة، ومنها ما ورد في مذكرة الأمانة

[١٩] انظُر أيضا تقرير المدير العام (EC-95/DG.15).

S/1918/2020 المؤرخة بـ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ (لا سيما الفقرة ٦ منها) والرسائل الموجّهة إلى تلك السلطات.[٢٠]

٤- موقف الجمهورية العربية السورية بشأن حادثة سراقب

٤-١ بحث فريق التحقيق، عند إعداد خطته المتعلقة بالتحقيق في الحادثة التي وقعت في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، فرضيّات متنوعة حول كيفية وقوع هذه الحادثة، ثم انتقل إلى إعداد سيناريوهات ملموسة بناءً على جميع المعلومات المتاحة. ومن هذه السيناريوهات، نظر فريق التحقيق، بوجه خاص، في ما ذهبت إليه الجمهورية العربية السورية من أنَّ جماعات إرهابية مسلّحة "فبركت" الحادثة لتلفيق اتهامات ضد الجيش العربي السوري.[٢١]

٤-٢ وأكّدت السلطات السورية من جديد أن الجيش العربي السوري لم يستخدم قطّ أسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سامة في سراقب (أو في أيّ مكان آخر على أراضيها)، وأخطرت الأمانةَ كذلك أنها أجرت بنفسها بحثًا تحليليًّا في الحادثة التي وقعت في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، استناداً إلى مقاطع الفيديو والصور المتاحة على مصادر مفتوحة، وفنّدت الادّعاءات الموجّهة إليها. ومحّص فريق التحقيق العناصر المتعلقة بالحُفر، والأسطوانتين، والنبات، والتربة التي تظهر في مقاطع الفيديو المتاحة على مصادر مفتوحة، وكذلك العناصر المتعلقة بالأشخاص المدّعى أنهم ضحايا. ووضع فريق التحقيق في اعتباره كذلك المعلومات المتعلقة بإحداثيات "نفقٍ يحتوي على مواد كيميائية" في شمال سراقب والإشارات إلى أنّ الخُوَذ البيضاء (الدفاع المدني السوري) وجبهة النصرة كانتا قد جلبتا إلى سراقب أسطواناتٍ معبّأةً بالكلور وقامتا بافتعال الحادثة؛ ويشمل ذلك بثّ مقاطع فيديو يشاهَد فيها أشخاصٌ يدّعون أنهم ضحايا هجوم بالكلور، وشوهدوا مِن بعد ذلك في صور أخرى وهم يتخاطبون بودٍّ مع أعضاء في جماعة إرهابية وينشفون أنفسهم بعد إزالة التلوث بالكلور.

٤-٣ ولذلك، تمكّن فريق التحقيق من تتبّع مسارات محدّدة أشارت إليها الجمهورية العربية السورية. لكنّ هذه المسارات لم تكن مدعومةً بأيّ أدلة ملموسة، ويبدو إلى حدّ بعيد أنها استندت إلى استنتاجات خُلص إليها بناءً على مواد مستقاة من مصادر مفتوحة وربما بناءً على معلومات أخرى (لم تُطلِع الجمهوريةُ العربية السورية الأمانةَ عليها).[٢٢] وبناء عليه، قرَّر فريق التحقيق أن يطلب من سلطات

---

[٢٠] انظُر المرفق ٣ أدناه.

[٢١] راجع القسم ٥ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٢٢] راجع أيضا، في هذا السياق، مذكرة الأمانة الصادرة [بالإنكليزية فقط] بعنوان "Information provided by the Syrian Arab Republic for Consideration by the Technical Secretariat: Overview of Processing"

الجمهورية العربية السورية أن تقدّم ما بحوزتها من معلومات ومصادر ملموسة تدعم تلك المسارات، وكلّ تحليلٍ تقني ذكرَته.[٢٣] ولم تُقدَّم تلك المعلومات الملموسة أو التحليل التقني أو مراجع المصادر. وتتبّع فريق التحقيق أيضًا مسارات التحقيق تلك مستعينًا بطائفة متنوعة من المصادر الأخرى، ومحاولِا تبيُّن صحة المعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة التي استندت إليها الجمهورية العربية السورية في تقييمها التقني، كما يناقَش أدناه.

ثالثا- الحادثة التي وقعت في سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

٥- معلومات أساسية

استنتاجات بعثة تقصي الحقائق

٥-١ أنيطت بفريق التحقيق، كما ذُكر أعلاه، مهمّةُ التحقيق في الحالات التي ثبت لبعثة التقصي أنّ أسلحة كيميائية استُخدمت أو يرجَّح أنها استُخدمت فيها، والتي لم تصل فيها آلية التحقيق المشتركة إلى استنتاجات بشأن المرتكبين. وخلُصت بعثة التقصي في تقريرها إلى أنّ "من المرجَّح أن الكلور، الذي انبعث من أسطوانتَين إثر ارتطام ميكانيكي، استُخدم كسلاح كيميائي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في حيّ التليل بسراقب".[٢٤]

الوضع العام في المنطقة

٥-٢ شهدت محافظة إدلب بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ تدفّقا كبيرا للنازحين بسبب القتال الذي كان جاريا في المنطقة. وتقع سراقب، وهي الثانية بعد أكبر مدينة في محافظة إدلب، على مسافة ٢٠ كيلومترًا تقريبا جنوبَ شرق مدينة إدلب وعلى مسافة ٥٠ كيلومترًا جنوبَ غرب حلب. ولهذه المدينة موقعٌ استراتيجيٌّ على تقاطع الطريق السريع "إم-٤" الرابط بين الشرق والغرب والممتد من الحدود العراقية إلى اللاذقية، والطريق السريع "إم-٥" الرابط بين الشمال والجنوب والممتد من حلب شمالا إلى مدينة حماة، ثمّ إلى مدينة حمص، فالعاصمة دمشق، وصولا إلى الحدود مع الأردن.

("المعلومات التي تقدمها الجمهورية العربية السورية لكي تنظر فيها الأمانة الفنية: نظرة عامة عن تجهيزها")، الوثيقة S/1934/2021 المؤرخة بـ١٠ آذار/مارس ٢٠٢١.

[٢٣] رسالة إلى سلطات الجمهورية العربية السورية، مشفوعةٌ بها مذكرة من فريق التحقيق، مؤرخة بـ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٠؛ ورسالة إلى سلطات الجمهورية العربية السورية، مشفوعةٌ بها مذكرة من فريق التحقيق، مؤرخة بـ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ (أعيد نشرهما أدناه في المرفق ٣ بهذا التقرير).

[٢٤] الفقرة ٧-٤ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

٥-٣ وكما ذكر فريق التحقيق من قبلُ،[٢٥] تعدّ السيطرة على الطريق السريع "إم-٥" هدفا مهمّا من أهداف العمليات العسكرية في المنطقة. وقد حصل فريق التحقيق على تقارير ومعلومات مفادها أنّ القرى والمدن الواقعة على طول الطريق السريع "إم-٥" ظلت، منذ عام ٢٠١٢ على الأقل، أهدافًا دائمةً للضربات الجوية.[٢٦] ولما استعادت سلطات الجمهورية العربية السورية سيطرتها على شرق مدينة حلب في أواخر عام ٢٠١٦، زادت القيمة الاستراتيجية لذلك الطريق السريع.

٥-٤ ولم تكن سراقب في شباط/فبراير ٢٠١٨ خاضعة لسيطرة الحكومة، ولم تصبح تحت سيطرتها إلا في آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت سراقب لا تزال تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة التي استولت عليها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وكان لهذه المدينة نفسِها وضعٌ خاصٌّ نوعًا ما لاستمرار مظاهر الحياة فيها – بالرغم من النزاع المسلّح، والقصف المتواصل، وحتى المواجهات بين مختلف الجماعات المسلحة المسيطرة عليها – بل إنّ انتخابات عُقدت فيها لانتخاب ممثلين محليّين في صيف عام ٢٠١٧. ولبسط بعض ملامح السياق المحيط بالادعاءات المتعلقة بالحادثة التي وقعت في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، يعرض فريق التحقيق في ما يلي بعض المعلومات التي حصل عليها في ما يتعلق بالأنشطة العسكرية في المنطقة.

٥-٥ وتمكنت هيئة تحرير الشام، في حدود تموز/يوليه ٢٠١٧، من انتزاع المنطقة من سيطرة جماعات مسلحة أخرى، فغدت بحلول عام ٢٠١٨ الجماعةَ "الجهادية" المسلحةَ المهيمنة على المنطقة.[٢٧] وتصاعدت على إثر ذلك العمليات والضربات الجوية التي شنّتها الطائرات السورية والروسية على المنطقة. ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٧، كثّفت القوات الموالية للحكومة هجماتها الجوية على كلٍّ من إدلب والمناطق المتاخمة لها، واستأنفت هجماتها لاحقا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.[٢٨] وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، ادُّعي أنّ ٠٠٠ ٣٢٠ شخص آخرين فرّوا من شرق محافظة إدلب وجنوب شرقها بسبب العمليات العسكرية وعواقبها.

---

[٢٥] الفقرتان ٦-٦ و٦-٧ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٢٦] يستخدم فريق التحقيق، لأغراض تقاريره، مصطلح "تقليدية" لتمييز الهجمات أو الأسلحة غير الكيميائية.

[٢٧] كما أشير إليه في التقرير الأول لفريق التحقيق، استوعبت جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا)، التي صنّفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منظّمةً إرهابيةً في أيار/مايو ٢٠١٣ بموجب قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩)، جماعات مسلحة أخرى متنوّعة، فنشأت عن ذلك هيئة تحرير الشام. انظُر الفقرة ٦-١٣ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٢٨] انظُر، من بين مراجع أخرى، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المؤرخ بـ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، وثيقة الأمم المتحدة A/HRS/39/65، الصفحة ٣. وقد حصل فريق التحقيق على كمٍّ هائل من المعلومات عن هذه العمليات العسكرية من مصادر شتى، منها مصادر مفتوحة سورية وروسية.

٥-٦ وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت القيادة العامة للجيش العربي السوري في الواقع قد أعلنت أنها ستشنّ حملةً، تحت قيادة اللواء [حُجب الاسم]،[٢٩] لاستعادة السيطرة على جزءٍ على الأقل من محافظة إدلب، بما فيها أبو الظهور. وهذا يَظهر أيضاً في ما يبدو أنّه أمرٌ عسكريٌّ مؤرخٌ بـ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ يحمل توقيع العماد [حُجب الاسم]، نائب القائد العام ووزير الدفاع. ويشار تحديدا في هذه الوثيقة، التي نُشرت على الإنترنت وحصل عليها فريق التحقيق، إلى التزام "كافة القادة [...] بتنفيذ أوامر وتعليمات اللواء [حُجب الاسم] حتى انتهاء المهمّة القتالية والتي تحدّدها القيادة العامة". وحصل فريق التحقيق كذلك على معلومات، منها ما ورد في منابر إخبارية سورية، مفادها أنّ اللواء [حُجب الاسم] أُحلّ محلّ اللواء [حُجب الاسم] في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

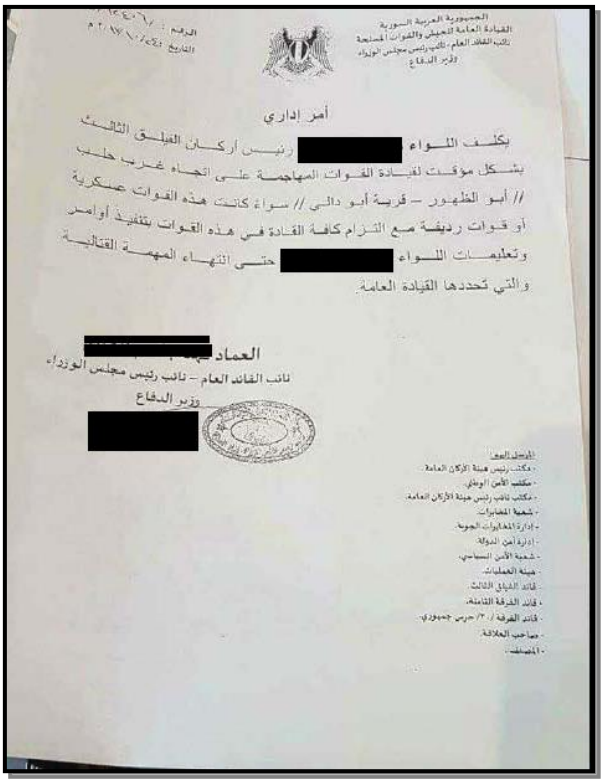

أمر إداري

بتكليف اللواء [redacted] رئيس أركان الفيلق الثالث
بشكل مؤقت لقيادة القوات المهاجمة على اتجاه غرب حلب
// أبو الظهور – قرية أبو دالي // سواء كانت هذه القوات عسكرية
أو قوات رديفة مع التزام كافة القادة في هذه القوات بتنفيذ أوامر
وتعليمات اللواء [redacted] حتى انتهاء المهمة القتالية
والتي تحددها القيادة العامة.

العماد [redacted]
نائب القائد العام – نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

الصورة ١ – الأمر المدعى إصداره في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والقاضي بتعيين اللواء [حجب الاسم] قائدا للحملة*

[٢٩] يتضمن المرفق ٤، المُصنّف "شديد الحماية طبقا لتصنيف المنظمة" والمتاح لجميع الدول الأطراف (بالوثيقة ITT/HP/003 المؤرخة بـ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١)، وفق الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، فقرات ترد فيها الأسماء المحجوبة في التقرير الموجه لعامة الجمهور.

* تقدّم الصور (ومنها الخرائط) في هذا التقرير لأغراض الاطلاع عليها والرجوع إليها فقط، ولا تمثل في حد ذاتها دليلا ذا صلة بالأحداث أو الحادثة المعنية.

٥-٧ وضمّت القوات التي نُشرت في هذه الحملة قواتِ النمر، وهي وحدة نخبة توظّفها القيادة العامة السورية في جبهات مختلفة من جبهات النزاع (النزاعات).[٣٠] وقد حصل فريق التحقيق على معلومات من شهود ومن صور ساتلية ومن مصادر أخرى، مفادها أنّ مِرفق المجنزَرات العسكري (يشار إليه أيضاً بمدرسة "المرْكبات" أو "الدبابات")، الواقعَ على بُعد ٢٢ كيلومترًا شمال شرق مدينة حماة وعلى مسافة ٦٨ كيلومترًا تقريبًا إلى الشرق من سراقب، بدأ يُتّخذ في أواخر عام ٢٠١٧ قاعدةَ عمليات متقدّمة (لذلك سُمّي أيضًا "النقطة") لقوات النمر والوحدات الأخرى العاملة تحت قيادة العميد [حُجب الاسم].

٥-٨ ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٧، نُقلت عدة مروحيات كانت تعمل تحت سلطة قوات النمر في ساحات عمليات أخرى إلى مِرفق المجنزَرات من قاعدة حماة الجوية العسكرية وربما من أماكن أخرى. وتزامن ذلك مع نقل قوات النمر إلى المنطقة للمشاركة في العمليات المرتقبة في إدلب. ويستنتج فريق التحقيق من إفادات الشهود، وتقارير الخبراء، والمعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة أنّه كان لدى قوات النمر عتادٌ هامٌّ قوامه مروحيات من طراز Mi-8/17 Hip، فضلاً عن وحدات مدرّعات ووحدات مدفعية. وتُظهر بيانات المراقبة ومعلومات أخرى حصل عليها فريق التحقيق تصعيدًا مفاجئا في العمليات الجوية انطلاقًا من مِرفق المجنزَرات في الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ — ثم مرةً أخرى في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لما أصبحت القاعدة الجوية أيضًا هدفًا لهجماتٍ عديدةٍ شنّتها الجماعات المسلحة.

٥-٩ وكما ذُكر في التقرير الأول لفريق التحقيق، تعتمد الجماعات المسلحة والمدنيون في المناطق التي لا تخضع لسيطرة حكومة الجمهورية العربية السورية على طرق مختلفة للإنذار مبكّرا بأنّ هجمات جوية محتملة توشك أن تُشنّ سواءً بالطائرات أو بالمروحيات. ويستعينون بوسائل منها شبكات من "مراقبي" الطائرات (أو "المراصد")، تميّز الاتصالات بين الطيارين وغيرهم من الضباط، وإحداثيات الأهداف، وتراقب الطائرات، وتقدّم هذه المعلومات إلى "مراصد" وأفراد آخرين في المناطق المرجّح استهدافها. وتُستكمَل شبكات الإنذار المبكّر البشرية هذه باعتراض الاتصالات، وبأجهزة الاستشعار، وتجهيز البيانات لتوقّع أماكن الضربات الجوية المحتملة ووقتها.[٣١] وتحدِّد هذه البيانات، في ظروف معيّنة، منطلَق الطلعات الجوية وتتيح أحياناً الحصول على معلومات عن الطيارين.

٥-١٠ وفي أواخر عام ٢٠١٧، كثّفت قوات الجمهورية العربية السورية هجماتها الجوية على إدلب والمناطق المتاخمة لها، واستأنفت هجماتها لاحقاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. واحتدم القتال وتعزّزت مكاسب

---

[٣٠] الفقرتان ٦-٩ و٦-١٦ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٣١] انظُر على سبيل المثال الفقرتين ٦-١٩ و٦-٢٠ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

القوات الموالية للحكومة في كانون الثاني/يناير، عندما أسفر التقدّم الميداني الذي قادته قوات النمر عن استعادة السيطرة على قاعدة أبو الظهور الجوية بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وباتت هذه الحملة تعرَف في أوساط جماعات المعارضة المسلحة بـ"حملة شرق السكة"، إشارةً إلى سكة الحديد الممتدة من الشمال إلى الجنوب تقريبا والرابطة بين أبو الظهور ومدينة حماة ومدن أخرى. وفي إطار هذه الحملة، كانت العمليات التي أدت في نهاية المطاف إلى السيطرة على قاعدة أبو الظهور الجوية جاريةً في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على طول ثلاثة محاور: شمالاً من أبو دالي، وغرباً من خناصر، وجنوباً من الحاضر. وبحلول أوائل شباط/فبراير ٢٠١٨، كان الجيش العربي السوري قد استعاد في المنطقة ما لا يقلّ عن ١٣ بلدة وقرية أخرى جنوب شرق سراقب.

٥-١١ وكما يبيَّن في الخريطة أدناه (الصورة ٢ – حيث تبيَّن سكة الحديد باللون الأسود، والطريقان السريعان باللونين الأحمر والبنفسجي)، انطلق فرع من العملية من المنطقة القريبة من مِرفق المجنزَرات وتقدّم شمالا عبر خُوَين إلى سِنجار وانتهاءً بقاعدة أبو الظهور الجوية. وبعد السيطرة على قاعدة أبو الظهور الجوية، بعد الالتقاء بمحور الشمال، اتجهت القوات غرباً نحو سراقب، غير أنّ تقدّمها تعثّر في تلّ سلطان. وهذا المحور الجنوبي من الهجوم هو المحور الذي كان يتألف من قواتٍ تحت قيادة العميد [حُجب الاسم]، الذي كان يستخدِم غرفة العمليات في مِرفق المجنزَرات، عند اللزوم. وحصل فريق التحقيق على معلومات مفادها أن العميد [حُجب الاسم]، والعقيد [حُجب الاسم]، وممثلين عن قوات أخرى كانت نشطة في ساحة العمليات في أوقات مختلفة، كانوا عادة يحضرون في غرفة العمليات. وحدّدت مصادر متعددة هوية العقيد [حُجب الاسم] باعتباره هو قائد عمليات قوات النمر والمكلّف بغرفة العمليات، تحت سلطة العميد [حُجب الاسم]، ومن تلك المصادر أشخاص تمكّنوا من التعرف على هويته في الاتصالات الراديوية. وحصل فريق التحقيق على معلومات مفادها أنّ العميد [حُجب الاسم] والعقيد [حُجب الاسم] سُمعا على جهاز الراديو وهما يتواصلان ويعطيان أوامر مباشِرة للطيارين بشنّ هجمات جوية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

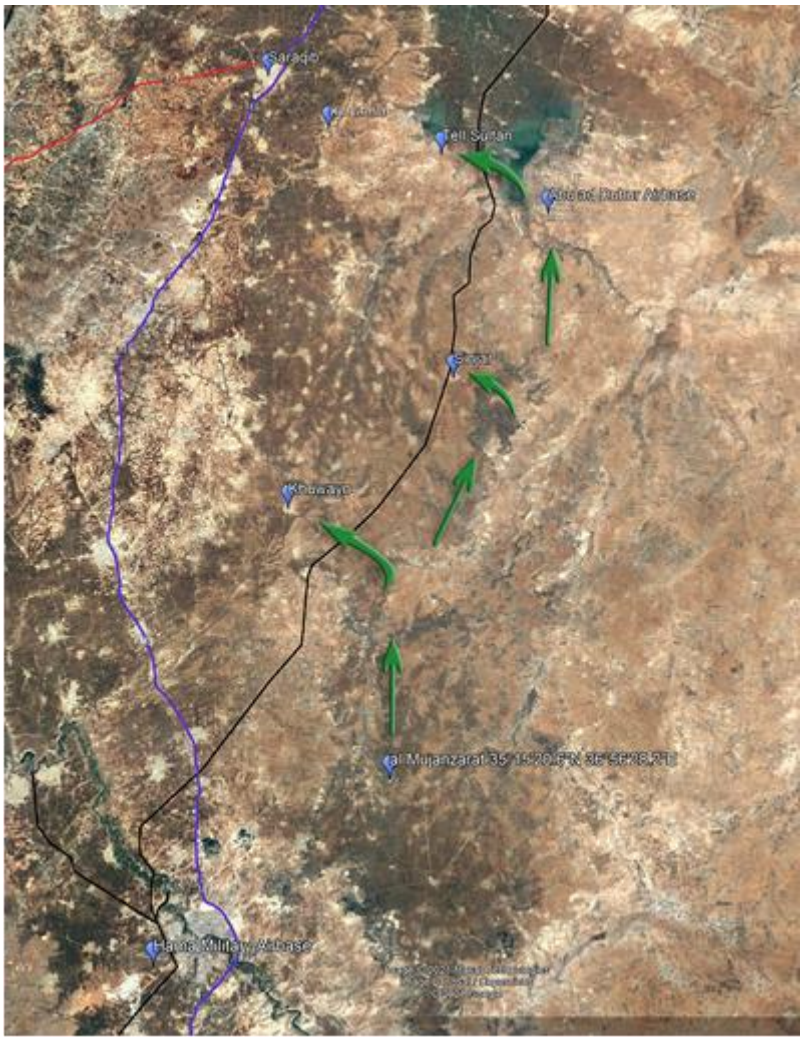

الصورة ٢ – صورة توضيحية للاتجاهات العامة للحملة العسكرية

٥-١٢ وبحلول أوائل شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت سلطات الجمهورية العربية السورية قد عزّزت قبضتها على مدينة أبو الظهور وتوغلت غرباً نحو سراقب، حيث تعثرت خطوط المواجهة واستقرت على مسافة نحو ١٥ كيلومترًا شرق المدينة وجنوب شرقها. ولم تتغير خطوط المواجهة هذه تغيراً شديدا إلا عندما استأنفت القوات السورية تقدّمها من شمال خان شيخون على طول الطريق السريع "إم-٥" في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وأوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، أُعطيت لوحدات الهجوم الرئيسية التابعة لقوات النمر، التي قادت هجوم الجيش السوري على شرق إدلب، أوامر بالإسراع في إنهاء عملياتها في المنطقة والتوجه نحو الغوطة: وحصل فريق التحقيق على معلومات مفادها أنّ إعادة الانتشار هذه قد حدثت بالفعل في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٥-١٣ وأفادت مصادر شتّى أنّ قوات معارِضة لسلطات الجمهورية العربية السورية أصابت في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ طائرةً عسكريةً روسيةً من طراز Su-25 في أجواء محافظة إدلب وأسقطتها، فتحطّمت قرب بلدة

مَعصران، على بُعد نحو ١٥ كيلومترًا جنوب سراقب، ولقي الطيار مصرعه. وأعقب هذه الحادثة تصعيدٌ في الهجمات الجوية على الأراضي الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة على نطاق المحافظة، بما في ذلك منطقة سراقب (حيث كانت القوات الحكومية تحقّق مكاسب على الأرض بالتزامن مع تقدّمها نحو المدينة). وتبنّت مصادر متعدّدة إسقاطَ طائرة Su-25 الروسية؛ بيد أن فريق التحقيق لم يتتبّع هذا المسار من التحقيق لأنه لا يدخل ضمن ولايته. وحصل فريق التحقيق أيضاً على معلومات تفيد أنّ كفر عميم، وهي بلدة تقع على بُعد نحو ثمانية كيلومترات جنوب شرق سراقب، تعرضت في اليوم ذاته لهجوم بمروحية ألقت أسطوانة كلور؛ ولم يتابع فريق التحقيق هذه المسألة لأن هذه الحادثة لم تُعرض على نظره.

٥-١٤ وحصل فريق التحقيق على معلومات عن مِرفق لإنتاج القنابل البرميلية أو تعبئتها في قاعدة المجنزَرات الجوية، ويذكّر بالمعلومات التي حصل عليها في ما يتعلق بضلوع قوات النمر في طلب الكلور لاستخدامه سلاحًا كيميائيا في اللطامنة يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧.[٣٢] ورغم الإشارات التي تفيد بأنّ قائد قوات النمر، العميد [حُجب الاسم]، طلب قنابل برميلية معبأة بالكلور واستخدمها في هجومٍ يومَ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، فإن فريق التحقيق لم يتمكن من تأكيد تلك الإشارات، ومن ثمّ لم يعتدّ بها.

٥-١٥ وكما ذُكر أعلاه، كانت الجماعة المسلحة المهيمنة في المنطقة هي هيئة تحرير الشام، وهي الائتلاف الأحدث بين جبهة النصرة وجماعات أخرى، بقيادة [حُجب الاسم]. وكان لدى هيئة تحرير الشام وقتذاك ١٠ ٠٠٠ مقاتل في محيط محافظة إدلب، وقد تعذّر على فريق التحقيق التثبّت من هذا الرقم. ووفقاً لتقارير إعلامية سورية تعود إلى عام ٢٠٢٠، كان مقر هيئة تحرير الشام يقع في عنجارة، في سلسلة أنفاق غرب مدينة حلب.

٥-١٦ وحصل فريق التحقيق من مصدر في سراقب على معلومات مفادها أنّ قوةً قوامها ٥ ٥٠٠ عنصر من جيش إدلب الحرّ كانت مكلّفةً في شباط/فبراير ٢٠١٨ بعمليات الدفاع عن خطوط الجبهة خارج سراقب. واستُخدمت المدينة نقطةَ عبور للجنود المنتقلين من خطوط الجبهة وإليها. وكانت "غرفة العمليات" في سراقب (المسماة "ردّ الطغيان") تضمّ خلال هذه الفترة ما يصل إلى ١٢ جماعة مسلحة مشارِكة في الحملة في سراقب وضواحيها وتنسّق فيما بينها، ومنها: جيش إدلب الحر (تحت قيادة [حُجب الاسم])؛ وأحرار الشام (تحت قيادة [حُجب الاسم])؛ وفيلق الشام (تحت قيادة [حُجب الاسم])؛ وجيش النصر (تحت قيادة [حُجب الاسم])؛ وجيش النخبة؛ وجيش الأحرار (تحت قيادة

[٣٢] الفقرة ٨-١٠ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[حُجب الاسم])؛ وتجمّع دمشق (تحت قيادة [حُجب الاسم]). ولم تكن هيئة تحرير الشام جزءًا من هذا الائتلاف بسبب خلافات إيديولوجية — وإن كان فريق التحقيق قد حصل على معلومات مفادها أنّ المجموعتين كانتا تنسقان في الواقع عملياتهما وكانتا تقاتلان أحياناً صفّا واحدا على خطوط الجبهة.

٥-١٧ ولئن كان فريق التحقيق قد حصل على معلومات تفيد أنّ دولاً أخرى نفّذت ضربات جوية وعملياتٍ في أراضي الجمهورية العربية السورية في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٨، فلا توجد معلومات تشير إلى أن قوات معارِضة لسلطات الجمهورية العربية السورية شنّت ضربات جوية في منطقة سراقب.

٥-١٨ ورأى خبير عسكري استشاره فريق التحقيق أنّ استخدام الأسلحة الكيميائية في سراقب في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٨ يمكن أن يفسّر، من منظور استراتيجي، بأنّه محاولة لمضاعفة جهود التقدّم غرباً، بما في ذلك التقدّم نحو سراقب، بسبب تعثّر زخم الهجوم، لكنّه يمكن أن يفسر أيضاً بأنه "عقاب" على إسقاط الطائرة الروسية، وكذلك لكسر إرادة السكان ومقاتلي المعارضة المتحصنين. ولاحظ الخبير كذلك أنه لم تنفَّذ بعد ٤ شباط/فبراير أيّ محاولة عسكرية كبيرة للاستيلاء فعلاً على سراقب ومحيطها القريب.

٥-١٩ وفي المقابل، رأى الخبير العسكري أيضًا أنه قد يكون لدى الجماعات (المسلحة) المحلية ما يحفزها على افتعال هجوم كيميائي لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على محنة سراقب والمنطقة المجاورة لها، التي تعرضت لقصف مستمر على مدى الأسابيع السابقة. وقد استرشد فريق التحقيق بهذه الاعتبارات وبغيرها في نهجه إزاء تقييم المعلومات التي حصل عليها، وبالأخص في تمييز مصادر جديدة للمعلومات لمتابعة تحقيقاته.

٦- حادثة سراقب، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

٦-١ خلُصت بعثة التقصي إلى أنّ من المرجَّح أن الكلور، الذي انبعث من أسطوانتَين إثر "ارتطام ميكانيكي"، استُخدم كسلاح كيميائي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في حيّ الطليل بسراقب.[٣٣] ويدرك فريق التحقيق أنّ ولايته تستند إلى استنتاجات بعثة التقصي؛ ومن ثمّ فقد ركّز تحقيقه على من يُحتمل أنهم قاموا باستخدام الكلور، ووضع في اعتباره أيضاً المعلومات عن وجود مواد أخرى.

٦-٢ ووضع فريق التحقيق في اعتباره القيود المحفوف بها عمله[٣٤] فنظر في سيناريوهات مختلفة،[٣٥] تنفيذًا لمهمّته المتمثلة في تحديد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية. وكما ذُكر آنفًا، بيّنت سلطات

---

[٣٣] انظُر الفقرة ٧-٤ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

[٣٤] انظُر القسم ٢ أعلاه؛ راجع القسم ثانيا-٤ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

الجمهورية العربية السورية، في هذه الحالة تحديداً، تفسيرها للحادثة استناداً إلى دراساتها التحليلية للأحداث، فذهبت إلى أنّ الأمر يتعلق بسيناريو "مفبرك" — وأشارت إلى أن الجماعات المسلّحة الإرهابية المحلية، المدعومة من دولٍ شتى، تملك الوسائل لاختلاق وتلفيق اتهامات زائفة. وفي هذا الصدد، تتبّع فريق التحقيق تحديدا مسارات تحقيقٍ شتى بشأن الادِّعاء بأنّ برميلين يحتويان على الكلور وُضعا في المكان بقصد "فبركة" هجوم كيميائي.

٦-٣ ولذلك، ركّز فريق التحقيق في هذه الحالة على السيناريوهين الرئيسيين، وهما سيناريو "فبركة" هجوم كيميائي، وسيناريو وقوع هجوم بالكلور الذي انبعث من أسطوانتين ألقيتا من الجو. وظل فريق التحقيق، في الوقت ذاته، منفتحا على النظر في فرضيات أخرى يمكن أن تفسّر ما حدث يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في سراقب.

'١' سياق الأنشطة العسكرية في المنطقة

٦-٤ بخصوص الأنشطة العسكرية في منطقة سراقب في أواخر عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨، أجرى فريق التحقيق تقييماته استناداً إلى إفادات الشهود، وتقارير الخبراء، والملاحظات والبيانات التقنية، والصور، والمعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة، وعن طريق مشاوراتٍ مع كيانات خارجية.

٦-٥ وكانت الضربات بالطائرات والمروحيات، منذ آب/أغسطس ٢٠١٢، عنصرا أساسيا في جميع الحملات العسكرية بالجمهورية العربية السورية. وكما سبق تناوله بإيجاز،[٣٦] استُهدفت منطقة سراقب في الفترة الممتدة من نهاية عام ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨ بضربات جوية مكثفة استمرت إلى أن تعثّر الهجوم الشامل الذي كانت تشنُّه القوات السورية وحلفاؤها. ولاحظ فريق التحقيق تحديدًا أنّ هذه العمليات شهدت إسقاط طائرة روسية من طراز SU-25 يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، وهو ما عدّته مصادر عديدة حدثاً هاماً. وتعرضت منطقة سراقب، في الأسبوع الذي سبق ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، لقصفٍ مكثف شمل استهداف مستشفَيَيْن: أحدهما مستشفى معرّة النعمان المهم، الذي قُصف بعد الساعة ٠٨:٠٠ من مساء يوم ٤ شباط/فبراير نفسه؛ والآخر هو مستشفى سراقب نفسه (يسمّى أيضاً مشفى الإحسان أو مشفى عُدَي)، الذي تعرّض للقصف في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

---

[٣٥] انظُر القسمين ٣ و٤ أعلاه؛ راجع القسم ثانيا–٥ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٣٦] انظُر الفقرات ٥–٨ إلى ٥–١٠ أعلاه.

٦-٦ وجمع فريق التحقيق وحلّل معلومات وصورا تتعلق بتسع قواعد جوية تقع ضمن مسافة تتيح للمروحيات الوصول إلى سراقب.[٣٧] ولئن كان يمكن من الناحية النظرية لهذه القواعد جميعها أن توفر الإسناد لطلعات جوية من هذا القبيل، فقد حصل فريق التحقيق على معلومات محدّدة عن غارات المروحيات على سراقب انطلاقاً من قاعدة حماة الجوية[٣٨] وكذلك من مِرفق المجنزَرات العسكري خلال الفترة المعنية. وتشير بيانات التحليق وغيرها من المعلومات إلى أنّ قاعدة حماة الجوية كانت منطلقا لعشرات من الطلعات الجوية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، منها على الأقل تسع طلعات نُفّذت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويقع مِرفق المجنزَرات على مسافة ٢٥ كيلومترًا تقريبًا شمال شرق قاعدة حماة الجوية؛ وفي أوائل عام ٢٠١٨، اتُّخذ هذا المِرفق مقرًّا لعمليات قوات النمر، التي كان لديها مجموعة من المروحيات من طراز Mi-8/17 المستخدمة هناك، وكانت ثماني مروحيات على الأقل تُستخدم بانتظام. وتُظهر بيانات المراقبة وسائر المعلومات التي حصل عليها فريق التحقيق تصعيدًا ذا شأن في العمليات بالمروحيات انطلاقا من مِرفق المجنزَرات في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨. ولئن لم تسجّل قبل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أيّ أنشطة طيران انطلاقا من تلك القاعدة الجوية، فقد لوحظت بعد ذلك التاريخ أنشطة تراوح عددها بين طلعات جوية قليلة وما يربو عن ٥٠ طلعة جوية في اليوم الواحد، بترابط مع العمليات العسكرية في المنطقة.[٣٩]

’٢‘ الأحوال الجوية

٦-٧ حلّ الغروب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في الساعة ١٧:٠٣ تقريبًا؛ وأشرقت شمس اليوم التالي في الساعة ٦:٣٢ تقريبًا. وقد تثبّت فريق التحقيق من الأحوال الجوية التي كانت سائدة في المنطقة مساءَ يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ من خلال توافُق إفادات الشهود ومصادر المعلومات الأخرى، ومنها التقارير الرسمية التي تلقّاها فريق التحقيق من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومراكز الأرصاد الجوية المتخصّصة التابعة لها. وسُجّلت في المنطقة، بين الساعة ٢١:٠٠ والساعة ٢٢:٠٠، درجةُ حرارةٍ بلغت ١٠ درجات مئوية (مع هامش خطأ محتمل يقدَّر في الغالب بنحو درجتين مئويتين) ودرجة رطوبة

---

[٣٧] يُقرّ فريق التحقيق بأنّ المروحيات يمكنها أن تهبط في أيّ مكان تقريبا، بيد أنها تعمل عادة، في سياق حملة هجومية، انطلاقا من قاعدة جوية معينة، ولو مؤقتا في بعض الأحيان.

[٣٨] لإدراك أهمية قاعدة حماة الجوية منذ عام ٢٠١٧، انظُر، من جملة مراجع أخرى، التقرير الأول لفريق التحقيق، ولا سيما الفقرة ٦-١٠ والفقرات التي تليها.

[٣٩] انظُر الفقرة ٥-٨ أعلاه.

نسبية بلغت ٨٠٪ على ارتفاع متريْن من مستوى سطح الأرض. وتشير التقديرات إلى أن الرياح كانت خفيفة باتجاه الشمال. وتُظهر نماذج المنطقة تقلبات قوية في اتجاه الرياح طوال المساء والليل؛ وتشير النماذج إلى أن هذه الرياح الخفيفة اتجهت جنوبًا بعد الساعة ٢٢:٠٠ من يوم ٤ شباط/فبراير. وتعدّ الظروف السائدة في المنطقة وقتذاك، بحسب التقديرات، ملائمةً لاستخدام غاز الكلور. ولذلك، بوسع كل صانع قرارٍ ذي دراية بتلك الظروف أن يخطّط لاستخدام ذلك الغاز وأن يستخدمه كسلاحٍ كيميائي في تلك الظروف – وإن كان يتعذّر توقّع اتجاه انتشار الغاز على وجه الدقّة مسبقاً.

’٣‘ الإفادات والتقييمات بشأن الذخيرتين المعنيتين، وإيصالهما، وارتطامهما

٦-٨ منطقة الحادثة التي حدّدتها بعثة التقصي هي حقل عُشبيّ مفتوح يقع على بُعد نحو ٤٠٠ متر شرقَ جسر أبو الظهور على الطريق السريع "إم-٥" في سراقب جنوب غرب المصرف الزراعي المحلي (وهو مِرفق يستخدَم مستودعًا).[٤٠] وتظهر في جميع أنحاء هذه المنطقة التي تقع في شرق سراقب نقاط ارتطام أسلحة متعددة في الفترة ما بين ١ و٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفق ما تبيَّن من الصور الساتلية التي حصل عليها فريق التحقيق وفسّرها مختصون، مؤكدين بذلك ما جاء في إفادات الشهود بتزايد الهجمات الجوية خلال تلك الفترة.

[٤٠] انظُر تقرير بعثة التقصي عن سراقب، الفقرة ٥-١٧، والصفحة ٨ (الخريطتان).

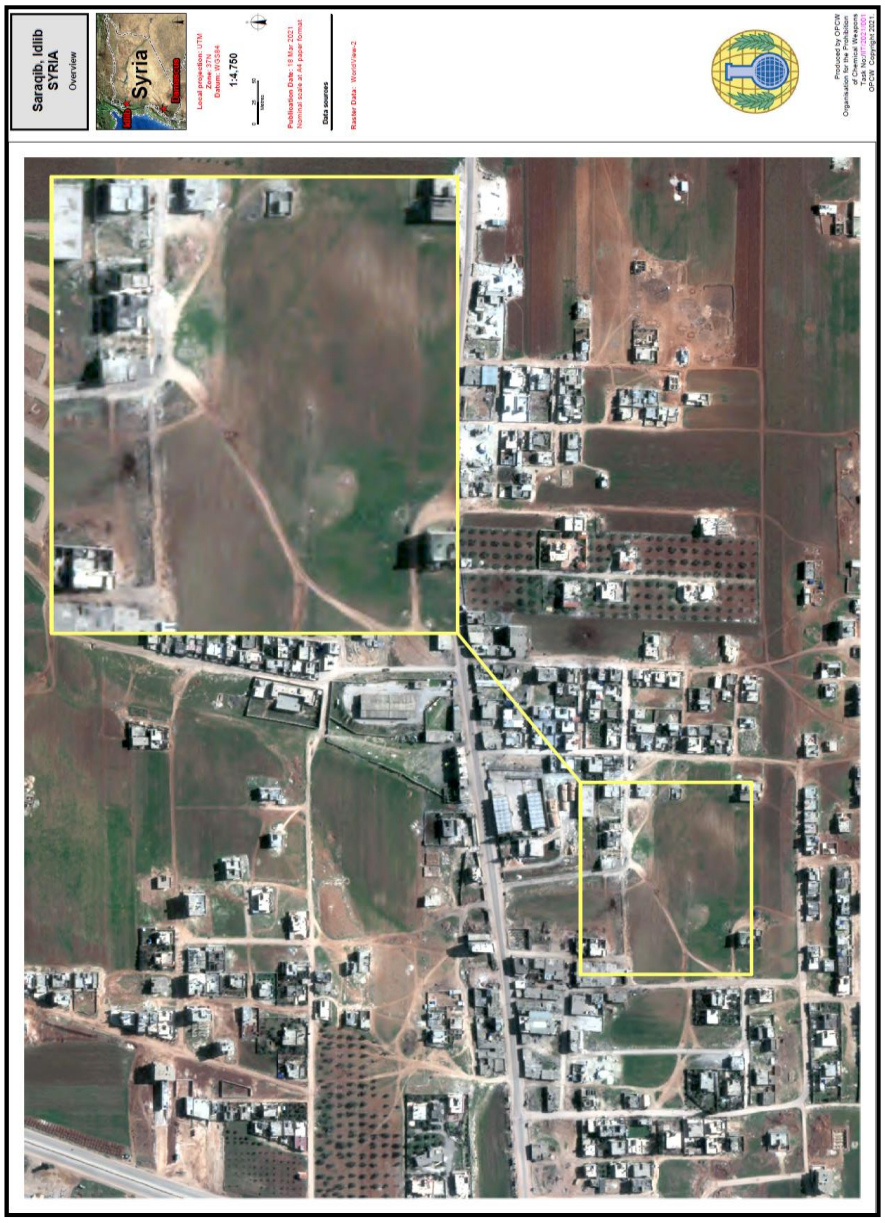

الصورة ٣ – مشهد عام لمنطقة حادثة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

٦–٩ وذكر عدة شهود أن براميل (أسطوانات) أُلقيت في هذه المنطقة العشبية المفتوحة مساءَ يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨: فقد سمعوا صوت مروحية بين الساعة ٢١:١٥ والساعة ٢١:٢٢ وجسمًا أو جسمين يهويان ويرتطمان بالأرض. وذكر اثنان من أولئك الشهود أيضًا أنّهما شاهَدا مروحية، أو أضواءها في الليل. وتذكّر شهود، ومنهم من كانوا في ملجأ قريب (مشار إليه في الصورة ٤ بنجمة زرقاء)، تحديدًا أنهم لم يسمعوا دويّ انفجارات عند سقوط الأسطوانة (الأسطوانتين)، لكنّهم ميّزوا صوت "سقوط" (وُصف بأنّه "وحيف"). وظنّ بعض الشهود للوهلة الأولى أن قنابل تقليدية ألقيت، لكنها لم تنفجر. وروى أحد مَن لاذوا إلى الملجأ الواقع على مسافة ٧٠ مترًا تقريبًا من الحفرة ١ ونحو ١٢٠ مترًا شمال شرق الحفرة ٢، أنه خرج لرؤية ما حدث فبدأ يشعر بالغثيان عندما اقترب من المنطقة

في اتجاه مصدر الصوت. وتمكّن فريق التحقيق من تأكيد هوية ١٢ فرداً معروفين بأسمائهم، منهم ١١ فردًا تلقوا العلاج في مستشفى سرمين الميداني، ظهرت عليهم أعراضٌ نتيجة تعرضهم للكلور المتصل بهذه الحادثة. وكان سبعة من هؤلاء الأفراد الـ١١ معًا في ملجأ مساءَ يومئذ. وترد معلومات مفصلة في هذا السياق في تقرير بعثة التقصي عن سراقب وفي الأقسام التالية من هذا التقرير.

٦-١٠ وتؤكد مقاطع الفيديو التي حصل عليها فريق التحقيق والمعلومات المتاحة في المصادر المفتوحة إفادات الشهود بأنّ أسطوانتين على الأقل أُلقيتا في المنطقة، غير بعيدة الواحدة منهما عن الأخرى، في الفترة الزمنية التي أبلغ الشهود عنها. ولاحظ فريق التحقيق أثناء تحليله وجود عدة نقاط ارتطام، لكنه ركز تحديدًا على ثلاثِ الحُفر المبيّنة في الصورة ٤، استناداً إلى توافُق الإفادات والتحليل الذي أجراه المختصون الذين استشارهم، وكذلك الصور الساتلية وتسجيلات الفيديو التي حُصّل عليها في أعقاب الحادثة.

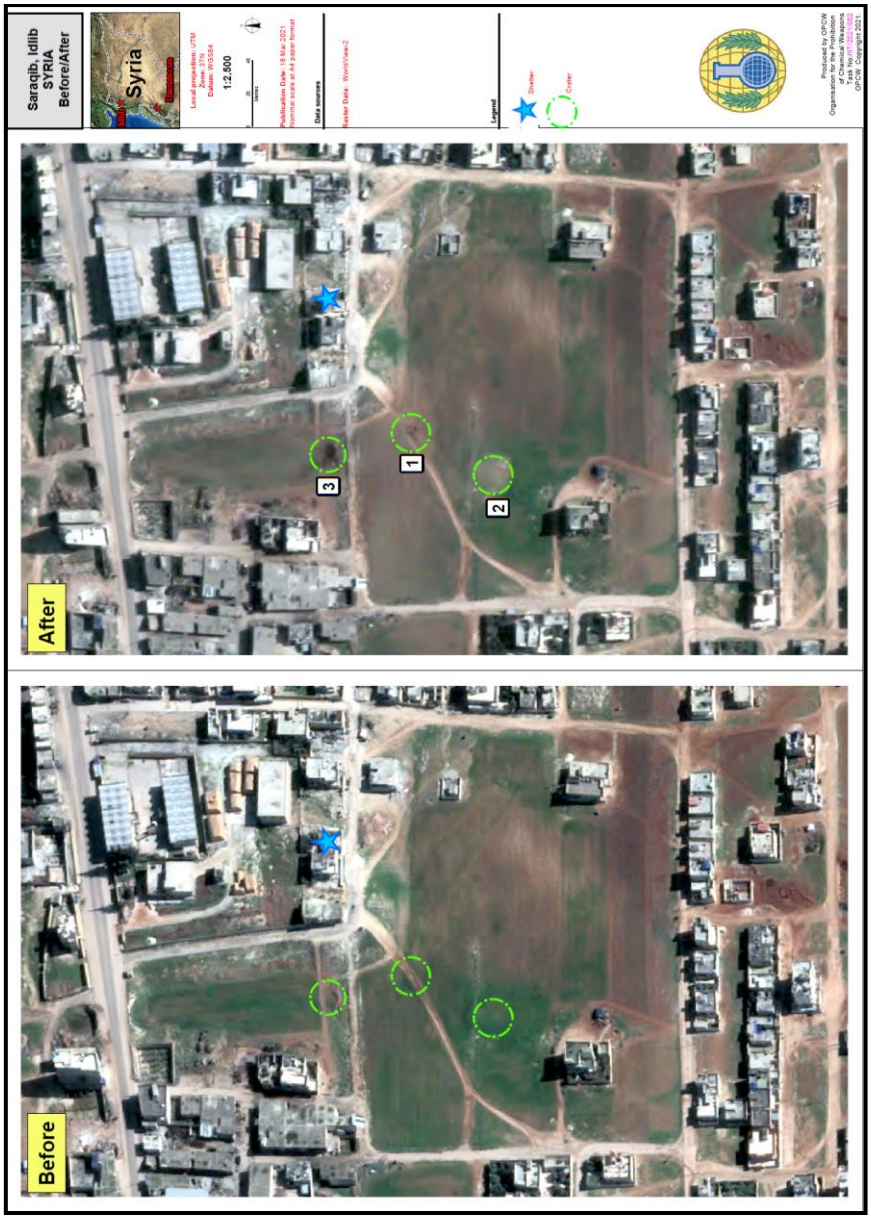

الصورة ٤ – المنطقة المعنية في الأيام التي سبقت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ (يسارا) والأيام التي تلته (يمينا)

٦-١١ والحفرة الأولى (المشار إليها بـ"الحفرة ١") هي حفرة غير عميقة على مسلك، أو طريق ترابيّ. ويظهر على النبات (العشب) حول مكان الارتطام أيضًا تبدّلٌ في اللون في بقع بيضاويّة الشكل. ولم تُعايَن في هذه الحفرة أو تُجمع من داخلها أيّ أسطوانة أو شظايا ذخائر مميّزة أخرى – وإن كانت بعض القطع المعدنية التي كانت بالقرب منها تشبه شظايا إطار (إطار حاضن) من النوع نفسِه الذي مُيِّز حول الأسطوانة ٢، كما يناقَش أدناه.

٦-١٢ وعُثر على حفرة أخرى (مشار إليها بـ"الحفرة ٢")، وهي أيضا غير عميقة نسبيا، على مسافة تناهز ٥٠ مترًا جنوب غرب الحفرة ١. ويظهر على النبات (العشب) حول مكان الارتطام أيضًا تبدّلٌ مميّزٌ في

اللون في بقع بيضاويّة الشكل. ويمكن رؤية شظايا معدنية في الحفرة ومحيطها في الصور التي التُقطت عند بزوغ ضوء النهار يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. وعُثر على بقايا أسطوانة على بُعد خمسة أمتار تقريبًا من الحفرة.

الصورة ٥ – مثال على تحديد الموقع الجغرافي للحفرة ٢

١٣-٦ وتقع حفرة ثالثة (مشار إليها بـ"الحفرة ٣") شمالَ الحفرتين الأوليَين، مباشرة فوق مسلك صغيرٍ آخر؛ وهي أعمق من الحفرتين ١ و٢ وأكبر منهما حجماً، والأرجح أنها نتجت عن ذخيرة تقليدية. وبالنظر إلى حجم هذه الحفرة وغياب الآثار البيئية الظاهرة المتوقّع أن تنتُج عادةً عن المواد الكيميائية، يُستبعد أن يكون انبعاث الكلور قد حدث في هذا المكان تحديدًا قُبيل التقاط صورٍ للمنطقة (الصور الساتلية ومقاطع الفيديو). وعلى ضوء تقرير بعثة التقصي عن سراقب أيضًا، لم يركّز فريق التحقيق على هذه الحفرة.

١٤-٦ وقد عكف فريق التحقيق، بناءً على ولايته المتمثلة في التثبّت من منشأ الأسلحة الكيميائية، على الحسم في ما إذا كانت الحفرة ١ والحفرة ٢ قد نتجتا عن الأسطوانتين اللتين ميَّزهما الشهود باعتبارهما الأسطوانتين اللتين انبعثت منهما مواد كيميائية سامة – وما إذا كان بالإمكان، من ثمّ، الربط بثقة بين

هذه المواد الكيميائية والأسطوانتين اللتين ألقتهما مروحية واحدة، وفق ما رواه عدة شهود. ومن التحديات في هذا السياق أنّ الحادثة وقعت تحت جُنح الظلام، وفق ما رواه الشهود. وقد ذكر الشهود، علاوة على ذلك، أنهم شعروا بالغثيان عندما حاولوا الاقتراب أكثر من نقاط الارتطام بعد الحادثة مباشرةً. وقالوا إن ذلك منعهم أن يتفقّدوا الموقع في الساعات التي تلت الساعة ٢١:٠٠. وفي ظل هذه الظروف، انكبَّ فريق التحقيق على التيقّن من موقع الأسطوانتين وحركاتهما المحتملة، ولم يقتصر في ذلك على إفادات الأفراد الذين كانوا في المنطقة خلال الحادثة وبعد وقوعها مباشرة، بل استند أيضاً إلى كلّ ما حصل عليه من معلومات.

١٥-٦ وبالرغم من توجيه استفسارات إلى مصادر متعدّدة، ومنها الجمهورية العربية السورية، فإن المعلومة الملموسة الوحيدة التي حُصل عليها هي أن الحفرتين ١ و٢ نشأتا إثر ارتطامٍ حركيّ من ارتفاعٍ عالٍ (وهو استنتاج يتسق مع نوع الضرر الذي لحق بكلتا الأسطوانتين ١ و٢). وتلقى فريق التحقيق ما يشير إلى أنّ برج، أو عمود، الإذاعة المحلية في سراقب – يزيد ارتفاعه عن ٢٠٠ متر – يمكن أن يكون قد استُخدم لإلقاء الأسطوانتين المعنيّتين والتسبب في الضرر الظاهر عليهما. ويقع هذا البرج على مسافة تزيد عن كيلومترين شمال غرب منطقة الحادثة المدَّعاة.[٤١] وتُظهر صورٌ التُقطت في شباط/فبراير ٢٠١٨ بالقرب من هذا البرج حُفر انفجارات أشبه بالحفرة ٣، على خلاف الحفرتين ١ و٢. وأيًّا كانت الحال، وحتّى بصرف النظر عن التعقيد الذي يتّسم به تنفيذ عملية "فبركة" حادثة من هذا النوع، فلا تدعم هذا السيناريو أيّ معلومات معقولة. وفي حين أنه كانت هناك معلومات شهود وتحاليل خبراء تشير إلى أن الأسطوانتين ألقيتا من مروحية، لم يتمكن فريق التحقيق، في المقابل، من العثور على أيّ مصدر — عدا محض التخمين – يدعم فرضية أن تكون هاتان الأسطوانتان قد ألقيتا في مكان آخر ثم نُقلتا منه لاحقا.

١٦-٦ وركّزت بعثة التقصي على أسطوانتين ولاحظت وجود وسومٍ على سطحهما، ومنها وسم Cl_2.[٤٢] وقدّرت أنّ كل أسطوانة تَسَع ١٠٠-١٢٠ لترًا.[٤٣] واستنتجت بعثة التقصي، علاوة على ذلك، أن الجزء العلوي من كل أسطوانة قد تمزق تمزّقًا لا يدلّ على وجود شحنات متفجرة، بل يشير إلى "فعل قوة ميكانيكية

---

[٤١] نظر فريق التحقيق أيضا في منشآت أخرى مشابهة، مثل المنشأة القائمة في العيس، على مسافة ٢٢ كيلومترا شمال شرق سراقب.

[٤٢] انظُر الفقرتين ٥-٢٣ و٥-٥٠ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

[٤٣] انظُر الفقرة ٥-٤٩ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

كبيرة على جسم حاوية مضغوطة".[٤٤] وطلب فريق التحقيق من مختصَّيْن في الذخائر أن يجريا دراسة معمّقة للصور (منها صور ساتلية تعود إلى تلك الفترة)، ومكاني الأسطوانتين، ومظهرِهما، إضافة إلى الشظايا التي وجدت في الحفرتين المعنيّتين أو في محيطهما، وأن يقيّما ما إذا كانت الأسطوانتان قد تمزقتا عند ارتطامهما.[٤٥]

٦-١٧ ووفقاً للممارسة المعتادة، تم التحقق من صحة الصور ومحتواها وتحليلها بوسائل مختلفة: فأجريت مقابلات مع شهود في ما يتعلق بتسجيل مقاطع الفيديو وكذلك بالأماكن والأفراد الذين يظهرون فيها؛ وقورنت صور مستقاة من مصادر شتى؛ وأُجري تحليلٌ للموقع الجغرافي؛ وقام معهد للبحث الجنائي باستخراج البيانات الوصفية. واقترانُ مختلف مصادر المعلومات واتساقُها وتأكيد بعضها بعضًا هو ما وفّر القدر اللازم من اليقين في ما يتعلق بموثوقية الصور، ولم يكن ذلك بالاعتماد على نُتفٍ متفرقة من المعلومات.

٦-١٨ وعلى إثر تحليلٍ دقيقٍ للصور، وإفادات الشهود، والموقع الجغرافي، والبيانات الوصفية، وتحليل المختصين، يخلص فريق التحقيق إلى أنه يحتمل بالفعل أن تكون الحفرتان قد نتجتا عن أسطوانتين تمزقتا فانبعث منهما الكلور في الساعة ٢١:٢٢ تقريبا من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. لكنّ المعلومات المتاحة لفريق التحقيق لم تكن كافية بالقدر الذي يسمح له بأن يخلُص إلى استنتاجٍ يرقى إلى درجة اليقين المطلوبة في ما يتعلق بسبب وجود إحدى الأسطوانتين ("الأسطوانة ١") على بُعد ٤٧ مترًا تقريبًا شمال الحفرة ١، كما يظهر في الصور التي التُقطت في الساعات الأولى من صبيحة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. فهناك ببساطة عددٌ هائلٌ من المتغيّرات المرتبطة بمكان هذه الأسطوانة وإمكانية نقلها بعد ارتطامها، وهي متغيّرات تعذّر على فريق التحقيق، رغم محاولاته، أن يوفّق بينها. وبالنظر إلى أنّ أيّ وجه من أوجه انعدام اليقين بشأن منشأ الأسطوانة ١ لا يؤثر في المعلومات ولا في التحاليل المتصلة بالأسطوانة ٢، فقد ركز فريق التحقيق تحقيقه على منشأ الأسطوانة المذكورة آخرا وحدها.

’٤‘ البقايا ومنشؤها المحتمل

٦-١٩ الأسطوانة ٢ أسطوانةٌ من الطراز الصناعي، صفراءُ اللون، يمكن استخدامها لتخزين الكلور. وقد لحق ضررٌ بطرفها الأمامي واعوجّت فشكلت زاوية تناهز ٤٥ درجة – وهي درجة شبيهة بتلك التي شوهدت

---

[٤٤] انظُر الفقرتين ٥-٥٠ و٥-٥١ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

[٤٥] مع أنّ بعثة التقصي استخدمت عبارة "حفرة الأسطوانة ٢" وعبارات مماثلة (انظر مثلا تقرير بعثة التقصي عن سراقب، الصفحة ٢٠، البند ١٠)، فإن فريق التحقيق لم ينسب الأسطوانتين إلى إحدى الحفرتين المميزتين في المنطقة أو إلى الحفرتين كلتيهما، لدى تقديمه المعلومات إلى المختصين والخبراء الآخرين الذين استشارهم بشأن شتى المسائل.

في حادثات أخرى مماثلة ادُّعي استخدام غاز الكلور فيها. واستناداً إلى تحليل الضرر المعايَن، رأى المختصّون في الذخائر الذين استشارهم فريق التحقيق أنّ من المستبعد جدًّا أن تكون المتفجرات قد استُخدمت في هذه النبيطة. والواقع أنّ مظهر هذه الأسطوانة في الصور التي التُقطت يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ (أي زاوية الضرر وكذلك شكل الاعوجاج وحجمه)، إضافة إلى حجم الشظايا التي أُخذت، لا يستقيم مع تثبيت كمية كبيرة من المتفجرات بالأسطوانة أو وضعها داخلها. ويتّسق الضرر الذي لحق بالأسطوانة ٢ في المقابل، وفق المختصين في الذخائر، مع فرضية إلقائها من الجو من ارتفاعٍ عالٍ وارتطامها بالأرض. والاستنتاج الأرجح هو أن الأسطوانة ٢، بعد ارتطامها بالأرض أوّل مرّة، وبالنظر إلى المسافات، "اهتزّت ارتداديا" مسافةَ خمسة أمتار تقريبا إلى المكان الذي استقرّت به – وهذا يتّسق أيضًا مع فرضية إلقاء الأسطوانة من ارتفاعٍ عالٍ.

٦-٢٠ وتحتوي الصفيحة الدائرية في الطرف الأمامي، التي تظهر على كلتا الأسطوانتين (التي يُدخل فيها الصمام عادةً)، على دمغة شبيهة بإكليل (الصورة ٦). ويمكن رؤية دمغة مشابهة على الأسطوانة التي استُخدمت في حادثة أخرى مدّعاة تعود إلى الفترة ذاتها. وليست الدمغة متجانسة تماماً (إذ إن الدمغة على الأسطوانة ١ لا تتطابق تماماً مع الدمغة الظاهرة على الأسطوانة ٢). وتشير هذه الملاحظات إلى أن من المستبعَد أن تكون قد نشأت في عملية تصنيع الأسطوانة الفعلية (الأسطوانتين الفعليتين). ورأى العديد من المختصين الذين استشارهم فريق التحقيق أن الأرجحَ أن تكون هذه العلامات قد نشأت عن أجسام دائرية شوهدت من قبلُ (مثل الجسم الذي يظهر في أعلى يسار الصورة ٧)، تُستعمل لتثقيل الجزء الأمامي، فتنشئ مسافة صغيرة بين الجزء الأمامي من الأسطوانة والصفيحة التي تظهر في الصورة ٧ (أسفل يسار الصورة).[٤٦]

٦-٢١ وعلاوة على ذلك، فإن الصمام الذي يوضع عادةً في الطرف الأمامي مكسور؛ وتظهر في الصور التي التُقطت للأسطوانة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ عند النقطة البارزة على السطح الممزّق بقعة وردية اللون. ويلاحَظ أنَّ البقعة الوردية ظلت ظاهرة على الصور التي التُقطت بعد مرور ١٥ يوماً، وإن كان يظهر عليها تبدّلٌ بيِّنٌ في اللون مقارنة بالصور السابقة. وتتبّع فريق التحقيق مسارات تحقيقٍ شتّى، محاوِلا فهم ما قد يدلّ عليه هذا اللون الوردي الذي يمكن معاينته، من خلال البحث في مصادر مفتوحة، في حالات أخرى لادّعاء استخدام أسطوانات الكلور كأسلحة. والتفسيران الأكثر ترجيحًا هما أن يكون هذا اللون إما سدادة أو نحاسا أصفر متصدأ من القضيب، وهو جزءٌ من الصمام يستخدم لتعبئة الأسطوانة.

---

[٤٦] للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذا الطرف الأمامي، انظُر الفقرة ٦-٢٣ أدناه.

ومع ذلك، لم يقطع فريق التحقيق بأنّ لهذه البقعة الوردية دلالة ذات شأن تساعد على التيقّن من منشأ هذه الحادثة ومرتكبيها.

الصورة ٦ – صورة جانبية للأسطوانة ٢

٦-٢٢ وقد شُدّت الأسطوانة ٢ بهيكل معدني ("إطار حاضن") يتألف – فيما يبدو – من عدّة حلقات معدنية تثبّت الأسطوانة – والأرجح، وفقاً للمختصّين، أنّ هذا الإطار الحاضن يتألف من جناحين، ومحورٍ، وقطعةٍ معدنيةٍ على شكل الحرف V قريبةٍ من المحور. ويلاحظ فريق التحقيق أن هذا التصميم يوافِق نوع الذخائر التي يمكن إلقاؤها من مروحية باستخدام هيكل معدني، وفق ما أفيد به مثلا في التقرير الأول لفريق التحقيق.[٤٧] وعلى مقربة من الأسطوانة ٢ والحفرة ٢، كما يظهر في الصور التي التُقطت في الساعات الباكرة من يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، يمكن رؤية عدة شظايا معدنية. ومن بين هذه الشظايا الشظية التي أسندت إليها بعثة التقصي الرمز SDS12 (البند ١٢ في الصفحة ٢١ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب)، وصفائح معدنية شُدّت إحداها إلى قضيب.

[٤٧] انظر الفقرة ٨-٢٦ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

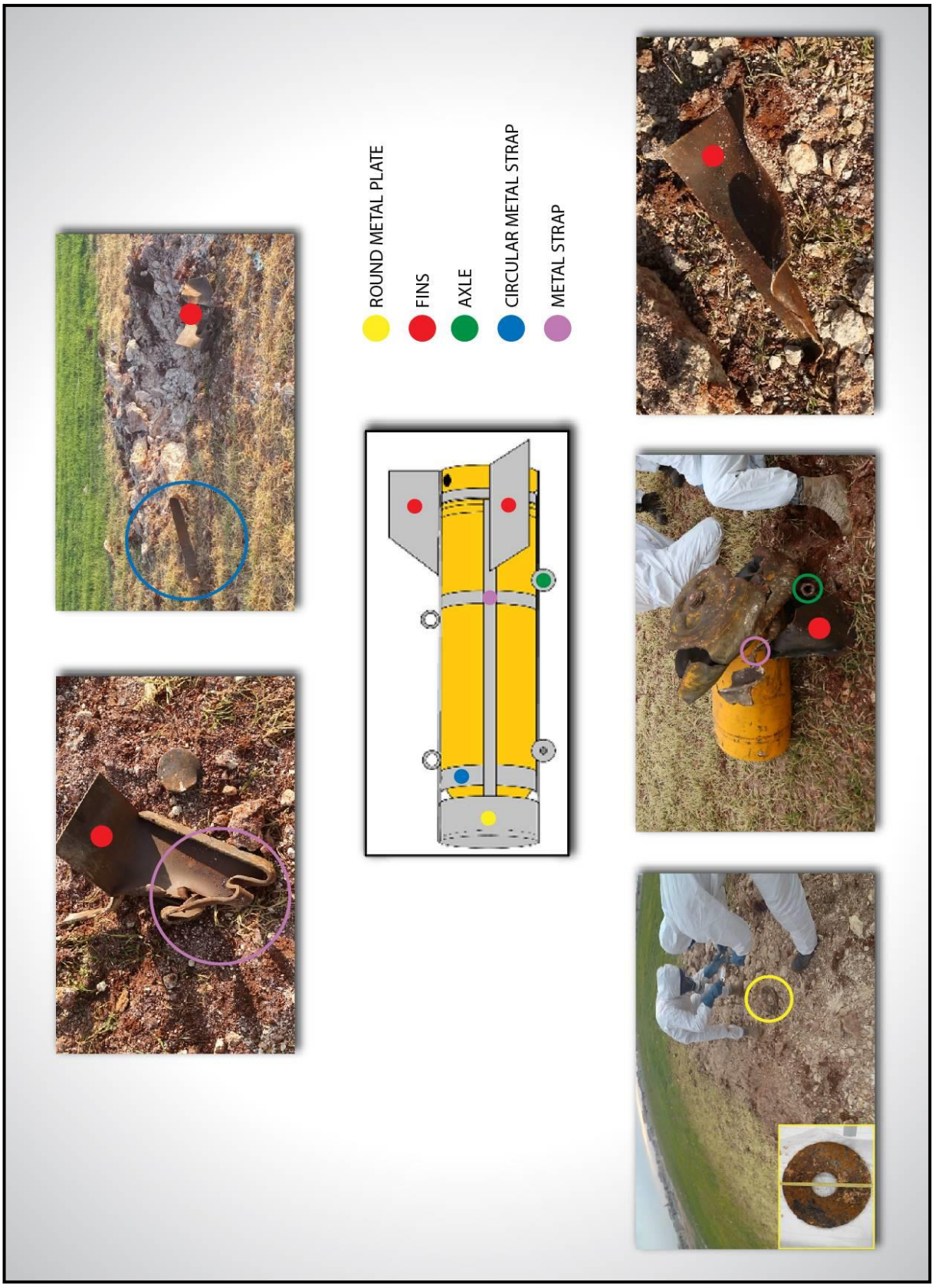

الصورة ٧ – صورة توضيحية لنموذج الأسطوانة (البرميل)، مع الإشارة إلى الشظايا المحتملة المرتبطة بأجزاء مميّزة من هيكل معدني

٦-٢٣ والشظية SDS12، التي أعاد فريق التحقيق فحصها، هي صفيحة يرى المختصون في الذخائر أنّ من المرجح جدّا أنها كانت جزءًا من الطرف الأمامي من الإطار الحاضن، أي الجزء الذي يضيف وزنا إلى الطرف الأمامي فيجعله يرتطم أوّلاً. ويعتري هذه الصفيحة الآن تآكل شديد، وإن كانت مواد اللحام لا تزال ظاهرةً على جانبها المقعّر وعلى الحواف.

٦-٢٤ وتوافق الصفيحة المعدنية المعوجّة (بزاوية ٩٠ درجة تقريباً) المشدودة إلى قضيب معدني معوجّ شكلَ جناحٍ مشدود إلى إحدى الحلقات الطولية للإطار الحاضن للأسطوانة. ويرجَّح من التحليل بالمعاينة أن تكون هذه الحلقة المعدنية جزءاً من هذا الإطار. والصفيحة المعدنية الأخرى معوجّة أيضًا (انظر أعلى اليسار في الصورة ٧)؛ وأفاد المختصون في الذخائر الذين استشارهم فريق التحقيق أن شكل هذا الجسم، رغم اعوجاجه، يشبه تصميم جناح تثبيت عُثر عليه في أسطوانات استُخدمت في حادثات مشابهة. أما الشظايا الأخرى في المنطقة، التي تشاهَد في مقاطع الفيديو والصور التي التُقطت عند أخذ العينات، مثل الصفيحة المعدنية المربّعة وبعض الشظايا المعدنية الدائرية، فلا يمكن أن يُعدّ، بأيّ درجة من درجات اليقين، أنّها كانت جزءًا من جسمٍ بعينه، ناهيك عن سلاحٍ بعينه؛ ولذلك فإن فريق التحقيق لم يضعها في اعتباره.

Example of imagery related to recovery of item from the incident site

SDS12

...in Crater 2 on the morning of 5 February 2018...

...as packed at the scene on the morning of 5 February 2018...

"Metal piece from the 2nd barrel"

...as handed over to the FFM on 19 February 2018...

"Metal piece from the 2nd barrel"

...and as re-examined by IIT in OPCW Laboratory

الصورة ٨ – مثال للصور المتعلقة بأخذ جسم من موقع الحادثة – SDS12

٦-٢٥ ورأى فريق التحقيق أنّ العثور على هيكلٍ معدنيٍّ – يضم في ما يبدو جناحين، وأجزاء من إطار ذي حلقات (الإطار الحاضن) ومحورًا – مشدودٍ إلى الأسطوانة ٢ له دلالة، وأن الشظايا الأخرى التي عُثر عليها على مقربة من الحفرة ٢ (جناح آخر وأجزاء من إطار معدني) تتسق مع العلامات الناجمة عن تجهيزها بهيكل فولاذي ذي حلقات، كما يُرى على "القنابل البرميلية" المعبأة بالكلور، التي مُيِّزت في الفترة ذاتها من النزاع في الجمهورية العربية السورية — ومنها البرميل الذي استُخدم في اللطامنة يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧.[٤٨]

'٥' التحاليل الكيميائية

٦-٢٦ يلاحظ فريق التحقيق، على غرار تحليله لحادثة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ التي وقعت في اللطامنة،[٤٩] أن ليس هناك مادة كيميائية وحيدة يمكن أن تشير إشارةً مباشرةً لا لُبس فيها إلى استخدام غاز الكلور ومنشئه. ومع ذلك، فقد اتخذ فريق التحقيق عدة خطوات لكي يستوضح ويعمّق فهمه لاستنتاجات بعثة التقصي التي جاء فيها أنّه يرجّح أنّ الكلور، الذي انبعث من أسطوانتَين إثر ارتطام ميكانيكي، استُخدم كسلاح كيميائي يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في سراقب.[٥٠] وتحقيقا لهذا الغرض، حصل فريق التحقيق على تقييمات إضافية للبيانات مباشرةً من المختبرَيْن المعيّنَيْن لدى المنظمة، اللذين كانت بعثة التقصي قد عهدت إليهما بتحليل العينات ذات الصلة. ثم انكبَّ على تقييم دلالة البيانات بمساعدة خبراء كيميائيين آخرين.

٦-٢٧ واستعان فريق التحقيق كذلك بخبير كيميائي مرموق ومتمرِّس (لم يشارك من قبلُ في تحليل عينات سراقب ولا في تقييمها) لكي يساعد على التحقيق في نتائج تحليل العينات ودلالتها. وبحث الخبير الكيميائي في الأدبيات ذات الصلة، واستشار خبراء كيميائيين ومختصّين آخرين، بحسب الاقتضاء.

٦-٢٨ وانطلاقاً من تحليل استنتاجات بعثة التقصي بخصوص الكلور،[٥١] طُلب من الخبير – فيما طُلب منه – أن ينظر في '١' البيانات الإضافية الواردة من المختبَرَيْن المعينَيْن، و'٢' ما إذا كانت نتائج التحليل يمكن أن تشير إلى أن المنطقة "فُبركت" حتى تبدو شبيهة بمنطقة تعرّضت لهجوم بالكلور. ولدى استطلاع خيار "الفبركة" هذا، طلب فريق التحقيق من الخبير الكيميائي ألا يقتصر على النظر في الاستنتاجات التي عبّرت عنها سلطات الجمهورية العربية السورية، أي أنّه جيء بأسطوانتي الكلور

---

[٤٨] انظُر الفقرتين ٨-٢٦ و٨-٢٧ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٤٩] انظُر الفقرة ٨-٣٥ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

[٥٠] انظُر الفقرة ٧-٤ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

[٥١] انظُر تقرير بعثة التقصي عن سراقب، ولا سيما الجدولان ٤ و٥ منه.

من مكان آخر إلى المنطقة ليبدو الأمر شبيهًا بهجوم على سراقب، بل أن يدرس أيضا خيارات أخرى – منها أنّ منتجات كلور شائعة الاستخدام قد تكون جُلبت إلى ساحة العمليات لـ"فبركة" هجوم بغاز الكلور باستخدام أسطوانات هي – لولا ذاك – عادية.

٦–٢٩ وفي ما يتعلق بالمسألة الأولى (البيانات الواردة من المختبرَيْن المعينَيْن)، أجرى الخبير الكيميائي المستقل فحصًا معمّقاً للمقارنة بين المختبرَين المعيَّنين[٥٢] والبيانات الإضافية التي قدماها، فلم يعثر على أي تباين مع النتائج التحليلية التي أفادت بها بعثة التقصي.

٦–٣٠ أما بخصوص المسألة الثانية (ما إذا كانت نتائج التحليل قد تشير إلى أن المنطقة قد "رُتّبت") لافتعال الحادثة، فلا يمكن، استناداً إلى التحاليل الكيميائية وحدها، استبعاد أن تكون المنطقة قد "رُتّبت" لتبدو شبيهة بمنطقة تعرّضت لهجوم بغاز الكلور. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى غياب واسمات بيئية فريدة حقًّا تدل على الكلور وإلى وجود عدد هائل من المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية في البيئة. وعلاوة على ذلك، تبقى هناك تفسيرات ممكنة أخرى، غير فرضية استخدام الكلور كسلاح، لتعليل وجود مركّبات عضوية مكلوَرة في العينات (كأن تكون نواتج تحلّل مبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات أو مواد الاستخدام المنزلي التي يدخل الكلور في صنعها قد استُخدمت في المكان المعني).

٦–٣١ بيد أن الخبير الذي استشاره فريق التحقيق لاحظ أنّ معظم المواد الكيميائية العضوية المكلورة التي مُيِّزت أيضاً في تقرير بعثة التقصي والتي عُثر عليها في الموقع القريب من الحفرة ٢ تشير إلى وجود مستويات عالية من الكلور أو أنواع أخرى من الكلور قابلة للتفاعل في ذلك المكان تحديدا. ولاحظ الخبير أيضًا أوجه شبهٍ بين نتائج التحاليل وتوزُّع المركَّبات على نطاق المنطقة المتضررة في حادثة سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ وتلك الملحوظة في اللطامنة يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ – بما في ذلك ارتفاع محتوى أيونات الكلوريد في العيِّنات قرب مواقع الارتطام، أي وجود مستويات كلوريد أعلى بكثير من مستوياتها في العينات التي جُمعت على مسافات بعيدة تدريجيا من المكان الذي عُثر فيه على الأسطوانتين. ولاحظ الخبير الكيميائي بالفعل وجود "مستوى جيد من الشبه" بين الاستنتاجات المتعلقة بهذه الحادثة ونتائج التحاليل الكيميائية المتعلقة بحادثة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ في اللطامنة،[٥٣] بالنظر أيضًا إلى توزُّع المواد الكيميائية العضوية المكلوَرة في المنطقة.

---

[٥٢] نجحت جميع هذه المختبرات في اجتياز اختبار الكفاءة الذي تجريه المنظمة، وهي توفر الضمانات اللازمة للدول الأطراف من حيث الكفاءة، والحياد، وتقديم نتائج لا لبس فيها في ما يتعلق بتحليل العينات الكيميائية، وفقًا لقرار المؤتمر الصادر بعنوان "معايير تعيين المنظمة للمختبرات" (الوثيقة C-I/DEC.61 المؤرخة بـ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧).

[٥٣] انظُر الفقرات ٨–١ إلى ٨–٣٦ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

٦-٣٢ وخلافًا للإفادات الأخرى التي سعى فريق التحقيق دون جدوى إلى العثور على ما يدعمها، خلُص الخبير الكيميائي، وأيضًا مختصّون آخرون استشارهم فريق التحقيق، إلى أنّ ما عوين في الموقع المعني من تبدُّل لون النبات وذبوله يتّسق مع استخدام غاز الكلور في المنطقة.

الصورة ٩ – صور للنبات بالقرب من نقطة الارتطام في صبيحة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨

٦-٣٣ وحصل فريق التحقيق كذلك، لدى سعيه إلى استكشاف مختلف السيناريوهات، ومنها ادّعاءات "الفبركة"، على مجموعة متنوعة من منتجات الكلور المنزلية الشائع استخدامها في الجمهورية العربية السورية والمتاحة بيُسر في السوق، وقام بتحليلها. وكان الغرض من ذلك تقييم ما إذا كان من الممكن "فبركة" هجوم كيميائي برَشّ الأسطوانتين والمنطقة المعنية بتلك المواد. والواقع أن مختلف الشهود ذكروا أن الرائحة المنبعثة حول المنطقة المتضررة كانت رائحةَ كلور واخزةً شبيهةً برائحة منتجات التنظيف المنزلية، لكنّها أقوى. وكشف تحليل هذه المنتجات عن ستّ مواد كيميائية، يمكن أن يشير وجودها في العينات المأخوذة من حادثة سراقب إلى نشر متعمّد – أو حتّى انتشار عرضيّ – لمنتجات الكلور هذه في المنطقة المعنية. وأي انتشار من هذا النوع قد يكون أفضى (خطأً) إلى استنتاج وقوع هجوم كيميائي بغاز الكلور. وبطلب من فريق التحقيق، أكد المختبران المعيّنان اللذان حلّلا العينات الأصلية من سراقب لفائدة بعثة التقصي أنّه لم يعثر على أيّ أثرٍ لتلك المواد الكيميائية الست في تلك العينات. ولذلك طلب فريق التحقيق من مختبر آخر أن يفحص عينات التربة والنبات من حادثة سراقب للكشف عن أيّ من تلك المواد الكيميائية الست؛ وبالرغم من إجراء عمليات فحصٍ متنوعة، فقد تعذّر تأكيد وجود تلك المواد.

٦-٣٤ ولاحظ فريق التحقيق أنّه عُثر على مركَّبات معيّنة ذات صلة بالسارين في العينات التي حلّلها لفائدة بعثة التقصي مختبران معيَّنان؛ وهذه المركَّبات لا تعدو أن تكون سوى جزءٍ صغيرٍ من "البصمة الكيميائية" التي ميَّزها فريق التحقيق في العينات المتصلة بالحادثتين اللتين وقعتا في اللطامنة في

٢٤ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (وتلك التي ميَّزتها آلية التحقيق المشتركة في الحادثة التي وقعت في خان شيخون يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧) باعتبارها تشير إلى استخدام السارين الناتج عن سيرورةٍ مطابقة لتلك السيرورة التي طوَّرتها الجمهورية العربية السورية.[٥٤] ولا تكفي هذه المركَّبات وحدَها لإثبات استخدام ذاك النوع من السارين بالقدر المطلوب من اليقين.

٦-٣٥ وإنّ فريق التحقيق على علمٍ بادعاء استخدام ذخائر صغيرة معبأة بالسارين خلال النزاع في الجمهورية العربية السورية، وبادعاء ارتكاب هجوم بالسارين في منطقة سراقب في عام ٢٠١٣. وقد طلب فريق التحقيق من عدّة كيميائيين أن يبدوا آراءهم في وجود تلك المركَّبات وأيّ تفاعل ممكن للكلور والسارين. وجاء في تفسير الخبير، مؤيَّدًا من مصادر أخرى، أن الدافع وراء استخدام مواد كيميائية سامة متعددة في هجوم واحد قد يكون بثّ قدرٍ أكبر من الهلع والفوضى، وتعقيد مرحلة ما بعد الحادثة (إزالة التلوث، وتقديم العلاج الطبي للضحايا، وتحليل العينات خارج الموقع) وتفسير نتائج تحليل العينات خارج الموقع. وبحث فريق التحقيق احتمالا آخر، وهو أن تكون المواد التي أخذت عينات منها قد تلوّثت بتلك المركَّبات المتعلقة بالسارين.

٦-٣٦ وقد أجمع المختصّون الذين استشارهم فريق التحقيق على أنّه يصعب تعبئة أسطوانةٍ بالسارين والكلور معاً لاستخدامها سلاحًا. وأوضحوا أنّ إحدى طرق تدمير السارين تتمثل في الواقع في معالجته بالهيبوكلوريت، الذي يكاد يتفاعل فوراً لتشكيل مادة حمض إيزوبروبيل ميثيل الفوسفونيك (IMPA) الأقلّ سُمّية بكثير. وقد تشير هذه الاستنتاجات إلى أنّ السارين والكلور لم يستخدما معاً، في الحاوية نفسها، لتنفيذ هجوم كيميائي واحدٍ يرمي إلى تحقيق نتائج متنوعة. فمستوى التعقيد الذي يقتضيه شنّ هجوم كيميائي بالسارين، كما في المثال المبيَّن في التقرير الأول لفريق التحقيق،[٥٥] لا يستقيم مع مثل هذا الجهل بحقيقة بطلان مفعول السارين عند خلطه بالكلور. ولذلك، فأيّ استخدام لمواد كيميائية سامة متعددة في هجوم واحد يستلزم دائما تقريباً استخدام ذخيرتين مختلفتين، واحدة للكلور وأخرى للسارين. ولدى تدقيق النظر في مقاطع الفيديو التي سجلت بُعيد الحادثة، لم تُميَّز أيّ شظية قد تشير

---

[٥٤] انظُر: الفقرتين ١١-٣ و١١-٨ من التقرير الأول لفريق التحقيق؛ والجدولين ٣ و٤ من مذكرة الأمانة الصادرة بعنوان "تقرير بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصّي الحقائق في سورية بشأن حادثتين ادُّعي وقوعهما في اللطامنة بالجمهورية العربية السورية، يومَي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧" (الوثيقة S/1636/2018 المؤرخة بـ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛ والفقرة ٨١ والفقرات التي تليها من المرفق الثاني بالتقرير السابع لآلية التحقيق المشتركة، S/2017/904 المؤرخ بـ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

[٥٥] انظُر الفقرة ١١-٣ من التقرير الأول لفريق التحقيق والمرفق ٥ به (المصنّف شديد الحماية طبقا لتصنيف المنظمة والمتاح لجميع الدول الأطراف وفقا للشروط التي تنص عليها الاتفاقية).

إلى استخدام قنابل السارين، أو قذائف أخرى يمكن تعبئتها بالسارين. وأظهرت عيّنات المسح التي أُخذت من داخل الأسطوانتين وجود نواتج لتحلُّل السارين ونواتج ثانوية له. وقد كشف التحقيق في الصور التي التُقطت لعملية أخذ العينات والتحليل المادي الإضافي للعينة التي بحوزة المنظمة وجود تراب داخل الأسطوانتين، يُرجَّح أن يكون نتيجة ارتطام الأسطوانة بالأرض وتمزقها.

٦-٣٧ لكنّ ثمة فرضية أخرى، وهي أن تكون الواسمات المتعلقة بالسارين قد مُيِّزت لأنّه وقعت في المنطقة ذاتها حادثة سابقة استُخدم فيها السارين، فبقيت النواتج الثانوية/نواتج التمييه الأقل قابلية للتبخر كمخلفات ثابتة إلى حدٍّ ما في البيئة. ويبقى مركّبان من المركّبات التي مُيِّزت (ثنائي إيزوبروبيل ميثيل الفوسفونات (DIMP) وحمض إيزوبروبيل ميثيل الفوسفونيك (IMPA)) مدةً طويلةً جدًّا من دون أن يذوبا، وينتقلان مع الماء عند ذوبانهما – ومعنى ذلك أنّ أيّ استخدام للسارين في مكان قريب – وإن حدث قبل سنوات – يمكن أن يفسّر وجودهما.

٦-٣٨ وبحث فريق التحقيق كذلك احتمالَ تلوث العينات عند أخذها، أو في مرحلة لاحقة عند مناولة العينات ذاتها. وتمكن فريق التحقيق من استبعاد إمكانية تلوث العينات بعد تأمينها: ذلك أن إجراءات مراقبة الجودة في مختبر المنظمة، والممارسات التي اتبعتها بعثة التقصي، وفحص أختام هذه العينات تحديدا وتغليفها طوال دورتها، وتقييد النفاذ إلى مختبر المنظمة نفسِه، وعدم تلوث عينات المقارنة التي أرسلت مع تلك العينات ذاتها إلى المختبرَيْن المعينَيْن، كل ذلك يسمح لفريق التحقيق باستبعاد تلوّث العينات من بعد أن وضعت بعثة التقصي الأختام عليها. ويبقى احتمال أن تكون العينات قد تلوثت قبل أخذها أو بعده، لكن من قبل أن تؤمنها المنظمة في أغلفة محكمة الإغلاق. بيد أن هذا السيناريو الأخير لا يفسّر تماماً لماذا لم تميَّز سوى نواتج ثانوية للسارين وناتج واحد فقط من نواتج تحلُّله، وليس السارين ذاته.

٦-٣٩ وأيًّا كانت الحال، ولما كانت بعثة التقصي لم تخلُص إلى استنتاجات في ما يتعلق باستخدام السارين في سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، فقد امتنع فريق التحقيق عن مواصلة البحث في هذا الجانب من الحادثة. وتظل بعض أوجه عدم اليقين بشأن احتمال استخدام السارين في المنطقة ذاتها قائمةً، بيد أن فريق التحقيق وضع في اعتباره وجود تلك المركّبات عند تقييم المعلومات برمّتها.

٦-٤٠ وقد نظر فريق التحقيق أيضاً في دلالة وجود مواد كيميائية أخرى في عينات محدّدة حلّلتها بعثة التقصي.[٥٦] ووفقاً للخبير الذي استشاره فريق التحقيق، فإن مادة ثلاثي نيترو التولُوين (TNT) ومركّبات

[٥٦] انظر الجدول ٤ من تقرير بعثة التقصي عن سراقب.

ومركّبات النترو المتصلة بها، التي ذكرتها بعثة التقصي (مع أنّ المختبرات المعيَّنة لا تبحث عادة عن المقادير الضئيلة من هذه المركّبات) يمكن أن تكون قد نتجت عن حادثات سابقة استُخدمت فيها المتفجرات في المنطقة ذاتها. وقد يؤيد وجودُ تراب داخل الأسطوانة ٢ هذا الاحتمال. ويبقى عدد التفسيرات الممكنة لوجود تلك المركّبات "كبيرًا جدًّا"، كما ورد على لسان الخبير — ولكنها لن تتعارض مع استخدام الكلور كسلاح. وفي هذا السياق، حصل فريق التحقيق على كمٍّ ضخمٍ من المعلومات من مصادر شتى بشأن هجمات تقليدية شُنت في منطقة سراقب على مدى الأسابيع التي سبقت وقت وقوع الحادثة.[٥٧] وهذا ما يمكن أن يفسّر وجود هذه المواد الكيميائية الأخرى في العينات التي جُمعت من الأسطوانة المزّقة ومحيطها.

٤١-٦ ويُستخلَص مما سبق أن التحاليل والدراسات الكيميائية، لدى وضعها في سياقها، تشير إلى أن كلتا الأسطوانتين، ولا سيما الأسطوانة ٢، استُعملت لشنّ هجوم بالكلور في سراقب. وترد بالأقسام التالية تفاصيل عن جوانب محدّدة لهذا السياق بتحليل المزيد من المعلومات.

'ه' أعراض المصابين

٤٢-٦ تمكّن فريق التحقيق من التثبّت من هوية ١٢ مصابًا معروفين بأسمائهم، لم تُسجل بينهم أي حالة وفاة. وأخذ فريق التحقيق علماً بالمعلومات التي قدّمها الضحايا الذين ذكروا أنهم تضرروا بغاز الكلور بينما كانوا في الملجأ (الموسوم بنجمة زرقاء في الصورتين ٤ و١٠)، وبإفادات المسعِفين الذين قدّموا لهم الإسعافات الأولية ونقلوهم لتلقي مزيد من العلاج في مِرفق طبي بعينه، وهو مستشفى ميداني في مدينة سرمين التي تقع على بعد نحو ثمانية كيلومترات شمال غرب سراقب (لأن مستشفى سراقب ومستشفى معرّة النعمان كانا قد قُصفا قُبيل ذلك). وشملت الأعراض التي وصفها الضحايا والمسعفون والعاملون الطبيون ضيق التنفس، وتهيّج الجلد، وألم الصدر، والسعال. وأجرى فريق التحقيق تقييما للإفادات التي تلقاها بشأن مكان وجود الضحايا والأعراض التي وصفوها والاتصالات التي أجراها "المراصد" في ما يتعلق بهجمات المروحيات في المنطقة في ذلك اليوم،[٥٨] وإفادات طاقم المسعفين وتحركاتهم، وكذلك المسافة الفاصلة بين الملجأ والمرفق الطبي الذي نُقل إليه الضحايا. وبالرغم من وجود بعض التباينات البسيطة في استذكار الشهود للأحداث، فقد خلُص فريق التحقيق في تقييمه إلى أن تلك الإفادات كانت متسقة إجمالا.

---

[٥٧] انظُر الفقرات ٥-١٠ إلى ٥-١٣ أعلاه.

[٥٨] انظُر الفقرة ٥-٩ أعلاه.

٦-٤٣ ومع ذلك، وبالنظر إلى السيناريو البديل المفترض، وبالنظر أيضًا إلى الاستنتاجات التي نوقشت أعلاه بشأن التحاليل الكيميائية، طلب فريق التحقيق من خبراء مستقلّين لم يشاركوا في تقييمات سابقة للحادثة أن يُجروا تقييمهم الخاص للأعراض المفاد عنها. وسعيًا إلى تقليل التحيز إلى الحد الأدنى وحماية السرية، قدّم فريق التحقيق لهؤلاء الخبراء إفادات وبيانات قدّمها ١٩ فردًا أجريت معهم مقابلات، منهم ضحايا وأفراد آخرون كانوا حاضرين في المنطقة أو شاركوا على نحو آخر في عمليات الإنقاذ في الساعات التي تلت الحادثة، من دون أن تبيَّن للخبراء هويات هؤلاء الأفراد.

٦-٤٤ وأجرى خبيران (مختصّان في علم السموم) تقييماً لتقرير بعثة التقصي عن سراقب، والصور والمعلومات التي قدمها الشهود — منهم عاملون طبيّون — بشأن الأعراض التي ظهرت على الضحايا في حادثة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ والعلاج الذي قُدّم إليهم. وأجرى الخبيران في علم السموم، بعد أن استعرضا الأدبيات الطبية ذات الصلة، فحصاً مستقلاً لكل إفادة من إفادات الشهود (الضحايا أو غيرهم من شهود العيان على الأعراض) لمقارنتها بالأعراض التي يمكن توقّعها من التعرض للكلور. ونظرًا أيضاً في الصور المتصلة بالعلاج الذي قُدّم للضحايا.

٦-٤٥ واستنتج الخبيران المختصّان في علم السموم، استناداً إلى ما قُدّم إليهما من مواد، أنّ إفادات الضحايا (ثلاثة منهم كانوا من بين المستجيبين الأوائل) والعاملين الطبيين — رغم بعض التباينات البسيطة بينها — متّسقة مع التعرض لغاز سام مثل الكلور، وهو غاز سام يصنف بأنه مهيج للرئتين. ولم يبدِ الخبيران شكوكا بشأن صحة الإفادات إجمالا. ولما كان الخبيران في علم السموم قد تلقّيا فقط الإفادات والبيانات التي أُخفيت هوية أصحابها، فقد أدى ذلك إلى نتيجة هامة أخرى، وهي أن الخبيرين أجريا تقييماتهما من دون معرفة من وَصفوا أنفسهم بأنّهم ضحايا من الملجأ، أو مستجيبون أوائل، أو عاملون طبيّون لم يصلوا إلى المنطقة أو إلى الضحايا إلا لاحقًا. ومع ذلك، فقد تبيّن أن الضحايا الذين رأى الخبيران أن أعراضهم متسقة مع التعرض لغاز مهيج هم بالفعل من كانوا في الملجأ، وكذلك المستجيبَان الأولان. أما الشهود الذين رأى الخبيران في علم السموم "أن من المستبعد أن يكونوا قد تعرضوا للإصابة" فكانوا إما مستجيبين أوائل اقتصر دورهم على المساعدة على نقل الضحايا لاحقاً إلى مستشفى سرمين الميداني أو كانوا ضمن الطاقم الطبي (قد يكونون جميعا تعرضوا للإصابة لاحقاً وكان لديهم قدرٌ أوفر من معدات الوقاية).

٤٦-٦ وأضاف الخبيران في علم السموم أن الأعراض الموصوفة في ما يتعلق بثلاثة من بين الضحايا الـ١١ يمكن أن تكون *أيضاً* موافِقة لأعراض التعرض لمادة غير الكلور، مثل الفوسفاتات العضوية.[٥٩]

٤٧-٦ ولئن كانت الأعراض التي ظهرت على الضحايا عموماً موافِقة للتعرض للكلور، فقد طلب فريق التحقيق من مختصّين أن يجروا تحليلا طوبوغرافيا للمنطقة، لكي يتسنى النظر في السمات الجغرافية والسمات البشرية الصنع لدى تقييم إفادات الشهود واحتمال وقوع هجوم كيميائي في منطقة تلك مواصفاتُها. ورأى فريق التحقيق، إضافة إلى ذلك، أنّ من المفيد تقييم احتمال انتشار غاز الكلور من إحدى الأسطوانتين اللتين يمكن أن تكونا قد ألقيتا في المكانين اللذين مُيّزا بأنهما الحفرة ١ والحفرة ٢، أو من الأسطوانتين كلتيهما.

٤٨-٦ وقرّر فريق التحقيق أن يستعين بمجموعات مختلفة من المختصّين، ’١‘ لإنجاز الدراسة الطوبوغرافية، و’٢‘ للحصول على نموذج لانتشار الغاز. ومن المزايا الإضافية لتطبيق نموذج انتشار الغاز على النموذج الطوبوغرافي الذي أعدّته مؤسسة مستقلة أنه عزّز استقلالية التحليل. وفي ما يتعلق بانتشار الغاز، طلب فريق التحقيق تحديداً من معهد متخصّص بيانات ورسمًا توضيحيا (رسومًا توضيحيةً) لنموذج انتشار الغاز استنادًا إلى معايير عديدة، منها مكان الحفرة (الحفرتين)، والظروف الجوية السائدة، فضلا عن التباينات في سعة الأسطوانتين ومعدل انتشار الغاز. وأوضح المعهد المتخصص أن "مناطق الخطر" المبينة في النماذج تعبِّر عن متوسطات مجموعات تتألف من عدة نتائج محتملة للانتشار، ولا يتوخى منها سوى عرض المنطقة المحتمل تعرضها لكمية معيّنة من المادة، مع مراعاة انعدام اليقين بشأن التضاريس المحلية، والأحوال الجوية، وتأثيرات الاضطراب. وتتصل مناطق الخطر التي مُيّزت بكمية كلورٍ كافية لتسبّب تأثيرات شديدة، أي أنها تقتضي عناية طبية آنية – مثل صعوبة التنفس، وانقباض مسالك الهواء، والأزيز، والألم في الصدر، والاختناق، والغثيان والإقياء، والسعال المفرز للبلغم، وازرقاق الجلد، وفقدان الوعي، بل حتى الوفاة.

---

[٥٩] مع افتراض صحة تفسير الأعراض والملاحظات المقدمة بشأنها وقتذاك، أوضح الخبيران المختصان في علم السموم أن السبب في ظهور أعراض مثل صعوبة الحركة ("تراخي الساقين") وتَقَبُّضُ الحدقتين (تدبس الحدقتين أو تقضبهما)، وفق ما قَطع به فريق التحقيق في حالة فردين فقط) قد يكون هو تزامن التعرض للكلور مع التعرض للفوسفاتات العضوية الموجودة في المنطقة. انظُر أيضًا أعلاه للاطلاع على معلومات عن وجود تلك الفوسفاتات العضوية.

٤٩-٦ واستناداً إلى تقرير خبراء المعهد المتخصّص، خلُص فريق التحقيق في تقييمه إلى أنه يرجّح أن يكون ما لا يقل عن ٤٠٪ من المصابين قد شكَوا من أعراض شديدة في المكان الذي ذكر الشهود أنهم كانوا فيه وقت وقوع الحادثة (الموسوم بنجمة زرقاء في الصورة ١٠). وإذا افتُرض أن الكلور انبعث من أسطوانة ممتلئة تمزّقت في المنطقة الموسومة بالحفرة ٢، فالأرجح أن تظهر أعراض أخفّ (مثل السعال، والصداع، والدوار، وتسارع التنفس). ويلاحظ فريق التحقيق، علاوة على ذلك، أن الشهود ذكروا أنّ غثيانهم اشتد عندما اقتربوا من الحفرة ٢ — وهي بالفعل المنطقة التي يزداد فيها احتمال ظهور الأعراض الشديدة إلى نسبة لا تقل عن ٥٠٪. بيد أن الحدود الفاصلة بين احتمالات الإصابة بالأعراض الشديدة، كما هي مبيّنة في الصورة ١٠، وفق نسب ٩٠٪ و٥٠٪ و٤٠٪ و١٠٪، ليست حدودًا مطلقة: فكلما ابتعد المرء عن موقع الارتطام، انخفض مستوى التركيز تدريجياً وغدا يتوقف على عددٍ من العوامل، كما هو مبيّن أعلاه. وإضافة إلى ذلك، يُظهر الكلور "مفعول الحمولة السامة"، إذ إن التعرض له بنسب تركيز عالية لمدة أقصر يكون أكثر سمية من التعرض له لمدة أطول بنسب تركيز ضعيفة. وقد روعي ذلك عند وضع النماذج، وهو مبيّن في مناطق اشتداد خطر الإصابة. ومن ثمّ، فإن الخطوط المستنبطة، عند النظر إلى الصورة ١٠ مع مراعاة نماذج الانتشار، لا تعدو أن تكون إرشاديةً وليست حدودًا مطلقة لمستويات التركيز. وقد خلُص المختصّون في تقييمهم، استنادًا إلى صور الأسطوانتين، وبالنظر إلى التمزق الكبير الذي يعتريهما، إلى أنّ كل محتوياتهما قد تكون انبعثت على شكل بخار في غضون ١٠ ثوانٍ. وهذا التقييم متسق مع إفادات الشهود من الملجأ، إذ ذكروا أنّهم سمعوا جسماً أو جسمين يهويان ويرتطمان بالأرض، وقول أحدهم إنه اتّجه فوراً إلى الخارج وبدأ يشعر بالأعراض. وفي حالة الأسطوانتين اللتين انبعث منهما الكلور فور تمزّقهما، الأرجحُ أن يكون انتشار الغاز قد أدى إلى ظهور أعراض شديدة على الأفراد في الملجأ الموسوم موقعُه بنجمة زرقاء في الصورتين ٤ و١٠.

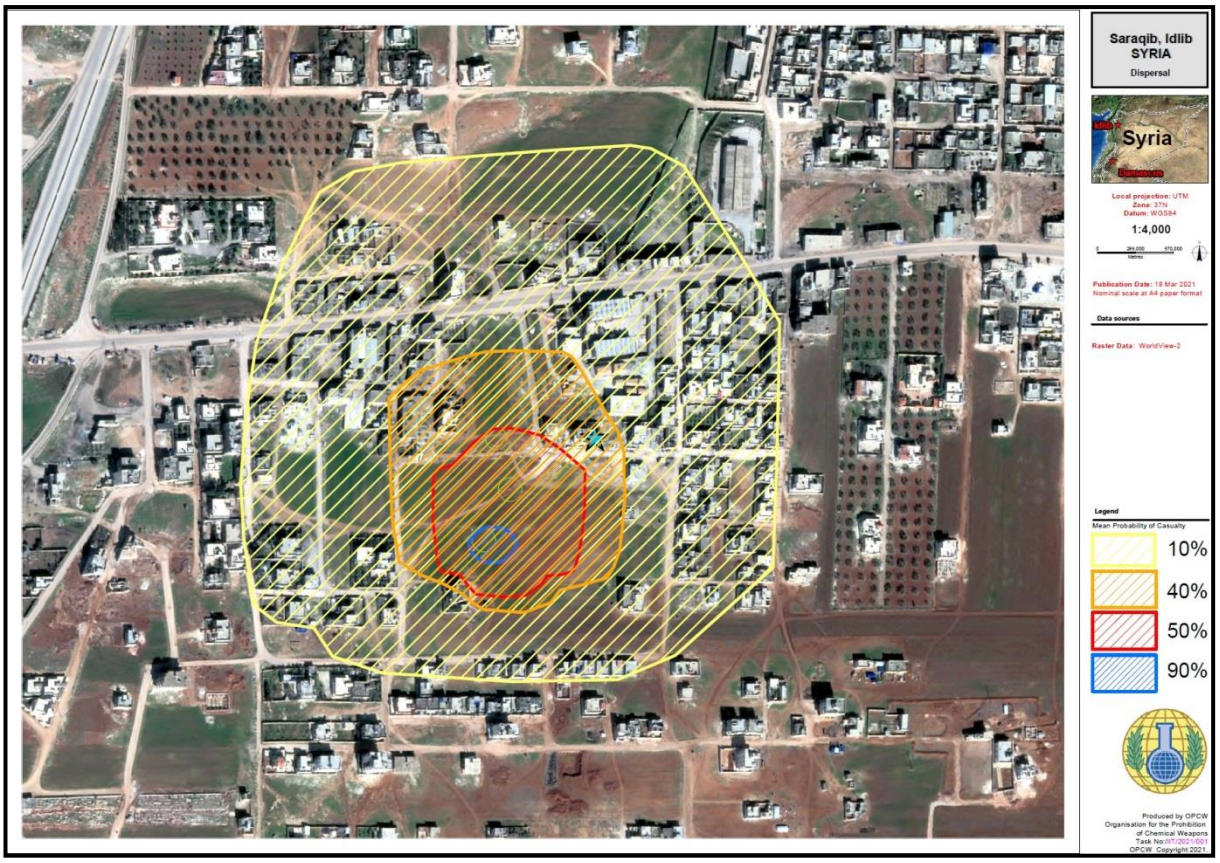

الصورة ١٠ — رسم توضيحي لانتشار الغاز من الحفرة ٢: تتيح المناطق المظللة إرشادات تقريبية بشأن احتمال ظهور أعراض شديدة على الأفراد بعد انبعاث الكلور من أسطوانة ممتلئة

٦-٥٠ وعلى العموم، تتّسق الأعراض التي ظهرت على الضحايا، كما هو مبيّن أعلاه، مع أعراض التعرض للكلور بحسب التقديرات المتعلقة باتجاه الريح وسرعتها. وعلاوة على ذلك، كان سيكون من الصعب للغاية، في ظل الظروف المبيّنة أعلاه، توقّع نقطتي الارتطام — و"ترتيبهما" ترتيبًا يمكن التعويل عليه لاتهام طرف آخر في النزاع — على نحو يصمد أمام التحاليل المستقلة لأنماط الأحوال الجوية، والتضاريس، وانتشار الغاز. وبسبب تقلّبات الريح التي مُيزت في المنطقة طوال ساعات المساء والليل من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان سيكون من العسير على الأفراد الموجودين في المنطقة وعلى المستجيبين الأوائل أن يخمِّنوا اتجاه الريح على وجه الدقّة في الوقت المحدّد الذي كانت فيه مروحية عسكرية تحوم فوق المنطقة، أو أن يعيدوا رسم تفاصيل اتجاه الريح بأثر رجعي، حتى يوحوا على نحو مقنع بأنّ الكلور باغتهم في الملجأ الذي كانت الريح تهب في اتجاهه من جهة الحفرة (الحفرتين). يضاف إلى ذلك أنّ الضحايا نُقلوا إلى مستشفى ميداني في سرمين. والواقع أن مستشفى سراقب كان قد توقف عن الخدمة بسبب تعرّضه لعمليات قصف في ٢٩ كانون الثاني/يناير وأن مستشفى معرّة النعمان كان قد قُصف قبل نحو ساعة فقط من وقوع الحادثة في سراقب. وفي ظل هذه الظروف، فإن "فبركة" الحادثة

التي تتطلب مشاركة عاملين طبيين كانت ستتطلب أيضًا إشراك عاملين من مستشفى ميداني لم يستخدم إلا بسبب الهجوم (الذي من الصعب جدا توقّع حدوثه) على المرفقَيْن الآخريْن.

٦-٥١ واستطلع فريق التحقيق أيضًا الطرح الذي يشير إلى أنّ تبدّل لون العشب على مقربة من الحفرة ٢ لا يبدو متّسقا تمام الاتساق مع اتجاه الريح. ووفقًا لمختصّين آخرين استشارهم فريق التحقيق (ولم يشاركوا في وضع نموذج انتشار الغاز المتناوَل أدناه)، لا يحمل هذا التضارب الظاهر أيّ دلالة قطعية. والواقع أن تبدّل لون العشب في مكاني الحفرة ١ والحفرة ٢، وفي المنطقة المجاورة لهما نسبيا، يوافق التأثيرات المتوقعة من انبعاث الكلور. فعند ارتطام الأسطوانة بالأرض، سينبعث الكلور من نقطة تمزق جسمها ثم سينغمر في بادئ الأمر، لأن الكلور أثقل من الهواء المحيط. غير أن تركيزه سرعان ما سيتبدّد لأنّ سحابة الغاز تتحرك مع اتجاه الريح؛ ومن ثمّ فإن كثافتها ستنخفض، فينجم عن ذلك سلوكٌ آخر مشابهٌ لسلوك غازٍ يطفو طفوًا حياديًّا. ويتوقف ذلك النوع من السلوك الأوّلي وحركة السحابة على مجموعة من المتغيرات، منها ظروف الأرض، وتضاريس المنطقة، وسرعة الريح، وغيرها من الأحوال الجوية. والواقع أن هذا السلوك يوافق الوصف الذي قدّمه أحد الشهود إذ قال إنه رأى، من خلال أضواء مرْكبات كانت تقترب، سحابةَ الغاز وهي تتجه ناحية المباني، وهو وصفٌ لم يكن فريق التحقيق قد أطلع أولئك المختصّين عليه.

٦-٥٢ ويستنتج مما سبق أن نموذج انتشار الغاز، الذي أُعدّ استناداً إلى أمور منها بيانات الأحوال الجوية التي قدّمتها مؤسسات مختصة مستقلة أخرى، وبناءً على التحليل المستقل والمنفصل لتضاريس المنطقة، إلى جانب السلوك المتوقّع من الكلور فور انبعاثه من أسطوانة، يشير إلى أن إفادات الشهود في ما يتعلق بتأثير غاز الكلور على الضحايا موثوقةٌ وأنّ أولئك الأفراد قد تضرروا جراء التعرض لغاز الكلور المستخدم كسلاح.

’٧‘ منشأ الأسطوانتين

٦-٥٣ في ما يتعلق بمنشأ الأسطوانتين، بحث فريق التحقيق سيناريو مفاده أنّه جيء بالأسطوانتين من نفقٍ في شمال سراقب يحتوي على مواد كيميائية يمكن للمجموعات المسلحة استخدامها. وتبيَّن فريق التحقيق في الصور الساتلية الأنفاقَ المكنة الموجودة على الأقل منذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ على مسافة كيلومترٍ واحدٍ تقريبا شمال شرق سراقب. وبالرغم من الاستفسارات والطلبات، ومنها تلك التي وُجّهت إلى الجمهورية العربية السورية وإلى عدة شهود، فقد تعذر على فريق التحقيق التثبت من إمكانية استخدام ذلك الملجأ (تلك الملاجئ)، أو من وجود مواد كيميائية ذات صلة في تلك المواقع.

٥٤-٦ وقد أشير إلى طرح آخر، وهو أنّ "الخوذ البيضاء" جلبت الأسطوانتين المعبّأتين بالكلور إلى المنطقة المعنية لافتعال الحادثة، وأنّ الأشخاص المشاركين في افتعال الحادثة شوهدوا في مقاطع فيديو وهم يتخاطبون بودٍّ مع "إرهابيين". وتتبّع فريق التحقيق هذا المسار من التحقيق من خلال إجراءات شملت الحصول على مقاطع الفيديو تلك — التي يرى أنها أصلية من حيث ما تدّعي إظهاره. ولم يتمكن فريق التحقيق، استناداً إلى تحقيقاته في هذه المسألة، وبسبب الافتقار إلى معلومات موثوقة تؤيد فرضية استخدام "الخوذ البيضاء" للأسطوانتين المعبّأتين بالكلور، من التوصل إلى استنتاج يفيد بأنّ مقاطع الفيديو تلك تدعم في الواقع الادّعاءات بأنّ جماعات مسلحة أو كيانات أخرى "فبركت" الحادثة. وكما ذُكر أعلاه، لم يحصل الفريق من الجمهورية العربية السورية على أيّ مواد داعمة أو حتّى أدلة ملموسة. ولم تَرد من دول أطراف أخرى أيّ معلومات بناء على طلبات فريق التحقيق والمدير العام استناداً إلى الفقرة ٧ من المادة السابعة من الاتفاقية تدعم فرضية نقل الأسطوانة المعنية (الأسطوانتين المعنيتين) بوسائل أخرى غير المروحية.

٥٥-٦ أما السيناريو الرئيسي الآخر المدّعى في ما يتعلق بحادثة يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ فهو أنّ الأسطوانة ألقيت (الأسطوانتين ألقيتا) من مروحية. وقد حصل فريق التحقيق على معلومات مفادها أن المروحيات من طراز Mi-8/17 Hip قادرةٌ على حمل جسمين على الأقل بحجم الأسطوانتين ١ و٢. وأكدت ثلاثة مصادر مختلفة لفريق التحقيق أنّ هجوما شُنّ على الجزء الشرقي من سراقب في الساعة ٢٢:٢١ تقريبًا. وحصل فريق التحقيق من مصادر شتّى على بيانات عن الطلعات الجوية مفادها أنّ مروحية حلّقت مساء يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ من الجنوب–الجنوب الشرقي في اتجاه سراقب. وتُظهر بيانات الطيران التي حصل عليها فريق التحقيق أنّ ٥٤ طلعة جوية على الأقل لمروحيات من طراز Mi-8 أقلعت في الحيز الزمني بين الساعة ٦:٥٠ والساعة ٢١:١٠ من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ من قاعدة المجنزَرات الجوية داخل المِرفق العسكري. وأفيدَ أنّ إحداها أقلعت في الساعة ٢١:٠٢.

٥٦-٦ ويوافِق توقيت هذا الإقلاع والتعرّف لاحقاً بوسائل بشرية وتقنية على المروحية وهي تحوم وتحلّق فوق سراقب بين الساعة ٢١:١٥ والساعة ٢١:٢٢ تقريباً الوقتَ الذي تتطلّبه مروحية من طراز Mi-8/17 Hip تطير بسرعتها المستدامة المثلى أو بسرعة تقاربها لكي تقلع من مِرفق المجنزَرات وتحوم فوق شرق سراقب بعد أن تحلّق في حركة دائرية فوق المدينة.

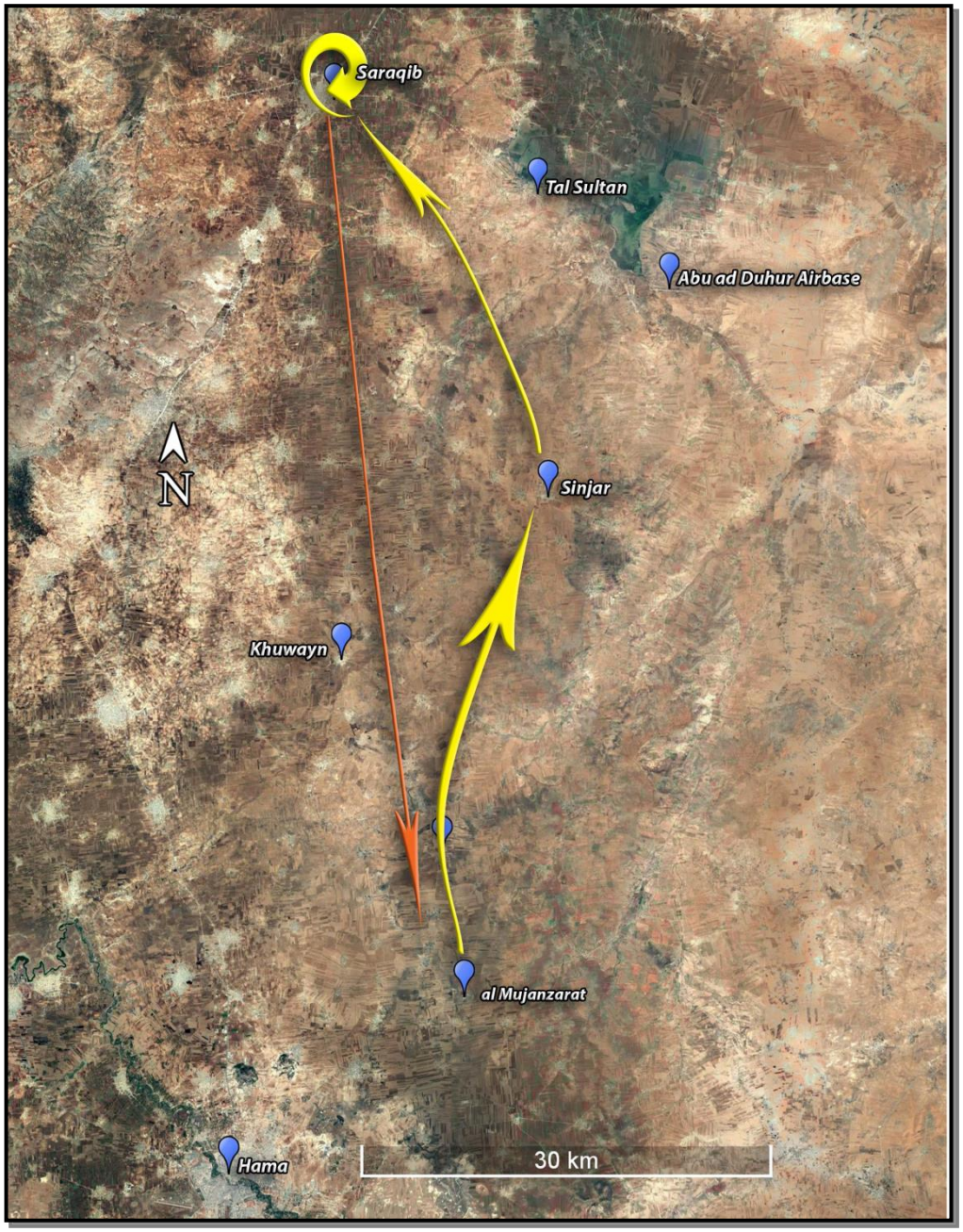

الصورة ١١ – المسار المحتمل لرحلة المروحية "ألفا ٢٥٣" وفقا لبيانات الطيران استنادا إلى المعلومات البشرية والتقنية التي حصل عليها فريق التحقيق (يبيَّن أقصر مسار عودة باللون البرتقالي)

٥٧-٦ وقد حصل فريق التحقيق أيضاً على معلومات، من مصادر مختلفة، مفادها أنّ المروحية التي أقلعت من مِرفق المجنزَرات في الساعة ٢١:٠٢ تقريبًا مُيزت بأنها المروحية ذات الرمز "١٢٥٣" (يُنطق كاملا "ألف ومئتان وثلاثة وخمسون") أو "ألفا–٢٥٣" (ينطق ألفا مئتان وثلاثة وخمسون) حيث الرقم "٢٥٣" هو الرمز المسند إلى طيار يقود مروحية بعينها. وبناءً على ذلك، وفي ضوء التطابق بين مختلف مصادر المعلومات التي حُصل عليها، يستنتج فريق التحقيق أن الرمز المعني هو "ألفا–٢٥٣".

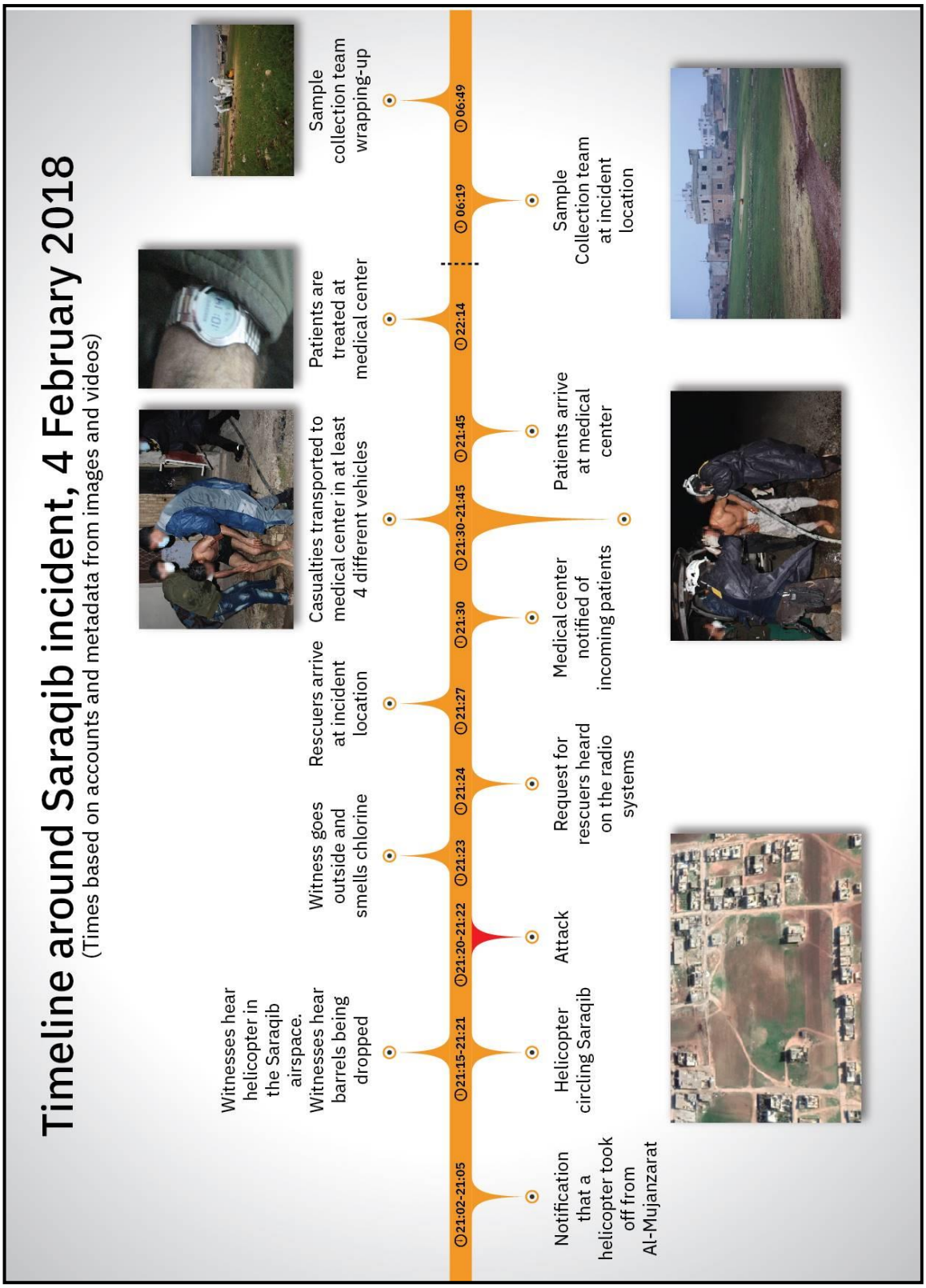

الصورة ١٢ – التسلسل الزمني للأحداث التي أحاطت بحادثة سراقب يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

(استُند في تحديد الأوقات إلى الإفادات والبيانات الوصفية المستخرجة من الصور ومقاطع الفيديو)*

* يقدّم هذا التسلسل الزمني لأغراض الرجوع إليه فقط، ولا يمثل استنتاجا من استنتاجات فريق التحقيق.

رابعاً- الاستنتاجات الوقائعية

٧- الملاحظات الختامية

٧-١ دقّق فريق التحقيق النظر في المعلومات التي حصل عليها، وخلُص إلى استنتاجاته استنادا إلى تقييم شامل وفق منهجية شائعة، ممتثلا لأحكام الاتفاقية ذات الصلة، ولأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هيئات تقصي الحقائق ولجان التحقيق الدولية.[٦٠]

٧-٢ ومع التقدم في التحقيق، تمكن فريق التحقيق من توسيع مصادر معلوماته. ولئن كانت ولايتا بعثة التقصي وفريق التحقيق مختلفتين، فقد زاد هذا الاختلاف إفادات الشهود ونتائج التحاليل الكيميائية الأصلية بشأن منشأ الأسطوانتين المميّزتين في المنطقة وضوحا واتساقا وتطابقا. وأجرى فريق التحقيق تقييماً شاملاً لجميع المعلومات التي حصل عليها، وسلك منهجا نقديا إزاء السيناريوهات التي طُرحت، وأبدى انفتاحه، وشجع الدول الأطراف — ومنها الجمهورية العربية السورية — وسائر الكيانات على المساهمة وتوسيع قاعدة الإثبات.

٧-٣ وخلال التحقيق، غدت بعض السيناريوهات أقل ترجيحا إذ تعذر تأييدها بالمعلومات التي حُصل عليها. ولم يكن بوسع فريق التحقيق، نتيجة لما أجرى من تحقيقات، أن يميّز أي تفسير معقول آخر يوافق ما بين يديه من معلومات، غير الاستنتاجات المقدّمة أدناه.

٨- الاستنتاجات الوقائعية بشأن حادثة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨

٨-١ بخصوص حادثة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، يخلُص فريق التحقيق، على ضوء المعلومات التي حصل عليها ونظره فيها مجتمعةً، إلى أنّ ثمة أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد أنه في الساعة ٢٢:٢١ تقريبًا من مساء يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، أثناء هجمات جارية على سراقب، قصفت مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية العربية السورية، يرمز لها بالاسم "ألفا-٢٥٣" وتخضع لسيطرة قوات النمر، شرقَ سراقب بإلقاء أسطوانة واحدة على الأقل. وتمزقت الأسطوانة وانبعث منها غازٌ سامٌ، هو الكلور، انتشر على مساحةٍ واسعةٍ وأدى إلى إصابة ١٢ شخصاً معروفين بأسمائهم.

٨-٢ ولئن كان للكلور أوجه استخدام مشروعة عديدة، فإن الكلور الغازي سام ومصنّف كمهيّج رئوي — تتفاوت سُمّيته بحسب المقدار المتعرَّض له وطول وقت التعرض. وقد وضع فريق التحقيق في حسبانه أن المركّبات التي مُيّزت في شتّى العينات تتّسق مع استخدام غاز الكلور كسلاح في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

---

[٦٠] انظر المرفق ٢ أدناه.

ونظر فريق التحقيق أيضا في استنتاجات بعثة التقصي في هذا الصدد، وكذلك في جميع المعلومات التي تنبني عليها، وأيضًا التقارير الإضافية التي أعدّها خبراء، والإفادات، والوثائق التي حُصل عليها أثناء التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق بنفسه.

٨-٣ وحرصا من فريق التحقيق على استقلالية تحليله، فقد حصل أثناء تحقيقه على نتائج فحص وتقييمات تقنية من خبراء ومختصين شتّى يعملون في مؤسسات مختلفة ويحملون جنسيات مختلفة. وهكذا، فبالإضافة إلى المختبرَيْن المعيّنَيْن اللذين استعانت بهما بعثة التقصي لإجراء تحاليلها، تواصل فريق التحقيق مع مختبر آخر لإجراء المزيد من الدراسات، ومع خبير مستقل من مؤسسة أخرى. وحُصل على تقييمات للأحوال الجوية السائدة من مصادر مستقلة؛ واستُشير خبراء في علم السموم من ذوي الخبرة في الحادثات الكيميائية – لم يشاركوا قطّ في أيّ تقييم مرتبط بهذه الحادثة – لتكملة التحليلات التي أجرتها بعثة التقصي استناداً إلى المعلومات التي جمعتها الأمانة وإلى إفادات الشهود؛ وخلُص المختصون في الذخائر من بلدان مختلفة إلى استنتاجات متوافِقة بشأن الحفرتين والأسطوانتين التي نظر فيها فريق التحقيق خلال تحقيقاته، على النحو المفصل أعلاه؛ وتمّ النظر أيضاً في الاستنتاجات التي خلُص إليها خبراء شتّى. واستعان فريق التحقيق كذلك بمختصين في تحديد المواقع الجغرافية، وبمعهد مستقل للبحث الجنائي لاستخراج البيانات الوصفية وتحليلها للمساعدة على التحقق من صحة المواد الرقمية وموثوقيتها، ومنها مقاطع الفيديو والصور، التي حُصل عليها من خلال مصادر شتى.

٨-٤ وتتّسق أعراض الضحايا، عمومًا، مع أعراض التعرض للكلور في ظروف اتجاه الريح وسرعتها بحسب التقديرات. وقد أُعدّ نموذجٌ لانتشار الغاز والمناطق التي تنطوي على خطورة التعرض للإصابة استناداً إلى تقييمَيْن تقنيَيْن مستقلَّيْن: دراسة طوبوغرافية وتقييم لسلوك غاز الكلور في الظروف التي كانت سائدة. ويؤكد النموذج إفادات الشهود والمعلومات الأخرى التي حُصل عليها.

٨-٥ وطُلب من خبيرٍ مستقل أن ينظر في '١' بيانات متعلقة بالعينات وردت من مختبرَيْن معينَيْن، و'٢' ما إذا كانت نتائج التحليل يمكن أن تشير إلى أن المنطقة قد "رُتّبت" حتى تبدو شبيهةً بمنطقة متضررة من هجوم كيميائي. وعهد فريق التحقيق أيضاً إلى جهة بإجراء تحليلٍ لمختلف منتجات الكلور المنزلية المتاحة بيسر في أسواق تلك المنطقة. ولم تُميّز في عينات حادثة سراقب أي مادة كيميائية قد تشير إلى أن تلك المنتجات نُشرت في البيئة. وتوافِق التحاليل الكيميائية ونتائج عمل البحث الإضافي استخدامَ الكلور كسلاح في مساء يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٨-٦ وقد جاءت إفادات الشهود الذين أجرت بعثة التقصي وفريق التحقيق معهم مقابلات متسقة، وتشير إلى أن مروحية واحدة ألقت كلتا الأسطوانة ١ والأسطوانة ٢ على الجزء الشرقي من سراقب في الساعة

٢٢:٢١ تقريبا من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وتوخياً للحذر الشديد، وبالنظر إلى انعدام اليقين بشأن ما إذا كانت الأسطوانة ١ قد نُقلت إلى مكان بعيد عن الحفرة ١ خلال ليلة ما بين يومي ٤ و٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، اكتفى فريق التحقيق بالنظر في الأسطوانة ٢ عند تحقيقه في منشأ الأسلحة الكيميائية ومن قاموا باستخدامها.

٨-٧ وتتسق الحفرة ٢ مع الارتطام الحركي للأسطوانة ٢: فقد خلُص المختصون في الذخائر إلى أن شكل هذه الحفرة وعمقها، وكذلك شكل تبدُّل لون العشب بالقرب منها، والمسافة الفاصلة بين الشظية الرئيسية من الأسطوانة ٢ وتلك النقطة، كلّ ذلك يشير إلى أنّ الكلور انبعث فور تمزق الأسطوانة ٢. أما الادِّعاء البديل المطروح فقد تعذّر إثباته بأيّ وجه من الوجوه.

٨-٨ والأرجح، وفقاً للعديد من المختصين، أن تكون الأسطوانة ٢ قد تمزّقت بسبب ارتطامٍ حركي. ذلك أنّ شكلها وزاوية الجزء الذي لحقه الضرر منها، وكذلك شكل الاعوجاج الملحوظ وحجمه، لا يتّسق مع تثبيت كمية كبيرة من المتفجرات بها أو إدخالها فيها. وفي المقابل، يوافق الضرر الذي لحق بالأسطوانة ٢، حسب المختصين في الذخائر، سيناريو إلقائها جواً من ارتفاعٍ عالٍ وارتطامها بالأرض. ورأى فريق التحقيق أن ذلك يمكن أن يكون قد حدث إما بإلقائها من مروحية، كما أفاد به الشهود، أو بإسقاطها من مكان مرتفعٍ وجلبها بطريقة ما إلى المنطقة المعنية. ومع ذلك، وبالرغم من المعلومات المتاحة عن وجود برج إذاعة في سراقب يناهز طوله ٢٠٠ مترٍ، فإن فريق التحقيق لم يحصل على أي معلومات ملموسة تثبت أن أسطوانة بسعة ١٠٠ إلى ١٢٠ لتر قد تكون أُلقيت من تلك المنشأة تحديدا أو أنها أُلقيت من مكانٍ آخر ثمّ جيء بها إلى المنطقة المعنية قبل ساعات أو أيام من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ أو في ذلك اليوم أو بعده. فمن شأن الترتيبات اللوجستية التي يتطلَّبها إلقاء جسم مثل الأسطوانة المعنية (الأسطوانتين المعنيتين) من علوّ يناهز ٢٠٠ مترٍ ثم جلبهما إلى مكان آخر أن تكون أيضاً شديدة التعقيد خلال أنشطة عسكرية، وتخلّف آثاراً، وسيكون من الصعب إخفاؤها.

٨-٩ وعلاوة على ذلك، يوافق "الإطار الحاضن" الذي كانت أجزاء منه لا تزال مشدودة إلى الأسطوانة ٢، والشظايا المميّزة في جواره، الإطارَ الفولاذيَّ الذي شوهِد في حادثة واحدة على الأقل من الحادثات السابقة،[٦١] مع طرف أمامي مثقَّل، وعجلات، وذيل مجنّح، وحلقتَي رفع. ويتسق هذا التصميم مع نوع الذخائر التي يمكن إلقاؤها من طائرة مروحية. ويُستخدم هيكل الربط الفولاذي هذا لعدة أغراض: فهو يسمح بوضع الأسطوانة على عجلات للمساعدة على تحميلها داخل مروحية ودحرجتها من حيز

[٦١] انظر الفقرتين ٨-٢٦ و٨-٢٧ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

الشحن في المروحية؛ ويوجِّه الجزءُ الأمامي المثقَّل والجناحان الذخيرةَ إلى الأسفل. وتمزِّق الأسطوانةَ عند ارتطامها طاقتُها الحركية، أو الشحناتُ التفجيرية إن كانت الأسطوانة مجهّزة بنظام أصمّة تفجير.[٦٢]

٨-١٠ أما وجود الأسطوانة ١ بعيدًا عن الحفرة ١ من دون تفسير واضح لذلك، فلا يدلّ هو أيضاً على أن الحادثة "مفبركة". والواقع أنه إن كانت الحادثة بأكملها قد افتُعلت لاتهام سلطات الجمهورية العربية السورية، فمن الصعب أن يُفهم لماذا وُضعت الأسطوانة ١، وسُجّلت بالفيديو، بعيدًا عن الحفرة ١ كلّ هذا البعد، بحيث يثير ذلك شكوكا حول دلالتها بالنسبة لهذه الحادثة.

٨-١١ وقدمت مصادر مختلفة معلومات تؤكد أن مروحية ذات الرمز ألفا-٢٥٣ أقلعت من قاعدة المجنزَرات الجوية في الساعة ٢١:٠٢ تقريبا وحامت فوق شرق سراقب في الساعة ٢١:٢٢ تقريبا، وهو بالضبط الوقت الذي ذكر الشهود الذين كانوا في شمال شرق الحفرة ٢ أنهم سمعوا فيه صوت مروحيةٍ وسقوط أجسامٍ وارتطامها بالأرض، وظهور أعراض عليهم بُعيد ذلك تتسق مع أعراض التعرض لغاز الكلور.

٨-١٢ ويأخذ فريق التحقيق علما كذلك بمعلومات أخرى تشير إلى وجود قوات النمر والمروحيات التابعة لها في مِرفق المجنزَرات، في سياق الحملة التي شُنت على المنطقة بناءً على أمرٍ صادرٍ عن القيادة العامة وخلال فترة تزايَد فيها نشاط التحليق حول سراقب.

٩- ملاحظات ختامية عامة

٩-١ إن فريق التحقيق على علم بالمعلومات العامة المتعلقة بالتحقيقات الداخلية التي أجرتها السلطات السورية والتي يمكن أن تكون ذات صلة باستخدام الأسلحة الكيميائية.[٦٣] بيد أن فريق التحقيق لم يتلقّ أو يتسلّم أي معلومات — مع أنه طلبها – بشأن ما قامت به السلطات السورية من تحقيقات وملاحقات قضائية بشأن الحادثة التي وقعت في سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، كما تقضي به المادة السابعة من الاتفاقية [٦٤] وهذه الإجراءات لن تؤثر بأي حالٍ من الأحوال في ولاية فريق التحقيق.

---

[٦٢] يرى فريق التحقيق أن من غير المقنع، في ضوء كل الظروف، أن يقوم طرف في النزاع يسعى لافتعال هجمات كيميائية بالكلور بتطوير نماذج أسطوانات مختلفة "مهيأة في شكل أسلحة" بمستويات تزداد تعقيدا مع مر السنين، بما في ذلك تزويدها بـ"إطار حاضن" محيط بها، وذلك لأنّ وضع ذلك الطرف في النزاع سيجعل فرص حصوله على وسائل الافتعال تتضاءل أكثر فأكثر.

[٦٣] اُنظر، مثلا، التقرير الرابع لآلية التحقيق المشتركة، S/2016/888 المؤرخ بـ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الفقرة ٣١ (المتعلقة بأحداث وقعت قبل الحادثات التي وقعت في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧).

[٦٤] انظر، بوجه خاص، الفقرة ١ من المادة السابعة من الاتفاقية ومذكرة المدير العام الصادرة بعنوان "التقيد بالمادة السابعة من الاتفاقية: اتخاذ التدابير التشريعية، والتعاون، وتقديم المساعدة القانونية" (الوثيقة C-III/DG.1/Rev.1 المؤرخة

٩-٢ ولم يحصل فريق التحقيق، أثناء هذا التحقيق، أيضًا على أي معلومات من شأنها أن تشير إلى أنّ وحدات مارقة أو أفرادا مارقين استخدموا أسلحة كيميائية في هذه الحادثة بالطريقة المبيّنة أعلاه.

٩-٣ وحصل فريق التحقيق على معلومات من مصادر شتى تشير إلى أن استخدام أسلحة كيميائية بالطريقة المبينة أعلاه يتطلب إصدار أوامر. ولكن تعذر على فريق التحقيق أن يخلص إلى استنتاجات قطعية ترقى إلى درجة اليقين المطلوبة بشأن التسلسل القيادي المحدّد لأيّ أمرٍ محدّدٍ صادرٍ في هذه الحادثة تحديدًا. بيد أن المعلومات التي حُصل عليها تشير إلى أنّ القيادة العامة فوّضت استخدام الكلور كسلاح، في هذه المرحلة من العمليات القتالية، إلى القادة الميدانيين – وبالطبع، تفويضُ القيادات العليا السلطةَ لا يبرؤها من المسؤولية.[٦٥]

١٠- ملخص الاستنتاجات الوقائعية

١٠-١ يخلُص فريق التحقيق، على ضوء ولايته المتمثلة في تحديد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عن طريق تمييز وتبليغ جميع المعلومات التي يمكن أن تكون ذات صلة بمنشأ تلك الأسلحة الكيميائية في الحادثة قيد النظر، إلى أنّ ثمة أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد أنّه في الساعة ٢١:٢٢ تقريبًا من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، أثناء هجمات جارية على سراقب، قصفت مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية العربية السورية تسيطر عليها قوات النمر شرقَ سراقب بإلقاء أسطوانة واحدة على الأقل. وتمزقت الأسطوانة وانبعث منها غازٌ سامٌ، هو الكلور، انتشر على مساحةٍ واسعةٍ وأدى إلى إصابة ١٢ شخصاً معروفين بأسمائهم.

بـ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ولا سيما الفقرات ٢-٢ و٣-١ و٥-١ منها). وبناء على ذلك، فإن الدول مسؤولة بموجب القانون الدولي عن استخدام جهات فاعلة من غير الدول تلك الأسلحة على أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها القضائية، إن هي قصرت عن التحقيق في شأن من يدعى أنهم قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية وملاحقتهم قضائيا. اُنظر أيضا قرار المجلس الصادر بعنوان "درء التهديد الذي يمثله استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول أسلحةً كيميائية" (الوثيقة EC-86/DEC.9 المؤرخة بـ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

[٦٥] انظر أيضا الفقرة ١٣-٣ من التقرير الأول لفريق التحقيق.

المرفقات :

المرفق ١ : إدارة المعلومات وسائر الإجراءات الداخلية

المرفق ٢ : النهج المتبع في الحصول على المعلومات وتأمينها

المرفق ٣ : موجز ما أجريَ من اتصالات بممثلي الجمهورية العربية السورية في ما يتعلّق بعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية

المرفق ٤ : الفقرات التي حُجبت معلومات منها

المرفق ١

إدارة المعلومات وسائر الإجراءات الداخلية

١- وفق ما هو مبيَّن في مذكرة الأمانة الفنية الصادرة بعنوان "عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أُنشئ بموجب القرار C-SS-4/DEC.3 (المؤرخ بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨) (الوثيقة EC-92/S/8 المؤرخة بـ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩)، وكما ورد بمزيد من التفصيل في التقرير الأول لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية المقدّم بموجب الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، اللطامنة (الجمهورية العربية السورية) ٢٤ و٢٥ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ ("التقرير الأول لفريق التحقيق")،[٦٦] لما كانت أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية ("فريق التحقيق") تستلزم جمع وإنشاء كمّ ضخمٍ من المعلومات بجميع أشكالها، فسيلزم التقيد بإجراءات محكمة ومتينة تتيح إدارة تلك المعلومات إدارةً مأمونة ومتّسقة وشفافة، منذ وقت جمعها أو إنشائها حتى حفظها أو نقلها أو إتلافها في نهاية المطاف. وقد وضع فريق التحقيق في اعتباره عند إرساء هذه الإجراءات ما ارتُئي ضروريا من متطلبات السرية والأمن لتخزين مواد المعلومات التي تقدّمها إليه كيانات أخرى واستخدامها.

٢- وانطلاقا من فرضية أنّ الاطلاع على المعلومات داخل فريق التحقيق لا يُتاح إلا لمن يلزمه العلم بها، فإن مناولة المعلومات مناولة فعالة ومأمونة عاملٌ حاسمٌ في أداء فريق التحقيق الولاية المنوطة به، وذلك من خلال: (أ) الحرص على سلامة أنشطة فريق التحقيق وأمنها، وسلامة العاملين فيه والأطراف الثالثة وأمنهم؛ و(ب) صون سلامة سجلاته ومعلوماته؛ و(ج) الحرص على البحث عن المعلومات وتحليلها ونشرها بفعالية وفي الوقت المناسب؛ و(د) إذكاء الوعي بمتطلبات السرية من خلال النهوض بالممارسات السليمة في مجال مناولة المعلومات.

٣- وتشمل الإجراءات الداخلية التي أرسيت في ما يتعلق بإدارة المعلومات جميع أنواع مواد المعلومات التي يُنشئها فريق التحقيق ويتلقاها ويديرها، وقد تكون رقمية أو مادية. وتُتخذ احتياطاتٌ لضمان سرية كلتا فئتي المواد من خلال تدابير الأمن التنظيمي والمادي وأمن المعلومات.

٤- وعلاوة على الترتيبات التنظيمية والمادية، يشار بوجه خاص إلى أن جميع نظم إدارة معلومات فريق التحقيق ونظام تخزين ملفاته قد أُودعا في شبكته المصونة أمنيا التي صُمّمت وأُنشئت وفقا لسياسات

---

[٦٦] انظر التقرير الأول لفريق التحقيق، ولا سيما المرفق ١ به (إدارة المعلومات وسائر الإجراءات الداخلية).

شبكة المنظمة المصونة أمنيا ومتطلبات حماية المواد السرية في المنظمة. ولا يمكن النفاذ إلى الشبكة المصونة أمنيا إلا عن طريق أجهزة حاسوبية مصممة تتوافر فيها تدابير الأمن والسرية المناسبة، وهي "مُحكمة العزل" وليست لها واجهة شبكية بينيّة خارجية.

٥- وتبيِّن إجراءات عمل فريق التحقيق إجراءاتِ التسجيل، وهيكل سجل الإيداع المركزي الخاص بسجلات فريق التحقيق ومعلوماته، وضوابط الإذن بالنفاذ بحسب الأدوار والمسؤوليات، ومحتويات سجل الإيداع وكذلك الجدول الزمني للاحتفاظ بسجلات فريق التحقيق ومعلوماته. وتكفل هذه الإجراءات تسجيل مراحل سلسلة عهدة المعلومات وسجل توثيق السجلات لأغراض التدقيق تسجيلا سليما يضمن سلامة الأدلة وصحتها باستمرار. واتّخذ فريق التحقيق أيضا خطوات ليُتقيَّد بها عند تسجيل نتائج البحث في المصادر المفتوحة عن معلومات متصلة اتصالا مباشرا بسعيه في إطار ولايته إلى تحديد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية، وعند حماية نتائج البحث تلك. ونفّذ فريق التحقيق خطة احتياطية تعزيزًا للأمن.

٦- ويرمي نظام إدارة الحالات إلى دعم أنشطة التحقيق. ويتوخى من هذا النظام أن يطبَّق في أنشطة التحقيق والتحليل حرصا على صحة السجلات وموثوقيّتها. وهذا النظام الذي يمكن النفاذ إليه عبر أجهزة حاسوبية محدّدة مشفَّرة في الشبكة المصونة أمنيا مصمّمٌ حصرًا ليتيح لفريق التحقيق أن يحتفظ بالسجلات والأدلة المتصلة بأنشطة التحقيق والتحليل احتفاظا مأمونا ومنهجيا وأن يضيف روابط بين المواد ويقدم ملاحظات على خطوات التحقيق. ويتيح النظام سجلا شاملا لسلسلة العهدة الخاصة بكل مادة توثيقية حُصل عليها، بما في ذلك نقلها من مكان إلى آخر، وأماكن وجودها، وعمليات نقلها. وتُخزَّن جميع المعلومات الإلكترونية التي يجمعها فريق التحقيق وينشئها نتيجة ما يقوم به من أنشطة تحقيق في نظام إدارة المعلومات. وعلاوة على ذلك، ينظم النظام المواد تنظيما ناجعا لأغراض نقلها مستقبلا إلى آلية التحقيق التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٤٨/٧١ (٢٠١٦) ("الآلية الدولية المحايدة المستقلة")، وكذلك إلى أي كيانات تحقيق ذات صلة تُنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة، كما تقضي به الفقرة ١٢ من القرار الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف بعنوان "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-SS-4/DEC.3 المؤرخة بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

٧- وتتيح وظائف مراقبة النفاذ إلى نظام إدارة الحالات المصمّم خصيصًا للعاملين في فريق التحقيق أن ينفذوا إلى السجلات بأذون خاصة محددة سلفا (منها الأذون بإنشاء سجلات وقراءتها وتعديلها). وقد صمم النظام أيضا لكي يكفل سجلات توثيق لا يمكن تعديلها أو شطبها. ويدرَّب العاملون في فريق التحقيق على استخدام النظام على الوجه المطلوب ويواظَب على توعيتهم بتدابير الأمن والسرية التي يلزم التقيد بها لحماية مواد المعلومات.

المرفق ٢

النهج المتبع في الحصول على المعلومات وتأمينها

١- شملت أنشطة التحقيق التي أجراها فريق التحقيق وتحديد الهوية ("فريق التحقيق") بشأن الحادثة التي وقعت في سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ جمع المعلومات التي قدّمها إليه أفراد، وكيانات محلية، ودول أطراف، وجهات فاعلة أخرى دولية وإقليمية ومحلية، وتقييم هذه المعلومات، وكذلك، حيثما كان ذلك لازما ومناسبا، إجراء عمليات فحص وتحليل لتمييز منشأ المواد الكيميائية المستخدمة والعلامات الموجودة على الذخائر وخصائصها الفيزيائية، والمعلومات التقنية و/أو التقديرات الاستقرائية المتصلة بوسائل إيصالها، مثل مسارات تحليق الطائرات أو مسارات الذخائر. وشملت الأنشطة أيضا إجراء مقابلات مع الأشخاص المدعى أنهم ضحايا وغيرهم ممّن يحتمل أن يكونوا قد شهِدوا الحادثات، ومع خبراء في شتى المواضيع المتصلة بالتحقيق، وتقييم المواد المستقاة من مصادر مفتوحة.[٦٧] وفضلاً عن ذلك، طلب فريق التحقيق دراسة طوبوغرافية ونموذجا لانتشار الغاز للتحقق من مصداقية المعلومات الأخرى التي كان قد حصل عليها في ما يتعلق بانبعاث غاز الكلور من الأسطوانتين المستخدمتين في هذه الحادثة. وقام فريق التحقيق، في إطار الإيفاء بالولاية المنوطة به، بجمع وتحليل المعلومات والمواد التي تلقاها من أي مصدر ذي صلة، بالإضافة إلى المعلومات التي سبق أن حصل عليها من بعثة المنظمة لتقصّي الحقائق ("بعثة التقصي")، وذلك لتحديد مدى وجاهة المعلومات وقيمتها الإثباتية وموثوقيّتها، وأيضا مصداقية مصدرها.

٢- ويولي فريق التحقيق عناية خاصة للتكفل بالمعالجة السليمة لما قد ينشأ من مسائل بسبب الاختلاف بين اللغة التي يتحدث بها المحققون، من جهة، واللغة التي يتحدث بها من تجرى مقابلات معهم، من جهة أخرى. فإلى جانب الاستعانة بمترجم شفوي خلال المقابلات، وبالإضافة إلى ما يعدّه المحققون من ملخصات للمقابلات، يتولى مترجمون مهنيون في وقت لاحق ترجمة النصوص الحرفية للمقابَلات إلى اللغة الإنكليزية، حتى يتسنى تدقيق الترجمة الشفوية الأصلية على النحو الواجب. ويستنسخ فريق التحقيق النص الحرفي للمقابلة عن طريق عملية ذات مراحل لكي يتبيّن بدقة إن كان ثمة تباينات تعذر كشفها بسهولة أثناء الترجمة الشفوية "المباشرة" للمقابلة (ترجمة شفوية تتابعية أو فورية). وعلاوة على ذلك، تُجرى الآن أيضاً مع أشخاص معيّنين مقابلات بلغتهم مباشرةً، ولا يعدّ نصها الحرفي بالإنكليزية إلا لاحقا.

---

[٦٧] انظر أيضا المذكرة EC-92/S/8 (المؤرخة بـ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩) الصادرة عن الأمانة الفنية.

٣- ولأغراض هذا التقرير تحديدا، تواصل فريق التحقيق مع ١٥ شاهداً ذوي صلة مباشرةٍ بهذه الحادثة (وعاد أحياناً إلى بعض الأفراد لاستيضاح إفادات سابقة أو للتوسع في تفاصيل مسائل معينة)، ومنهم الأشخاص المدعى أنهم ضحايا.[٦٨] ونُظر في هذه المقابلات بالاقتران مع إفادات الشهود التي سبق أن حصلت عليها بعثة التقصي وغيرها من الكيانات، مما أتاح النظر في قدر كبير من المعلومات المستقاة من مجموعة واسعة من المصادر.

٤- وفي ما يتعلق بالكيانات الأخرى التي أبدت رغبتها في تقديم معلومات، أو ما يفيد في تقدّم التحقيق، كان النهج العام الذي واظب فريق التحقيق على اتباعه هو طلب الاطلاع على المعلومات والوصول إلى مصادر تلك المعلومات التي ارتأى فريق التحقيق أنه يمكن الحصول عليها من تلك الكيانات، وتقييمها مع سائر المعلومات التي بحوزته بالفعل. وتواصل فريق التحقيق أثناء تحقيقاته مع عدد من الكيانات، منها ما يلي:[٦٩] مركز الدراسات المتقدمة في مجال الدفاع (C4ADS)؛ ومركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سوريا (CVDCS)؛ ومشروع اليوروبول لتحليل الجرائم الدولية الرئيسية (AP CIC)؛ ومركز سواتل الاتحاد الأوروبي؛ ومعهد السياسات العامة العالمية (GPPi) – للسلام والأمن؛ ومنظمة "هيومن رايتس ووتش"؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية؛ ومنظمة "Peace SOS"؛ ومشروع ProJustice؛ ومنظمة الدفاع المدني السوري ("المعروفة أيضا باسم "الخوذ البيضاء")؛ والأرشيف السوري؛ والشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO).

٥- وفي حالة الكيانات التي ليست لديها معلومات ذات صلة مباشرة لكنها ترغب في مساعدة فريق التحقيق من خلال تيسير اتصاله بأشخاص محل اهتمامه، طلب فريق التحقيق هذه المساعدة على أساس التفاهم التالي:

(أ) لن يدفع فريق التحقيق، بأي وجه من الوجوه، أتعابا أو أشكالا أخرى من الأجور لقاءَ ما تقدمه تلك الكيانات من دعم؛

---

[٦٨] مع أن فريق التحقيق أجرى في مناسبات محدودة مقابلات عن بُعد بوسائل مؤمنة (تراعي على نحو سليم المخاوف الأمنية التي قد تكون لدى الشخص الذي تجرى معه المقابلة)، فإنه لم يقتصر قط على المقابلات عن بُعد في التوصل إلى استنتاجاته، إذ يرى أن إجراء مقابلة حضورية مع الشخص المعني في غرفة واحدة ينطوي على قيمة إثباتية عليا.

[٦٩] لا يكشف فريق التحقيق علنا عن أسماء الكيانات التي لم تدل بموافقة على نشر أسمائها. ولا تشمل هذه القائمة أيضا المختبرين المعينين لدى المنظمة أو المؤسسات المختصة التي قدمت خبرة تقنية وعلمية أثناء إجراء التحقيق.

(ب) يكفل الكيان المعني ألا يكون أي شخص قد خضع لتأثير أو ضغط بغير حقّ لكي يُقدّم معلومات أو يبدي تعاونه لغرض تحقيقات فريق التحقيق؛

(ج) تقدَّم ضمانات كافية لحماية سرية الأشخاص محل الاهتمام وخصوصيتهم، بما في ذلك بيانات هوياتهم وإفاداتهم، حمايةً لهؤلاء الأشخاص الذين قد يتعرضون للخطر بسبب تواصلهم مع فريق التحقيق.

٦- وما لم تُملِ ظروف محددة اتباع نهج مخالف، قام فريق التحقيق بمناولة جميع المعلومات التي حصل عليها من كيانات وأفراد خارجيين باعتبارها "شديدة الحماية طبقا لتصنيف المنظمة"، أي أنها مصنفة في أعلى درجات التصنيف وفق نظام السرية المعمول به في المنظمة، وقيَّد الاطلاع عليها على أساس مبدأ من "يلزمه العلم بها"، وفقا لمرفق اتفاقية الأسلحة الكيميائية ("الاتفاقية") المتعلق بالسرية ونهج المنظمة في ما يتعلق بالسرية.[٧٠]

٧- واستعان فريق التحقيق في مناولة المعلومات التي جمعت بمنهجية متداولة على نطاق واسع بين هيئات التحقيق، مثل هيئات تقصي الحقائق ولجان التحقيق الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بسلسلة عهدة العينات والمواد.

٨- وجرت مناولة تلك العينات بما يكفل موثوقيتها، بما في ذلك أثناء نقلها إلى مختبر المنظمة في هولندا ومنه إلى مختبرات معينة لدى المنظمة. ولا يزال هذا النهج يُتَّبع وفقا لمرفق الاتفاقية المتعلق بالتحقق وإجراءات الأمانة وممارساتها الداخلية السارية ذات الصلة.[٧١]

٩- وقد صانت الأمانة سلسلة عهدة تلك المواد والعينات ووثقتها منذ لحظة جمعها أو تسلّمها. وعلى سبيل المثال، جرت مناولة العينات، فور حصول الأمانة عليها، وفقا لإجراءات المنظمة للسهر على سلامتها وأمنها وحفظها وسريتها. وجهزت العينات في مختبر المنظمة لتحليلها خارج الموقع في مختبرين معينين لدى المنظمة وفقا للفقرة ٥٧ من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق. وشمل تجهيز العينات التحقق

---

[٧٠] اُنظر الفقرة ٤-١ من الجزء الخامس والفقرات ٣-١ إلى ٣-٤ من الجزء السادس من نهج المنظمة في ما يتعلق بالسرية (الوثيقة C-I/DEC.13/Rev.2 المؤرخة بـ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) وكذلك الفقرة الفرعية ٢(ح) من مرفق الاتفاقية المتعلق بالسرية.

[٧١] في ما يتعلق تحديدا بظروف تخزين العينات في مختبر المنظمة وتحلّل العينات التي يتعين تحليلها، اُنظر كذلك " Advice on chemical weapons sample stability and storage provided by the Scientific Advisory Board of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons to increase investigative capabilities worldwide"، وهو متاح أيضا في مجلة *Talanta*، المجلد ١٨٨ (٢٠١٨)، الصفحات ٨٠٨، و٨١٠، و٨١١.

من ماهيتها، بسبل منها مثلا إسناد رموز للعينات، وأوصاف المواد، وأرقام الأختام، واستخراج المذيبات و/أو تقسيم العينات ووضعها في حاويات أولية جديدة؛ وتغليف قسامات العينات مع عينات مقارنة إيجابية وسلبية قبل إرسالها. وطُبّقت الإجراءات الداخلية السارية على تقسيم العينات وتغليفها ونقلها إلى المختبرين المعينين لدى المنظمة ووُثّقت جميع مراحل هذه العملية.

١٠- وعلى إثر وصول العينات إلى المختبرين المعينين لدى المنظمة، يُتحقّق مرة أخرى من ماهيتها وسلامة أختامها بالرجوع إلى استمارة سلسلة العهدة المصاحبة لها. وتعدّ جميع العينات (أي العينات الأصلية وعينات المقارنة) وتُحلّل بناء على التعليمات الصادرة عن مختبر المنظمة، التي ترد في شكل وثيقة تبيّن نطاق التحليل وتتضمن أيضا بيانات عن ماهية العينات وأرقام أختامها المحمية من العبث بها.

١١- والمختبرات المعينة لدى المنظمة، التي تعمل وفق نظام جودة يتماشى مع المعيار ISO/IEC 17025 من معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الكهرُتقنية الدولية، ملزمة أيضا بصون سلسلة عهدة العينات في سير جميع مراحل عملياتها. ويجب على المختبرات المعينة لدى المنظمة أن تتقيد في جميع ما تؤديه من أنشطة نيابة عنها بأحكام وشروط الترتيبات التقنية المبرمة بين الأمانة والمختبرات المعينة لدى المنظمة.

١٢- وقد تعذر على الأمانة في معظم الحالات أن تصل إلى مواقع الحادثات بعد وقت وجيز من وقوعها، بسبب النزاع الدائر (النزاعات الدائرة) في المناطق المعنية. ولذلك فقد حرص فريق التحقيق باستمرار على أن تكون العينات والمواد الأخرى، التي حصلت عليها كيانات أخرى، مدعومة بوثائق وصور ومقاطع فيديو وتحاليل جنائية للأدلة و/أو إفادات من الشهود. ولهذه الغاية، تواصل فريق التحقيق مع مختصين ومعاهد بحث جنائي ليمدّوه بالمواقع الجغرافية والبيانات الوصفية من ملفات الصور التي حُصل عليها. وقد واظب فريق التحقيق على تطبيق هذا النهج بثبات، إذ إن استنتاجاته تستند لا إلى أدلة منفردة، بل إلى اقتران جميع المعلومات التي جُمعت، ككل، واتساقها، وتأكيد صحتها.[٧٢]

[٧٢] اُنظر، على سبيل المثال، الصفحات ٣، و٩، و١٠، و٢١ من مذكرة الأمانة S/1654/2018 (المؤرخة بـ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ [الصادرة بالإنكليزية فقط]). ويشير فريق التحقيق كذلك إلى أن هذا النهج يتبع الممارسة المعمول بها في التحقيقات الدولية والمحلية في هذه الأنواع من الأحداث.

١٣- واسترشد فريق التحقيق بالممارسات والمبادئ المنبثقة عن قرارات المؤتمر وإجراءات الأمانة ذات الصلة،[٧٣] وبالنهج المتبع في دول أطراف تحقق في حادثات مماثلة، وطبَّقها، مع تعديل ما يلزم تعديله، في امتثال تام للاتفاقية.

١٤- وتظل المعلومات التي جمعت أثناء تحقيق فريق التحقيق متاحة لنقلها إلى آلية التحقيق التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٤٨/٧١ (٢٠١٦) ("الآلية الدولية المحايدة المستقلة")، وكذلك إلى أي كيانات تحقيق ذات صلة تُنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة، كما تقضي به الفقرة ١٢ من قرار ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ معزَّزةً بالفقرة ٩ من قرار المجلس الصادر بعنوان "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" (الوثيقة EC-94/DEC.2 المؤرخة بـ٩ تموز/يوليه ٢٠٢٠).

[٧٣] انظر من بين مراجع أخرى: قرار المؤتمر الصادر بعنوان "أخذ العينات والتحليل خلال التحقيقات في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-I/DEC.47 المؤرخة بـ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧)؛ وإجراءات العمل القياسية المتعلقة بجمع الأدلة وتوثيقها وسلسلة عهدتها وصونها خلال عملية تحقيق في ادعاء استخدام أسلحة كيميائية (QDOC/INS/SOP/IAU01) الصادرة طبعتها الأولى [بالإنكليزية فقط] في عام ٢٠١١.

المرفق ٣

موجز ما أجري من اتصالات بممثلي الجمهورية العربية السورية في ما يتصل بالتحقيقات التي يجريها حاليا فريق التحقيق وتحديد الهوية

١- في ما يتعلق بالتحقيقات المطلوبة بموجب الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، انخرطت الأمانة في اتصالات مستمرة ومكثفة بهدف الحصول على مساهمات من جميع الدول الأطراف، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية — على النحو المفصل في التقرير الأول لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية، عملاً بالفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية" — اللطامنة (الجمهورية العربية السورية) ٢٤ و٢٥ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ ("التقرير الأول لفريق التحقيق").[٧٤]

٢- وشملت الاتصالات مع سلطات الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٩ (أي وقت بدء فريق التحقيق أنشطته) ونيسان/أبريل ٢٠٢٠ (أي وقت إصدار فريق التحقيق تقريره الأول)، واستمرت منذ ذلك الحين، وشملت محاولات للتشاور مع تلك السلطات، وتوجيه طلبات لإجراء زيارات للجمهورية العربية السورية وللقاء أفراد معنيين، وتوجيه دعوات لتقديم مساهمات لفريق التحقيق بشأن منهجياته، وأي معلومات عن وجاهة المعلومات المتصلة بمنشأ الأسلحة الكيميائية وقيمتها الإثباتية وموثوقيتها قد تفيد في تحديد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في حادثات معينة.

٣- ولم تتواصل سلطات الجمهورية العربية السورية مع فريق التحقيق بالرغم من (أ) الطلبات المتعددة التي وجهتها الأمانة الفنية ("الأمانة") إليها؛ و(ب) الالتزام الواقع على الجمهورية العربية السورية بأن تتعاون مع الأمانة بموجب الفقرة ٧ من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ و(ج) الالتزام الواقع على الجمهورية العربية السورية، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣)، بأن تتعاون تعاونًا كاملا مع المنظمة من خلال إفساح السبل أمام الموظفين الذين تعيِّنهم المنظمة للوصول

---

[٧٤] انظر المرفق ٣ بالتقرير الأول لفريق التحقيق (موجز ما أجري من اتصالات بممثلي الجمهورية العربية السورية في ما يتعلق بعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية).

فوراً ودون قيد إلى جميع المواقع والأفراد الذين لدى المنظمة أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنهم مهمّون لأغراض ولايتها.

٤- ومع ذلك، فقد أحال المدير العام مذكرتين من فريق التحقيق إلى سلطات الجمهورية العربية السورية تتعلقان تحديداً بالتحقيقات الجارية، طالباً منها من جملة أمور معلومات عن حادثة سراقب وأحداث أخرى محيطة بالحادثات التي لم يُحقَّق فيها بعدُ استناداً إلى القائمة المؤقتة الأصلية غير الشاملة.[٧٥]

٥- وذكَّر فريق التحقيق في هاتين المذكرتين، وتحديداً في ما يتعلق بحادثة سراقب التي وقعت في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، بموقف سلطات الجمهورية العربية السورية وآرائها استناداً إلى تحليلها التقني للصور والمعلومات عن أمورٍ منها افتعال هجمات كيميائية عن طريق استخدام أسطوانات وصور لأشخاص يدّعون أنهم ضحايا هجوم كيميائي. وطلب فريق التحقيق، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٠، ومرة أخرى في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أثناء تقدّمه في تحقيقه، معلومات ومواد إضافية قد تدعم الموقف السوري وتؤكده، بالإضافة إلى سجلات الطيران ذات الصلة، والوصول إلى الطيارين والعاملين في القيادة العسكرية الذين شاركوا في العمليات في منطقة سراقب في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ أو في تاريخ قريب منه. وبالإضافة إلى ذلك، طلب فريق التحقيق مواد (الوصول إلى مصادر ومقاطع فيديو وصور وأي أدلة أخرى) يمكن أن تدعم وتؤكد صحة المعلومات الواردة من الجمهورية العربية السورية التي تفيد بأن جماعات إرهابية كانت تتلقى مواد كيميائية من الخارج وتخطط لاستخدامها في تلك المنطقة.

٦- وإضافة إلى ذلك، أصدرت الأمانة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ المذكرة S/1918/2020 الموجهة إلى جميع الدول الأطراف. وذكّرت هذه المذكرة بأن فريق التحقيق "طلب [...] إلى الجمهورية العربية السورية موافاته بمعلومات محدّدة ومساهمات بوجه أعمّ. وبالرغم من القيود المفروضة على السفر بسبب حالة كوفيد-١٩ الحالية، فقد واظب فريق التحقيق أيضا على طلب اللقاء بممثلين رئيسيين عن الجمهورية العربية السورية، في الوقت الذي يناسبهم والمكان الذي يختارونه لمناقشة عمل فريق التحقيق وموافاته بأيّ معلومات ذات صلة وإتاحة الوصول إلى الأماكن التي قد يكون في وسع السلطات السورية تيسير الوصول إليها".

---

[٧٥] انظر المرفق ٢ بمذكرة الأمانة EC-91/S/3.

OPCW
Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons

Director-General

The Hague, 3 July 2020
L/ODG/223647/20

Dear Vice-Minister,

Excellency,

I refer to the work of the Investigation and Identification Team (IIT), established pursuant to paragraph 10 of the Decision adopted by the Conference of the States Parties to the Chemical Weapons Convention on 27 June 2018 (C-SS-4/DEC.3).

Following the issuance of its First Report (S/1867/2020 dated 8 April), the IIT is proceeding with its investigations and, as mandated by the above mentioned decision, has reached out to States Parties in order to gather information and conduct investigations and analysis on those incidents under its scope.

As was the case through my letter to you dated 19 December 2019, I am attaching to this letter a Note seeking the cooperation of the Syrian Arab Republic on these activities as mandated by paragraph 7 of Article VII of the Chemical Weapons Convention.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

and my best regards,

Fernando Arias

H. E. Dr Faisal Mekdad
Deputy Foreign Minister
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates
Syrian Arab Republic

OPCW Johan de Wittlaan 32 2517 JR The Hague Netherlands

fernando.arias@opcw.org

NOTE

This note follows the previous correspondence related to the work of the OPCW Secretariat through the Investigation and Identification Team (IIT), established pursuant to the Decision by the Conf erence of the States Parties entitled "Addressing the Threat from Chemical Weapons Use" (C-SS-4/DEC.3, dated 27 June 2018). It further refers to the Note of the Secretariat S/1867/2020 entitled First Report by the OPCW Investigation and Identification Team Pursuant to Paragraph 10 of Decision C-SS-Dec.3"Addressing the Threat from Chemical Weapons Use" – Ltamenah (Syrian Arab Republic) 24, 25, and 30 March 2017 dated 8 April 2020, as well as the position of the Syrian Arab Republic on that Note.[1]

The investigative work of the IIT is proceeding. I would like to once again reiterate the availability and willingness of the IIT to receive information related to its mandate, in any setting or format the authorities of the Syrian Arab Republic may deem feasible, in particular on the other incidents outlined in Annex 2 of the Note of the Technical Secretariat dated 28 June 2019 (EC-91/S/3).

With specific reference to the incidents Al-Tamanah (12 April 2014),[2] Kafr-Zita (18 April 2014),[3] Al-Tamanah (18 April 2014),[4] Marea (1 September 2015),[5] the Secretariat would be grateful for any concrete information the authorities of the Syrian Arab Republic may be able to share potentially relevant to establish the origin of the chemical weapons used in those instances and useful to identify perpetrators, including delivery methods and background information related to actors that might have the capabilities to use such weapons, and any element related to the relevance, probative value, and reliability of such information as well as the credibility of the source(s).

The IIT was further informed that, in relation to the incident in Saraqib (4 February 2018),[6] the Syrian Arab Republic has specifically notified its position based on its own technical analysis of images of the craters, vegetation, possible fragments, and alleged symptoms of casualties. The authorities of the Syrian Arab Republic further advised the Secretariat of information in their possession related to the use of chlorine cylinders to "stage" a chemical attack, including by broadcasting videos of persons pretending to be casualties of a chlorine

[1] Syrian Arab Republic: Statement by H.E. Ambassador Bassam Sabbagh Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the OPCW on the First Report of the OPCW Investigation and Identification Team Issued on 8 April 2020, dated 16 April 2020, EC-94/NAT.5.
[2] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Second Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Key Findings, S/1212/2014.
[3] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Second Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Key Findings, S/1212/2014.
[4] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Second Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Key Findings, S/1212/2014.
[5] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Regarding Alleged Incidents in Marea, Syrian Arab Republic August 2015, S/1320/2015.
[6] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Regarding an Alleged Incident in Saraquib, Syrian Arab Republic on 4 February 2018, S/1626/2018.

attack. The Secretariat also obtained information that the Syrian Arab Republic has knowledge that chemicals were stored in tunnels north of Saraqib during that period of time. As with other incidents, the Secretariat would therefore be grateful for any concrete information and sources that the authorities of the Syrian Arab Republic may have supporting these notifications, or suggesting additional avenues of inquiry, including – but not limited to – the above-mentioned videos and any technical analysis performed.

The IIT continues the examination of the available information concerning the use of chemical weapons in the incidents within its mandate, as identified by the Conference. I therefore once again reiterate the benefit of the IIT meeting with key representatives of the Syrian Arab Republic, at their convenience and at a location of their choosing, to discuss the progress of this investigation and the provision of other information, including access to locations, which the authorities of the Syrian Arab Republic may be able to facilitate.

OPCW
Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons

Director-General

The Hague, 16 October 2020

L/ODG/224348/20

Dear Vice-Minister,

Excellency,

I refer to my letter to you dated, 3 July 2020, in which I informed you about the ongoing work of the Investigation and Identification Team (IIT), as established pursuant to paragraph 10 of the decision C-SS-4/DEC.3 adopted by the Conference of the States Parties to the Chemical Weapons Convention on 27 June 2018.

In my letter, I called on the Syrian Arab Republic to cooperate with the IIT, consistent with paragraph 7 of Article VII of the Chemical Weapons Convention, in particular through the provision of concrete information that the authorities of the Syrian Arab Republic may be able to share and which is relevant to the incidents under investigation by the IIT, as specified in the Note enclosed with that letter.

I was heartened that, during EC-95, the authorities of the Syrian Arab Republic reiterated their real desire to continue constructive cooperation with the Technical Secretariat.
I also welcome the reference to the need for technical and scientific discussions on these matters: I gather from this that the authorities of the Syrian Arab Republic are willing to engage with the IIT before it issues its next report(s).

Regretfully, I note that, as of today, neither I nor the IIT have received a response to the above note, or to its reiterated requests for information and technical assessments.
I am writing now to inform you that the IIT is currently progressing in its investigation of various incidents.

With a view to assisting the IIT in conducting its investigations, I am compelled to reiterate the Secretariat's request to the Syrian Arab Republic that it submits any information currently in its possession pertaining to the incidents being investigated.
The details of such a request were already included in the attachment to my letter to you of 3 July 2020 and are further elaborated in a new Note enclosed with this letter.

.../

H. E. Dr Faisal Mekdad
Deputy Foreign Minister
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates
Syrian Arab Republic

OPCW Johan de Wittlaan 32 2517 JR The Hague Netherlands

fernando.arias@opcw.org

Finally, I should like to take this opportunity to kindly remind you that, notwithstanding the travel restrictions owing to the current COVID-19 pandemic, the IIT continues to remain available to meet with key representatives of the Syrian Arab Republic, at their convenience and at a location of their choosing, to discuss the IIT's work, the provision of any relevant information, and access to locations which the authorities of the Syrian Arab Republic may be able to facilitate.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Fernando Arias

NOTE

Further to the note attached to the Director-General's letter regarding the work of the Investigation and Identification Team (IIT) to H.E. Dr. Faisal Mekdad, Deputy Foreign Minister of the Syrian Arab Republic, dated 3 July 2020, this Note elaborates on the request for information and material which the Syrian Arab Republic may be able to provide to the IIT in order to assist specifically in its ongoing investigation of the incident in Saraqib of 4 February 2018, and Marea of 1 September 2015.

In relation to the former, the IIT has taken note of the position expressed by the Syrian Arab Republic on that particular incident in two Note Verbales, respectively Note Verbale No. 9, dated 12 February 2018 and Note Verbale No. 23, dated 12 March 2018. Further, the IIT has considered the conclusions on the incident submitted by the Syrian Arab Republic enclosed with said Note Verbale No. 23, refuting the allegations made against it related to this incident.

In particular, the IIT has reviewed the findings presented by the Syrian Arab Republic of the craters, the vegetation, and possible fragments near the alleged impact site, as well as its assessment of the alleged symptoms of casualties. It has specifically noted the issues raised by the authorities of the Syrian Arab Republic themselves during EC-88 in light of their "analytical examination of the videos and photographs posted by terrorist groups on open sites" (*Cf.* Note by the Technical Secretariat, S/1654/2018, dated 20 July 2018, Annex 2, pp. 7, 18-19). Since the findings by the Syrian Arab Republic appear to have been based on open source material and were presented in a succinct form, the Syrian Arab Republic is requested to submit further information and material which may support and corroborate its conclusions related to the incident (e.g., the specific videos and photographs mentioned in the aforementioned Note Verbales and any additional technical assessments made concerning their authenticity, witness testimony, intelligence information, and any samples or other evidence).

In addition, the IIT would be grateful for the opportunity to review the flight logs relating to the operations of the Syrian Arab Air Force in and around the area of Saraqib on and around 4 February 2018 and to be granted access to pilots and military command personnel who were in charge of, or involved in, such operations, at a location to be determined in consultation with the Syrian Arab Republic.

Reference is also made to other Note Verbales from the Syrian Arab Republic: No. 14, dated 19 February 2018, including the geographical coordinates of a tunnel north of Saraqib allegedly containing unspecified chemicals which, according to the Syrian Arab Republic, terrorist groups were planning to use some time after 19 February 2018; No. 18, dated 1 March 2018, and No. 20, dated 7 March 2018, describing lorries with chemicals entering the territory of the Syrian Arab Republic via a specific crossing. This information could potentially be relevant also to the use of chemical weapons occurred on 4 February 2018 in Saraqib. For this reason, the Syrian Arab Republic is requested to submit relevant material (e.g., through access to the sources of this information, videos and photographs, and any other evidence) which may substantiate and validate the information contained in these Notes Verbales.

In general, the IIT would appreciate receiving any evidence in support of allegations of movements and storage of toxic chemicals planned for use in chemical weapons false-flag attacks which may be relevant to the incident in Saraqib of 4 February 2018, as well as to other instances within the purview of the IIT.

In relation to the incident in Marea of 1 September 2005,[1] the IIT has noted the position of the Syrian Arab Republic on the use of sulphur mustard in Marea in August 2015, and the related reference to information in possession of the Syrian Arab Republic on the "use of chemical weapons and toxic chemicals" by "terrorist groups such as Da'esh, Al-Nusra and other Al-Qaeda wings" (see, inter alia, EC-M-50/NAT.18, dated 23 November 2015). The IIT therefore requests any evidence relevant to the possible identification of perpetrators of the use of chemical weapons in the area of Marea during the relevant time-frame, which would include supporting documentation on names of units and of relevant commanders or members of armed groups involved in the use of chemical weapons, as well as samples, imagery, or other information.

The IIT continues the examination of all available information concerning the use of chemical weapons in the incidents falling within its mandate and welcomes all information that the Syrian Arab Republic may be able to share on any of the outstanding incidents.

******

[1] Ref.: Note by the Technical Secretariat, Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Regarding Alleged Incidents in Marea, Syrian Arab Republic August 2015, S/1320/2015 (dated 29 October 2015).

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأمـانة الفنيـة

S/1918/2020
27 November 2020
ARABIC
Original: ENGLISH

مذكرة من الأمانة الفنية

عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أُنشئ بموجب القرار C-SS-4/DEC.3 (المؤرخ بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف ("المؤتمر") خلال دورته الاستثنائية الرابعة قرارا عنوانه "التصدّي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية" (الوثيقة C-SS-4/DEC.3 المؤرخة بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨). وقرّر المؤتمر، في الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3، أن تتخذ الأمانة الفنية ("الأمانة") ترتيبات لكي تحدّد هوية مَن قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من خلال تمييز وتبليغ جميع المعلومات التي يمكن أن تكون ذات صلة بمنشأ تلك الأسلحة الكيميائية في الحالات التي يَثْبُت فيها لبعثة النظمة لتقصّي الحقائق في سورية ("بعثة التقصّي")، أو ثبت لها فيها، أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يرجَّح أنها استُخدمت، والحالات التي لم تُصدِر آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة تقريرا عنها؛ وأن تقدّم الأمانة تقارير منتظمة عن تحقيقاتها إلى المجلس التنفيذي ("المجلس") في دوراته العادية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، لكي ينظرا فيها.

٢- ووفقا للقرار C-SS-4/DEC.3، أنشأت الأمانة فريق النظمة للتحقيق وتحديد الهوية ("فريق التحقيق ") بقصد تحديد هوية مَن استخدموا الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٣- ووزّعت في وقت سابق على جميع الدول الأطراف، لغرض إعلامها، مذكرتان من الأمانة عنوانهما "عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أنشئ بموجب القرار C-SS-4/DEC.3 (المؤرخ بـ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨)" (الوثيقة EC-91/S/3 المؤرخة بـ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ والوثيقة EC-92/S/8 المؤرخة بـ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩). وقُدمت بهاتين المذكرتين ولاية فريق التحقيق وأساليب عمله. وشُدّد في المذكرة EC-91/S/3 على أن فريق التحقيق، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأمانة، سيجري عملياته وفق مبادئ الحياد والموضوعية والاستقلالية، وسيحرص على أمن ما بحوزته من معلومات ومواد وعلى

سلامتها وصونها وسلسلة عهدتها منذ لحظة تسلّمها، وسيقوم بجمع المعلومات التقنية والعلمية وتحليلها وتخزينها، مستوفيا أعلى المعايير التقنية، بسبل منها التقيّد الدقيق بأساليب تحليل الأدلة الجنائية. وأوردت المذكرة تفاصيل إضافية عن تكوين الفريق ودرجة الثقة التي سيستند إليها لكي يخلص إلى استنتاجاته، وكذلك المبادئ التي تقوم عليها أنشطته في ما يتعلق بمحلّ تركيز التحقيق ومنهجياته، وإدارة المعلومات، وحماية السرية. وتضمّنت المذكرة EC-91/S/3 أيضا، في مرفقها ٢، قائمة أولية غير حصرية بالحادثات التي كان فريق التحقيق يعتزم التركيز عليها في عمله التحقيقي. أما المذكرة EC-92/S/8 فقُدّمت فيها أحدث المستجدات على صعيد أنشطة فريق التحقيق، وأضيف فيها —في جملة ما أضيف— أن فريق التحقيق يرحّب بمُدخَلات الدول الأطراف ويعوّل على تعاونها عملا بالفقرة ٧ من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ("الاتفاقية")،[1] ولا سيما توفير المعلومات ذات الصلة وإتاحة الوصول إلى الأماكن والأشخاص المعنيّين.

٤- وأصدرت الأمانة، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، الوثيقة ذات العنوان "التقرير الأول لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية المقدّم بموجب الفقرة ١٠ من القرار C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، اللطامنة (الجمهورية العربية السورية)، ٢٤ و٢٥ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧" (الوثيقة S/1867/2020 المؤرخة بـ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠)، وتناولت فيها استنتاجات فريق التحقيق بشأن ثلاث من الحادثات المدرجة بالقائمة الواردة في المرفق ٢ بالمذكرة EC-91/S/3 المذكور آنفا.

٥- ويُقدّم في هذه المذكرة إلى الدول الأطراف عرضٌ عامٌّ عما طرأ من مستجدات ذات صلة على أنشطة فريق التحقيق منذ تقديم تقريره الأول إلى المجلس والأمين العام للأمم المتحدة (S/1867/2020)، وفق ما يقتضيه القرار C-SS-4/DEC.3. وقد واصل فريق التحقيق، في الفترة الفاصلة، أنشطته المتعلقة بالتحقيق في الحادثات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصه. وكان لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وقعٌ على فريق التحقيق، شأنه شأن سائر وحدات الأمانة، أثّر في تنفيذ جميع أنشطة المنظمة، واستتبع اتخاذ تدابير للتخفيف من وطأته، على النحو المبيّن في المذكرات التي أصدرتها

---

[1] تقضي الفقرة ٧ من المادة السابعة من الاتفاقية بأنّ "تتعهد كل دولة طرف بأن تتعاون مع المنظمة في ممارسة جميع وظائفها، ولا سيما بأن تقدم المساعدة إلى الأمانة الفنية".

الأمانة في هذا الشأن.[٢] ومع ذلك، فقد واصل فريق التحقيق أداء أنشطة منها التواصل مع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد وسائر الكيانات لجمع المعلومات والمواد ذات الصلة.

٦- وفي هذا السياق، طلب فريق التحقيق إلى الجمهورية العربية السورية موافاته بمعلومات محدّدة ومساهمات بوجه أعمّ. وبالرغم من القيود المفروضة على السفر بسبب حالة كوفيد-١٩ الحالية، فقد واظب فريق التحقيق أيضا على طلب اللقاء بممثلين رئيسيين عن الجمهورية العربية السورية، في الوقت الذي يناسبهم والمكان الذي يختارونه لمناقشة عمل فريق التحقيق وموافاته بأيّ معلومات ذات صلة وإتاحة الوصول إلى الأماكن التي قد يكون في وسع السلطات السورية تيسير الوصول إليها.

٧- وتقضي الفقرة ١٢ من القرار C-SS-4/DEC.3 تحديدا بأن تحتفظ الأمانة بالمعلومات وتقدّمها إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشدّ خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ("الآلية الدولية المحايدة المستقلة"). وبناءً على مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة والآلية الدولية المحايدة المستقلة، بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قدّمت الأمانة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ الدفعات الأولى من تلك المعلومات متقيّدة في ذلك بجميع المتطلبات والأحكام القانونية السارية (انظر أيضا المذكرة EC-91/S/1 المؤرخة بـ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩).

٨- ومنذ أن صدرت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ المذكرة EC-91/S/3 التي تضمنت معايير ترتيب الأولويات فيما يتعلق بعمل فريق التحقيق والرفق ٢ بها الذي ترد به، كما ذُكر آنفا، قائمة أولية غير حصرية بالحادثات التي يعتزم فريق التحقيق التركيز عليها في عمله التحقيقي، أصدرت بعثة التقصي تقريرين (الوثيقتان S/1901/2020 وS/1902/2020 المؤرختان كلتاهما بـ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠). بيد أنه تعذّر على بعثة التقصي التوصل إلى استنتاجات تقتضي من فريق التحقيق إدراجها في قائمة الحالات التي تقع ضمن نطاق اختصاصه. ويواصل فريق التحقيق تحقيقاته في الحادثات المتبقية على القائمة المذكورة وسيقدّم إلى المجلس والأمين العام للأمم المتحدة في الوقت المناسب تقريرًا عن نتائج تحقيقاته تلك.

---

[٢] انظر بوجه خاص المذكرات: S/1863/2020 المؤرخة بـ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠؛ وS/1870/2020 المؤرخة بـ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠؛ وS/1876/2020 المؤرخة بـ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٠؛ وS/1890/2020 المؤرخة بـ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠.

٩- وتُوزَّع هذه المذكّرة التي تتضمن عرضا عاما عن مستجدات عمل فريق التحقيق الذي أُنشئ بموجب القرار C-SS-4/DEC.3 على الدول الأطراف في الاتفاقية لغرض إعلامها.

- - - o - - -

المرفق ٤

الفقرات التي حُجبت معلومات منها

صُنّف هذا المرفق "شديد الحماية طبقا لتصنيف المنظمة"، وهو متاح لجميع الدول الأطراف بالوثيقة ITT/HP/003 المؤرخة بـ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

- - - o - - -